فَتحُ الكَبيرِ المُتعَال

بِشَرحِ لامِيَّةِ الأَفعَال

شَرحٌ مُيَسَّر ومُختَصَر مِن فَتحِ الأَقفَال وحَلِّ الإشكَال بِشَرحِ لَامِيَّةِ الأَفعَال
المُسَمَّى بـ(الشَّرح الكَبِير) لِجَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ عُمَر بَحْرَق النَّهدِيِّ الحَضرَمِي

تأليف

الفَقِيرِ إلى عفو ربِّه

أبي سَعيدٍ مُختارِ بنِ سَعيدٍ الحَضرَميِّ

دار الحديث السلفية بالحامي

المكتبة السلفية بالحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

المكتبة السلفية بالحامي

+967-5340739 +967-771429808

https://t.me/abusaeedalhadhramy

فتح الكبير المتعال

بشرح لامية الأفعال

بسم الله الرحمن الرحيم

المُـقَدِّمَـةُ

الحَمدُ للهِ وَحْدَهُ، وَالـصَّلَاةُ وَالـسَّلَامُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَعَلَى آلِـهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّنَا نَحْمَدُ اللهَ ﷻ عَلَى نِعَمِهِ وَآلَائِهِ الجَزِيلَةِ الَّتِي إِنْ عُدَّتْ لَنْ تُحْصَ، وَمِنْ أَجَلِّ مَا أَنْعَمَ عَلَيْنَا -بَعْدَ الإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ وَالأَمْنِ وَالأَمَانِ- مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ طَلَبِ العِلمِ الشَّرْعِيِّ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنَ الوَقْتِ.

أَلَا وَإِنَّ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى طَالِبِ العِلمِ الشَّرْعِيِّ أَهَمِّيَّةَ عِلمِ الصَّرْفِ، وَأَنَّهُ العِلْمُ الْمُلَازِمُ لِلنَّحْوِ، فَلَا يَقِلُّ أَهَمِّيَّةً مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِ عِلْمًا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ؛ فَلَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ العِلْمِ أَنْ تَقْصُرَ هِمَّتُهُ فِيهِ.

وهذا الكتَاب الذي بين يدَيك مختَصَرٌ من «فَتْح الأَقْفَال وحَلِّ الإِشْكَال بشَرحِ لَاميَّة الأَفعَال» المشهور بـ(الشَّرح الكَبير)، لجمال الدين محمد بن عمر بحرق النهدي الحضرمي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، الحق أن شرحه شامل وماتع، بل هو أفضل الشروحات على الإطلاق، واللامية ليس فيها كثير صعوبة كما يظنه البعض، لاسيما إذا كان المدرِّسُ أو الشَّارح متمكِّنًا، والطالب راغبًا فيها، بل هي من أخصر وأسهل ما في الباب، والناظم إنَّما خصَّصه لبادئي الصرف في زمانه.

عملِي فِي الكِتَابِ:

١- حَذَفْتُ غَالِبَ مَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الخِلَافَاتِ المَذهَبِيَّةِ، وَالنُّقُولَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَمَا كَانَ صَعْبًا عَلَى البَادِئِ فَهْمُهُ، أَوْ تَوَسَّعَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ، مِنَ الأمثلة والشُّرُوطِ، وَالتَّنبِيهَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا قد يُعِيقُ سَيْرَ البَادِئِ فِي الطَّلَبِ، أَوْ يُقَلِّلُ هِمَّتَهُ وَيُضعِفُ مِنْ مَعْنَوِيَّاتِهِ.

٢- اعْتَنَيْتُ بِضَبطِ النَّظْمِ وَتَشْكِيلِهِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْنًا لِلبَادِئِ فِي حِفظِهِ وفَهْمِ معَانِيه، كَمَا أَنَّنِي قُمْتُ بِتَوْضِيحِ العِبَارَاتِ وَالمُصْطَلَحَاتِ الغَامِضَةِ.

٣- أَضَفْتُ زِيَادَاتٍ تَوْضِيحِيَّةً فِي بَعْضِ المَوَاطِنِ الَّتِي اخْتَصَرَهَا الشَّارِحُ، حتَّى صَارَ الكِتابُ كالشَّرحِ المُستَقِل. فالله ﷻ أسأل أَنْ يَنْفَعَ بِذَلِكَ الإِسْلَامَ وَالمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَدْفَعَ عَنَّا كَيْدَ الحُسَّادِ وَالوُشَاةِ، وَأَنْ يَسْتُرَ بِهِ زَلَّاتِنَا يومَ المَعَادِ.

وفي الختام: لَا أَنْسَى شُكْرِي لِكُلِّ مَنْ أَعَانَنِي مِنْ مَشَايِخِي وَإِخْوَانِي الأَفَاضِل، سَوَاءٌ كَانَتِ الإِعَانَةُ تَدْرِيسًا، أَوْ تَشْجِيعًا، أَوْ مَشُورَةً، أَوْ إِعَارَةَ كِتَابٍ، كالشيخ الفاضل العلامة المحدِّث أبي عبدالرحمن يحيى بن علي الحجوري حَفِظَهُ اللهُ، والشيخ الفاضل العلامة النحوي أبي بلال خالد بن عبود باعامر الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ، والشيخ الفاضل الصَّرفي أبي عبدالرحمن نوَّاس الهندي حَفِظَهُ اللهُ -وقد استفدنا من دروسه الصرفية كثيرًا، وليس ما نحن بصدده إلا ثمرة من ثمرات دروسه- والشيخ الفاضل أبي زرعة أحمد العامري حَفِظَهُ اللهُ.

نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَهُمْ وَلِجَمِيعِ المُسلِمِينَ التَّوفِيقَ وَالسَّدَادَ.

وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

كتبه

الفقير إلى عفو ربه

أبو سعيد مختار بن سعيد الحضرمي

دار الحديث السلفية بالحامي

٤/ محرَّم/ ١٤٤٦هـ

مُقَدِّمَةُ النَّاظِمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١- الحَمْـــــدُ للهِ لَا أَبْغِــــي بِـــهِ بَـــدَلَا
حَمْـــدًا يُبَلِّـــغُ مِـــنْ رِضْـــوَانِهِ الأَمَـــلَا

٢- ثُـــمَّ الصَّـــلَاةُ عَـــلَى خَـــيْرِ الـــوَرَى وَعَـــلَى
سَـــادَاتِنَا آلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ الفُضَـــلَا

٣- وَبَعْـــدُ: فَالْفِعْـــلُ مَـــنْ يُحْكِـــمْ تَصَـــرُّفَهُ
يَحُـــزْ مِـــنَ اللُّغَـــةِ الأَبْـــوَابَ وَالسُّـــبُلَا

٤- فَهَـــاكَ نَظْـــمًا مُحِيطًـــا بِـــالمُهِمِّ وَقَـــدْ
يَحْـوِي التَّفَاصِـيلَ مَـنْ يَسْـتَحْضِرُ الجُمَـلَا

الشَّرح: قوله: (الحَمْدُ للهِ...): الحَمْدُ: هو الثناء على المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه. والاسم الشريف: علم على ربنا ﷻ، لا يُسمَّى به سواه[(١)].

قوله: (ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الوَرَى...): الصلاة عليه قسمان: صَلَاةٌ من الله ﷻ عَلَيْهِ، وهي ثناؤه وإرادته لرفع ذكره وتقريبه. وَصَلَاةٌ منَّا عَلَيْهِ، وهي سؤالنا اللهَ تعالى أن يفعل ذلك به. و(الآلُ): من تحرم عليهم الصدقة، وَهُم أهلُ بَيتِهِ ﷺ ممن كَانَ عَلَى هديه.

قوله: (وَبَعْدُ: فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمْ تَصَرُّفَهُ...): فيه أن الفعل الماضي من أتقن

---

(١) "حاشية ثلاثة الأصول" (٤١) لابن قاسم الحنبلي.

وعرَف تقلُّب عينه في المضارع إلى ضمٍّ أو فتحٍ أو كَسرٍ، وما اشتُقَّ من ذلك، كاسم الفاعل ونحوه- يَجمَعْ ويتحصَّلْ من مباحث علم اللغة الأبوابَ والسُّبُلَ الكثيرة الوافرة.

قوله: (فَهَاكَ نَظْمًا مُحِيطًا...): أشار فيه إلى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم[1] من علم اللغة، وهو الأبنية والأَقيِسَة التي يُتوصَّل بها إلى حفظ أفرادها ورَدِّ كلِّ نوعٍ إلى أصله. ومعنى (يَحْوِي): أي: يَحُوزُ.

بَابُ أَبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ وَتَصَارِيفِهِ

الْمُرَادُ بِالأَبْنِيَةِ[2]: كونه رباعيًّا أو ثلاثيًّا. **وَبِالْمُجَرَّدِ**: ما حروفه أُصُول كلها. **وَبِالتَّصَارِيفِ**: اختلاف أحواله من ضمِّ عينِ مضارعه، وكسرِها، وفتحِها.

أما الأبنية: فأشار إليها بقوله:

٥- **بِـ(فَعْلَلَ) الفِعْلُ ذُو التَّجْرِيدِ أَوْ (فَعُلَا)**
يَأْتِي وَمَكْسُورَ عَيْنٍ أَوْ عَلَى (فَعَلَا)[3]

الشَّرْح: أي: الفعل المجرد من الزوائد يأتي رباعيًّا على وزن (فَعْلَلَ)،

---

(١) أي: احتوت على مهمَّات الصَّرف، لا كل الصَّرف.

(٢) (الأبنِيَة) جمع (بِنَاء)، ويُرادُ به: هيئة الكلمة وصورتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، عددًا وترتيبًا وحركةً وسكونًا، كـ(رَجُلٍ) و(عَضُدٍ)، فشاركت كلمةُ (عَضُد) كلمةَ (رَجُل) -كما ترى- في العدد والترتيب والحركات وغيرها.

(٣) **الإعراب**: **الفِعْلُ**: مبتدأ. **وذو التَّجرِيدِ**: نعته. **ويأتي**: خبره. **وبـ(فَعْلَلَ)**: موضع الحال المتقدمة من فاعل (يأتي) المستتر. وكذا قوله: وَمَكْسُورَ عَيْنٍ أَوْ عَلَى (فَعَلَا): حالان منه.

كـ(دَحْرَجَ)، و(حَضْرَمَ)، أي: لحن في كلامه، وليس للفعل الرباعي المجرَّد وزنٌ سوى هذا الوزن(١). وثلاثيًّا على وزن (**فَعُلَ**) بضم العين، كـ(شَرُفَ)، و(كَرُمَ)، أو (**فَعِلَ**) بكسرها، كـ(فَرِحَ) و(جَذِلَ)، أو (**فَعَلَ**) بفتحها، كـ(ضَرَبَ) و(نَصَرَ)(٢).

---

(١) خلافًا للاسم الرباعي فله خمسة أوزان مشهورة: **الأول**: (فَعْلَلٌ) بفتح الأول والثالث، كـ(ثَعْلَبٍ)، و(عَقْرَبٍ). **الثاني**: (فِعْلِلٌ) بكسرهما، كـ(فِرْسِكٍ)، و(ضِفْدِعٍ). **الثالث**: (فُعْلُلٌ) بضمهما، كـ(هُدْهُدٍ)، و(بُنْدُقٍ) لـما يُرمَى به. **الرابع**: (فِعْلَلٌ) بكسر الأول وفتح الثالث، كـ(دِرْهَمٍ)، و(قِلْعَمٍ)، وهو الشيخ الكبير، وهذا الوزن قليل. **الخامس**: (فِعَلٌّ) بكسر أوله وفتح ثانيه، كـ(قِمَطْرٍ) -لوعاء الكُتُب- و(هِزَبْرٍ) للأسد.

(٢) وحاصل هذا البيت: أن الفعل ينقسم إلى قسمين: الفعل المجرَّد، والفعل المزيد، وسيأتي معك، فالمجرَّد على قسمين: ثلاثي، وله ثلاثة أوزان: (فَعُلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعَلَ). ورباعي، وله وزن واحد فقط لا غير، وهو: (فَعْلَلَ).

قال الشيخ محمَّد أمين الهرري في كتابه «تحنيك الأطفال» (١٦): وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن ثلاثة أحرف لأنه لا يوجَد لنا كلمة من نوع الفعلِ حروفها أقل من ثلاثة.

تنبيه: ينقسم الفعل إلى قسمين: صحيح، ومعتلّ. فالصحيح: ما خلت حروفه الأصول من أحرف العلة الثلاثة، وهي (الألف، والواو، والياء). والمعتل: ما كان في أصوله حرف منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضعَّف. فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد بعد خلوِّه من أحرف العلة، نحو: (ضَرَبَ)، و(نَصَرَ)، و(فَتَحَ)، و(فَهِمَ)، و(حَسِبَ)، و(كَرُمَ). والمهموز: ما كان أحد أصوله همزًا، نحو: (أَخَذَ)، و(أَكَلَ)، و(سَأَلَ)، و(دَأَبَ)، و(قَرَأَ)، و(بَدَأَ). والمضعف نوعان: مضعَّف الثلاثي، ومضعَّف الرباعي، فأما مضعف الثلاثي: فهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: (عَضَّ)، و(شَذَّ)، و(مَدَّ)، وأما مضعَّف الرباعي: فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: (زَلْزَلَ)، و(وَسْوَسَ)، و(شَأْشَأَ).

والمعتل خمسة أقسام: مِثالٌ، وأَجوَف، وناقصٌ، ولَفِيفٌ مفروقٌ، ولَفِيفٌ مقرون. فالمثال: ما كانت فاؤه حرف علة، نحو: (وَعَدَ)، و(وَرِثَ)، و(يَنَعَ)، و(يَسَرَ). والأَجوَف: ما كانت عينه حرف علة، نحو: (قَالَ)، و(بَاعَ)، و(هَابَ)، و(خَافَ). والناقص: ما كانت لامه حرف علة، نحو: (رَضِيَ)، و(سَرُوَ)، و(نَهَى). واللَّفِيفُ المَفرُوقُ: ما كانت فاؤه ولامه حرفَي علة، نحو: (وَفَى)، و(وَعَى)، و(وَقَى). واللَّفِيفُ المَقرُونُ: ما كانت عينه ولامه حرفي علة، نحو: (طَوَى)، و(هَوَى)، و(حَيِيَ). «شرح ابن عقيل» (٢/ ٥٦١).

ثم لما أنهى الناظم ﷺ حكم أبنية الفعل الماضي المجرد -وهي الأربعة السابقة: (فَعْلَلَ)، و(فَعُلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعَلَ)، وهذا آخر حد للأصول في الفعل- شرع في تصاريفه، وهو اختلاف حال مضارعه بضمٍّ أو كسرٍ أو فتح، وبدأ بمضارع (فَعُلَ) المضموم، ثم (فَعِلَ) المكسور؛ لقلة الكلام عليهما، فقال:

٦- فَالضَّـمَّ مِـنْ (فَعُـلَ) الْـزَمْ فِي الْمُضَـارِعِ وَافْـ ـتَحْ مَوْضِـعَ الْكَسْرِ فِي الْمَبْنِـيِّ مِـنْ (فَعِـلَا)

الشرح: قوله: (فَالضَّمَّ مِنْ (فَعُلَ)...): أي: الزَم ضمَّةَ العين التي في (فَعُلَ) المضموم في مضارعه أيضًا، ومعنى هذا: أن مضارع (فَعُلَ) لا يأتي إلَّا مضمومًا، فتقول في (كَرُمَ): (يَكْرُمُ)، وفي (شَرُفَ): (يَشْرُفُ)، وهكذا سائر الأمثلة السابقة وغيرها، ولم يشذَّ من ذلك شيء أصلًا، إلَّا ما جاء على تداخل اللغتين[(١)].

وقوله: (وَافْتَحْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ...): أي: افتح عين المضارع من (فَعِلَ) المكسور عينه، فتقول في (فَرِحَ): (يَفْرَحُ)، وفي (سَمِعَ): (يَسْمَعُ)، وفي (عَلِمَ): (يَعْلَمُ)، وهكذا سائر الأمثلة السابقة.

وقد شذت منه أفعال محصورة جاء في مضارعها الكسر، وهي ضربان: ضَرْبٌ جاء مع الكسر فيه الفتح أيضًا الذي هو الأصل، وضَربٌ انفرد فيه الكسر على الشذوذ، فإلى الضرب الأول أشار بقوله:

٧- وَجْهَانِ فِيهِ مِنِ (احْسِبْ) مَعْ (وَغِرْتَ، وَحِرْ تَ، انْعَمْ، بَئِسْتَ، يَئِسْتَ، اوْلِهْ، يَبِسْ، وَهِـلَا)

---

(١) وهو: أخذ الماضي من لغةٍ والمضارع من لغةٍ أُخرَى، نحو: (كُدْتَ) -بضم لكاف- (تَكَادُ)، فأخذ الماضي من لغة من يجعل (كَادَ) على وزن (فَعُلَ) بالضم، وأخذ المضارعَ من لغة من يجعلها على زنة (فَعِلَ) بالكسر.

الشَّرح: أي: وفي عين المضارع من الأفعال المذكورة المصوغة من (فَعِلَ) وجهان: الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ، وهي تسعة:

الأول: (حَسِبَ) بمعنى: (ظَنَّ)، يقال: (حَسِبَهُ يَحْسَبُهُ، ويَحْسِبُهُ)، بالفتح على القياس، والكسر على الشذوذ.

الثاني: (وَغِرَ) بغين معجمة، يقال: (وَغِرَ صَدْرُهُ يَوْغَرُ، ويَغِرُ[1]) إذا توقَّد غيظًا.

الثالث: (وَحِرَ) بحاءٍ مهملة، يقال: (وَحِرَ صَدرُهُ -أيضًا- يَوْحَرُ، ويَحِرُ وَحْرًا) -بفتح فسكون- و(وَحَرًا) -محرَّكًا- إذا امتلأ من الحقد.

والرابع: (نَعِمَ)، يقال: (نَعِمَ يَنْعَمُ، ويَنْعِمُ نَعْمَةً) بفتح النون، وهو التنعُّم وحُسْنُ الحال.

والخامس: (بَئِسَ) بالباء الموحدة ثم همزة مكسورة، يقال: (بَئِسَ مِنْهُ يَبْأَسُ، ويَبْئِسُ بُؤْسًا -بالتنوين- وبُؤْسَى، فَهُو بَائِسٌ) إذا ساءت حاله، ضد التنعُّم.

السادس: (يَئِسَ) بالمثنَّاة تحت ثم همزة مكسورة، يقال: (يَئِسَ مِنْهُ يَيْأَسُ، ويَيْئِسُ يَأْسًا) إذا انقطع رجاؤه، والفتح أفصحُ، وعليه أجمع القراء، نحو: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[يوسف: ٨٧].

السابع: (وَلِهَ)، يقال: (وَلِهَ يَوْلَهُ، ويَلِهُ وَلَهًا -بالتحريك- فهو وَالِهٌ، ووَلْهَانٌ) إذا ذهب عقله لفقد محبوبٍ من أهلٍ أو مال.

الثامن: (يَبِسَ) بالمثناة تحت، ثم الموحدة، يقال: (يَبِسَ الشَّجَرُ ونَحوُه يَيْبَسُ، ويَيْبِسُ يُبْسًا -بالضم- فهو يَابِسٌ، ويَبْسٌ -بالفتح- ويَبَسٌ -محرَّكًا- ويَبِسٌ) كـ(كَتِفٍ)، إذا ذهبت رطوبته.

التاسع: (وَهِلَ)، يقال: (وَهِلَ الرَّجُلُ يَـوْهَلُ، ويَـهِلُ وَهَلًا) -محرَّكًا- إذا

(١) أصله: (يَوغِرُ)، حُذِفَت الواو لوقوعها بين عدوَّتيها، وهما الفتحة والكسرة، وعليها قس.

فزع وجبُنَ، و(وَهِلَ -أيضًا- عَنِ الشَّيْءِ): نَسِيَه. وإلى الضرب الثاني -وهو الذي انفرد فيه الكسر على الشذوذ- أشار بقوله:

٨- وَأَفْـــرِدِ الكَـــسْرَ فِـــيمَا مِـــنْ (وَرِثْ، ووَلِي
وَرِمْ، وَرِعْتَ، وَمِقْـتَ)، مَـع (وَفِقْـتَ) حُـلَا

٩- (وَثِقْــتَ) مَــعْ (وَرِيَ الْمُــخُّ) احْوِهَــا وَأَدِمْ
كَسْـــرًا لِعَـــيْنِ مُضَـــارِعٍ يَـــلِي (فَعَـــلَا)

١٠- ذَا الْـــوَاوِ فَـــاءً أَوِ الْيَـــا عَيْنًـــا اوْ كَ(أَتَـــى)
كَـــذَا الْمُضَـــاعَفُ لَازِمًـــا كَ(حَـــنَّ طَـــلَا)

الشَّرْح: هذا هو الضرب الثاني الذي انفرد فيه الكسر، وهو ثمانية أفعال:

الأوَّل: (وَرِثَ)، يقال: (وَرِثَ الْـمَالَ مِنَ المَيِّـتِ)، و(وَرِثَهُ -أيضًا- يَرِثُهُ إِرْثًا، ووِرَاثَةً) بكسرهما.

الثاني: (وَلِيَ)، يقال: (وَلِيَ الأَمْرَ يَلِيهِ وَلَايَةً، ووِلَايَةً) بالفتح والكسر، أصله: (يَوْلِيُ)، وبهما قرئ: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾[الأنفال:٧٢]، و﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ﴾[الكهف:٤٤]، ويقال أيضًا: (وَلِيَ مِنْهُ وَوَلِيَهُ وَلْيًا)، أي: قرب.

والثالث: (وَرِمَ)، يقال: (وَرِمَ الجُرْحُ -ونحوه- يَرِمُ وَرَمًا) -بالتحريك- إذا انتفخ، و(وَرِمَ أَنْفُهُ) إذا تكبَّر وغَضِب.

الرابع: (وَرِعَ)، أي: تَقِيَ، يقال: (وَرِعَ الرَّجُلُ عَنِ الـشُّبُهَاتِ، يَرِعُ وَرَعًا -محرَّكًا- ورِعَةً) إذا عفَّ عنها.

الخامس: (وَمِقَ)، يقال: (وَمِقَهُ يَمِقُهُ مِقَةً وَوَمَقًا -إذا أحبَّه- فَهُوَ وَامِقٌ).

السادس: (وَفِقَ)، يقال: (وَفِقَ الفَرَسُ يَفِقُ) إذا حَسُن. كذا قال بدر الدين ابن مالك تبعًا لوالده في "شرح التسهيل" ﷺ، ولم يذكر ذلك في "الصِّحاح" ولا في "القاموس"، وإنما قالا: (وَفِقْتَ أَمْرَكَ تَفِقُهُ) بالسكر فيهما، أي: صادفته موافقًا، أصله: (يَوْفِقُ)، حُذِفت الواو؛ لمجيئها بين عدوَّتيها.

السابع: (وَثِقَ)، يقال: (وَثِقَ بِهِ يَثِقُ ثِقَةً) إذا ائتَمَنَهُ واعتمد عليه.

الثامن: (وَرِيَ)، يقال: (وَرِيَ الْمُخُّ فِيهِ يَرِي) إذا اكتنز، وهو من علامة السِّمَن، ويقال أيضًا: (وَرِيَتِ الإِبِلُ تَرِي) إذا سمنت.

وإنما قيده بـ(المُخ)؛ ليحترز به من (وَرِيَ الزَّنْدُ) إذا خرجت نارُه -وهو العود الذي تُقدَح به النَّار- فإن الأصل فيه أن يقال: (وَرِيَ الزَّنْدُ يَورَى) -كـ(رَضِيَ يَرْضَى)- على القياس، وفيه لغة ثانية: (وَرَى الزَّندُ -بالفتح- يَرِي) بالكسر، كـ(رَمَى يَرْمِي)، وذلك أيضًا جارٍ على القياس، لكنه من أمثلة (فَعَلَ) المفتوح، وربما ركبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: (وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي) بالكسر فيهما، كـ(وَرِيَ المُخُّ)، فيقال: هذه ليست بلغة مستقلة، وإنما وردت على تداخل اللغتين، ولهذا لم يحتج الناظم ﷺ إلى استثنائه.

و(**حُلَا**): جمع (حِلْيَةٍ)، وهي ما تَتَزَيَّن به النساء، والغرض منه تكميل البيت.

ثم لما أنهى الناظم ﷺ الكلام على حكم عين المضارع من (فَعُلَ) المضموم و(فَعِلَ) المكسور شرع في بيان أحكام عين المضارع من (فَعَلَ) المفتوح، وقد ذكرنا أنه أربعة أقسام: ما قياسه الكسر، وما قياسه الضم، وما قياسه الفتح، وما قياسه جواز الكسر والضم.

أما ما قياسه الكسر: فهو أربعة أنواع: ما فاؤه واو، كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، أو عينه

أو لامه ياء، كـ(بَاعَ يَبِيعُ)، و(رَمَى يَرْمِي)، والمضاعف اللازم، كـ(حَنَّ يَحِنُّ)، وكلها جَالِبَةٌ للكَسْر، وإليه بأنواعه -أي: ما قياسه الكسر- أشار بقوله: (وَأَدِمْ كَسْرًا...)، أي: أَدِمْ كسر عين الـمضارع الذي يتبع (فَعَلَ) المفتوح في تصريفه -على القياس، نحو: (فَعَلَ يَفْعِلُ)- في كل فِعلٍ كان فاؤه واوًا، كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَجَدَ يَجِدُ)، أو عينه ياءً، كـ(بَاعَ يَبِيعُ)، و(جَاءَ يَجِيءُ)[1]، أو لامه ياءً، كـ(أَتَى يَأْتِي)، و(رَمَى يَرْمِي)، ويُسمَّى هذا النوع بـ(النَّاقِص).

وكذا المضاعف اللَّازم، أي: القاصر الغير متعدِّي إلى المفعول به، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، كـ(دَبَّ عَلَى الأَرْضِ يَدِبُّ دَبِيبًا)، و(فَرَّ منه يَفِرُّ فِرَارًا)، و(حَنَّ الطَّلَا يَحِنُّ حَنِينًا) إذا صوَّت وصَاحَ لفقد أمِّه، وهذه كلُّها من دواعي الكسر. و(الطَّلَا) -بفتح الطاء المهملة وبالقصر-: ولدُ الظَّبْيةِ.

وأما القسم الثاني -وهو ما قياسه ضمُّ عين مضارعه من (فَعَلَ) المفتوح- فهو أيضًا أربعة أنواع: المضاعف المعدَّى، وما عينه أو لامه واو، وما يدل على غلبة المفاخر، وقد أشار إلى النوع الأول منه بقوله:

١١- وَضُـــــمَّ عَـــــيْنَ مُعَـــــدَّاهُ وَيَنْـــــدُرُ ذَا
كَسْـــــرٍ كَـــــمَا لَازِمٌ ذَا ضَـــــمٍّ احْـــــتُمِلَا

الشَّرْح: قوله: (وَضُمَّ عَـيْنَ مُعَدَّاهُ...): أي: وضُمَّ عين الـمضارع الـمعدَّى المضاعف من (فَعَلَ) المفتوح، نحو: (جَبَّهُ يَجُبُّهُ)، أي: قَطَعَهُ، و(سَبَّهُ يَسُبُّهُ)، أي: شَتَمَهُ، و(صَبَّ المَاءَ يَصُبُّهُ)، وجميعها مائة وبضعة عشر مثالًا، ويقل في كلامهم مجيء هذا النوع مكسور عين مضارعه، كما يقل مجيء المضاعف اللازم مضموم

(١) أصل (بَاعَ): (بَيَعَ)، وأصل (جَاءَ): (جَيَأَ)، فقُلِبَت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

العين، وهو المراد بقوله: (وَيَنْدُرُ ذَا كَسْرٍ كَمَا لَازِمٌ...).

ثم إن النادر من كل من النوعين على ضربين: ضَربٌ التُزِم فيه خلاف قياسه، وضَربٌ جاء فيه وجهان: القياس، وخلاف القياس، فأما ما التُزِم فيه خلاف القياس من المعدَّى فهو فِعلٌ واحد أشار إليه بقوله:

١٢- فَـذُو التَّعَـدِّي بِكَسْـرٍ: (حَبَّـهُ).............

الشَّرْح: أي: فندر مجيء المـعدَّى بالكسر فقط في فِعلٍ واحد، وهو: (حَبَّـهُ -بالمهملة- يَحِبُّهُ) بفتح الياء وكسر الحاء لغة في: (أَحَبَّهُ)، ومنه صِيغَ (المَحبُوبُ)، وبه قُرِئ شاذًّا في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٣١][(١)]. وأما ما فيه وجهان من المعدَّى فأشار إليه بقوله:

....وَعِ ذَا

وَجْهَـيْنِ: (هَـرَّ)، وَ(شَـدَّ)، (عَلَّـهُ) عَلَـلَا

١٣- وَ(بَـتَّ) قَطْعًـا، وَ(نَـمَّ)...............

الشَّرْح: أي: أنَّ فيما سوى (حَبَّ) من أخواته لُغتَين: الضم على القياس، والكسر على الشذوذ، وهي خمسة أفعال:

الأول: (هَرَّ)، يقال: (هَرَّ فُلَانٌ الشَّيْءَ يَهُرُّهُ، ويَهِرُّهُ)، أي: كَرِهَهُ، و(هَرَّتِ القَوْمُ الـحَرْبَ) كذلك، وأصله: (هَرَّ الكَلْبُ يَهِرُّ -بالكسر لا غير- هَرِيرًا): صوَّت من غير نباح.

الثاني: (شَدَّ)، يقال: (شَدَّهُ يَشُدُّهُ، ويَشِدُّهُ)، أي: أَوثَقَه، وأصله: (شَدَّ

---

(١) قال صاحب «الصحاح» (١/ ١٠٥): لا يأتي في المضاعف (يَفْعِلُ) -بالكسر- إلَّا ويشركه (يَفْعُلُ) بالضم إذا كان متعديًا، ما خلا هذا الحرف.

الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ يَشِدُّ)، أي: اشتَدَّ وصار شَدِيدًا.

الثالث: (عَلَّ)، يقال: (عَلَّهُ يَعُلُّهُ، ويَعِلُّهُ عَلًّا، وعَلَلًا)، إذا سقاه السُّقية الثانية بعد السُّقية الأولى، وقيَّده بقوله: (عَلَلًا)؛ احترازًا من (عَلَّ إِبِلَهُ) إذا صرفها قبل الرَّيِّ، فإنه بالضم فقط على القياس.

الرابع: (بَتَّ)، يقال: (بَتَّهُ يَبُتُّهُ، ويَبِتُّهُ)، أي: قَطَعَه، وأصله من: (بَتَّ يَبِتُّ)، أي: انقطع، كـ(انْبَتَّ).

الخامس: (نَمَّ)، يقال: (نَمَّ الحَدِيثَ يَنُمُّهُ، ويَنِمُّهُ)، أي: حَمَلَهُ وأَفشَاهُ، وأصله من: (نَمَّ الحَدِيثُ نَفْسُهُ يَنِمُّ)، أي: فشا.

وأما ما ندر من المضاعف اللازم فهو -كما سبق- على ضربين: ضَربٌ التزموا فيه الضم على خلاف قياسه، وضَربٌ جاز فيه الوجهان؛ للزومه تارةً وتعدِّيه أُخرَى، فإلى الضرب الأول منه أشار بقوله:

.... وَاضْمُمَنَّ مَعَ الْـ
ـلُزُومِ فِي (امْرُرْ بِهِ، وَجَلَّ) مِثْلَ (جَلَا)

١٤- **(هَبَّتْ، وَذَرَّتْ، وَأَجَّ، كَرَّ، هَمَّ بِهِ**
وَعَمَّ، زَمَّ، وَسَحَّ، مَلَّ)، أَيْ: ذَمَلَا

١٥- **وَ(أَلَّ) لَمْعًا وَصَوْتًا[1]، (شَكَّ، أَبَّ، وَشَدْ**
دَ) -أي: عَدَا- (شَقَّ، خَشَّ، غَلَّ)، أَيْ: دَخَلَا

١٦- **وَ(قَشَّ قَوْمٌ، عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَنَّ، وَرَشْ**
شَ المُزْنُ، طَشَّ، وَثَلَّ) أصله: (ثَلَلَا)

---

(١) في بعض النسخ: (وَصَرْخًا)، والصواب ما أثبتناه.

١٧- أَيْ: رَاثَ، (طَـلَّ دَمٌ، خَـبَّ الحِصَـانُ وَنَبْـ
ـتٌ، كَـمَّ نَخْـلٌ، وَعَسَّـتْ نَاقَـةٌ بِخَـلَا

١٨- قَسَّـــتْ) كَـــذَا ....

الشَّرح: قوله: (وَاضْمُمَنَّ مَعَ اللُّزُومِ...): أي: اضمُمْ عينَ المضارع من المضاعف مع لزومه على خلاف قياسه في هذه الأفعال المذكورة، وهي ثمانية وعشرون:

الأول: (مَرَّ بِهِ يَمُرُّ).

الثاني: (جَلَّ الرَّجُلُ عَنْ مَنْزِلِهِ يَجُلُّ)، أي: ارتحل عنه، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ﴾[الحشر:٣]، وأما (جَلَّ قَدْرُهُ يَجِلُّ) فبالكسر لا غير، وعنه احترز بقوله: مِثْل (جَلَا)، بجر (مِثْل) على البدل من (جَلَا)، أو نصبه على الحال منه.

الثالث: (هَبَّتِ الرِّيحُ تَهُبُّ).

الرابع: (ذَرَّتِ الشَّمْسُ -بالمعجمة- تَذُرُّ)، أي: فاضَ شعاعُها على الأرض.

الخامس: (أَجَّتِ النَّارُ)، و(الرِّيحُ تَؤُجُّ)، أي: سُمِع لها دَوِيٌّ، وكذا (أَجَّ الظَّلِيمُ -وهو ذكر النعام- يَؤُجُّ).

السادس: (كَرَّ عَلَى قِرْنِهِ يَكُرُّ)، أي: رجع. **والقِرْنُ:** هو المكافئ في الشجاعة.

السابع: (هَمَّ بِالأَمْرِ يَهُمُّ بِهِ).

الثامن: (عَمَّ النَّبْتُ يَعُمُّ)، أي: طال.

التاسع: (زَمَّ) بالزَّاي، يقال: (زَمَّ بِأَنْفِهِ يَزُمُّ) إذا تكبَّر.

العاشر: (سَحَّ المَطَرُ يَسُحُّ)، أي: نزل بكثرة.

الحادي عشر: (مَلَّ فِي سَيْرِهِ يَمُلُّ مَلًّا)، أي: أَسرعَ، كـ(ذَمَلَ فِي سَيْرِهِ ذَمِيلًا)،

وقيده بذلك؛ ليتحرَّز عن (مَلَّ الخُبْزَةَ) إذا أدخلها المَلَّةَ -وهي الرماد الحار- فإنه مُعدًّى.

الثاني عشر: (أَلَّ السَّيْفُ يَؤُلُّ)، بمعنى: (لَمَعَ).

الثالث عشر: (شَكَّ فِي الأَمْرِ يَشُكُّ)، أي: تردَّد فيه.

الرابع عشر: (أَبَّ الرَّجُلُ -بالموحدة- يَؤُبُّ)، إذا تهيَّأ للسفر.

الخامس عشر: (شَدَّ الرَّجُلُ -بمعنى (عَدَا)- يَشُدُّ). وقيده به ليحترِز من (شَدَّ المَتَاعَ يَشُدُّهُ)، وقد سبق أنه معدًّى، وأن فيه وجهين.

السادس عشر: (شَقَّ عَلَيْهِ الأَمْرُ يَشقُّ شَقًّا، ومَشَقَّةً) إذا أَضَرَّ به.

السابع عشر: (خَشَّ فِي الشَّيءِ يَخُشُّ) بالمعجمتين، أي: دَخَلَ.

الثامن عشر: (غَلَّ فِيهِ يَغُلُّ)، أي: دخل، كما فسره الناظم. وقيَّده به ليحترِز من (غَلَّ المَتَاعَ يَغُلُّهُ غُلُولًا)، أي: سَرَقَهُ وأخفاهُ، فإنه مُعدًّى.

التاسع عشر: (قَشَّ القَوْمُ يَقُشُّونَ) بالقاف والشين المعجمة، أي: حسنت حالهم بعد بُؤسٍ.

العشرون: (جَنَّ عَلَيهِ اللَّيْلُ يَجُنُّ)، أي: أَظْلَمَ.

الحادي والعشرون: (رَشَّ المُزْنُ يَرُشُّ)، أي: أَمْطَرَ قليلًا. **والمُزْنُ:** السَّحابُ.

الثاني والعشرون: (طَشَّ المُزْنُ -أيضًا- يَطُشُّ)، أي: أمطر مطرًا خَفِيفًا دون الرَّش.

الثالث والعشرون: (ثَلَّ الفَرَسُ وَالحِمَارُ -بالمُثلَّثةِ- يَثُلُّ)، أي: رَاثَ، بمعنى: طَرحَ فضلاته. وقيَّدَه به ليتحرَّز من (ثَلَّ التُّرَابَ يَثُلُّهُ ثَلًّا) إذا صبَّه، ونبه على أن أصله (ثَلَل) بالفتح لا بالكسر، وإن كان من الأعراض.

الرابع والعشرون: (طَلَّ دَمُهُ يطُلُّ طَلًّا)، أي: ضَاعَ ولم يُثأَر بِهِ، والأكثر:

(طُلَّ دَمُهُ يُطَلُّ) بالبناء للمفعول.

الخامس والعشرون: (خَبَّ الحِصَانُ يَخُبُّ) إذا أَسرَعَ، وكذا: (خَبَّ النَّبَاتُ يَخُبُّ) إذا طال بسرعة، فقوله: (وَنَبْتٌ): معطوف على (الحصان)، و(كَمَّ نَخْلٌ): فِعلٌ وفَاعِل.

السادس والعشرون: (كَمَّ النَّخْلُ يَكُمُّ) إذا أَطلَعَ أَكمامَهُ.

السابع والعشرون: (عَسَّتِ النَّاقَةُ -بالمهملتين- تَعُسُّ)، أي: رَعَتْ وحدَها، ولذا قال: (بِخَلَا)، أي: بموضع خالٍ، وأصله المد، فقصره ضرورة، ويجوز أن يريد بـ(الخَلَا): (الخَلَا) المقصور غير المهموز، وهو الحشيش الرطب، و(الباء) بمعنى (مِنْ).

الثامن والعشرون: (قَسَّتِ النَّاقَةُ -بالقاف والسين المهملة- تَقُسُّ)، كـ(عَسَّتْ تَعُسُّ)، ولهذا قال: (كَذَا).

فهذه ثمانية وعشرون فِعلًا، وسبق الانتقاد عليه في ثلاثة منها، وهي: (أَلَّ)، و(أَبَّ)، و(طَشَّ)[1].

وأما الضرب الثاني -وهو ما جاء فيه وجهان على القياس وعلى الشذوذ من مضارع المضاعف اللازم- فإليه أشار بقوله:

...........وَعِ وَجْهَيْ: (صَدَّ، أَثَّ، وَخَرْ
رَ الصَّلْدُ، حَدَّثْ، وَثَرَّتْ، جَدَّ مَنْ عَمِلَا

---

(١) وزاد بحرق الحضرمي ثمانية عشر فِعلًا التُزِمَ فيها الضمة، وقد نظمها فقال:

وَمَعْ ثَمَانِيَةٍ عَشْرٍ كـ(مَرَّ بِهِ يَمُتُّ، ثَجَّ، وَسَجَّ، أَحَّ) أَيْ: سَعَلَا
(سَخَّتْ، وَأَدَّ، وَحَدَّ، عَرَّ، حَصَّ، وَلَطْ طَتْ نَاقَةٌ، كَفَّ، شَقَّ) طَرْقُهُ (فَعَلَا)
وَ(بَقَّ، فَكَّ، وَعَكَّ اليَوْمُ، غَمَّ، وَأَمْ مَتْ أُمُّنَا، حَنَّ عَنْهُ مُعْرِضًا) كَمُلَا

١٩- تَـرَّتْ، وَطَـرَّتْ، وَدَرَّتْ، جَـمَّ، شَـبَّ حِصَـا
نٌ، عَـنَّ، فَحَّـتْ، وَشَـذَّ، شَـحَّ)، أَيْ: بَخِـلَا

٢٠- وَ(شَـطَّتِ الـدَّارُ، نَـسَّ الـشَّيْءُ، حَـرَّ نَهَـا
رٌ) ....

الشَّرح: أي: واحفظ الوجهين الجائزين في مضارع هذه الأفعال، وهي ثمانية عشر فعلًا:

الأول: (صَدَّ)، يقال: (صَدَّ عَنِ الشَّيءِ يَصِدُّ، ويَصُدُّ)، أي: أَعرَضَ، وكذا (صَدَّ مِنْهُ)، أي: ضَجَّ وضَجِر، والكسر على القياس والضم على الشذوذ، وبهما قرئ: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[الزخرف: ٥٧]، وأصله: (صَدَّهُ عَنْ كَذَا -أي: منعه- يَصُدُّهُ) بالضم لا غير؛ لأنه مُعدًّى.

الثاني: (أَثَّ) بالمثلَّثة، يقال: (أَثَّ الشَّعْرُ والنَّبَاتُ يَئِثُّ ويَؤُثُّ -أي: كثُر والتفَّ- فهو أَثِيثٌ).

الثالث: (خَرَّ)، يقال: (خَرَّ الحَجَرُ الصَّلْدُ يَخِرُّ ويَخُرُّ)، أي: سقط من عُلوٍّ إلى أسفل، وكذا: (خَرَّ الإِنْسَانُ لِوَجْهِهِ)، والكسر أفصح، وعليه أجمع القرَّاء، قال الله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾[الإسراء: ١٠٧]، ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾[الإسراء: ١٠٩].

الرابع: (حَدَّتْ)، يقال: (حَدَّتِ المَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا تَحِدُّ وتَحُدُّ)، أي: تركت الزِّينة، وأصله: (حَدَّهُ -أي: منعَه- يَحُدُّهُ) بالضم لا غير، وكأنها منعت نفسها من الزينة وامتنعت، فالكسر باعتبار لزومه، والضم باعتبار تعدِّيه.

الخامس: (ثَرَّتْ)، يقال: (ثَرَّتِ العَيْنُ -بالمثلثة- تَثِرُّ وتَثُرُّ)، أي: غَزُر دمعُها، وكذا السحابة، (فهي ثَرَّةٌ)، وأصله من: (ثَرَّ الـتُّرَابَ يَثُرُّهُ)، مثل: (ذَرَّهُ

يَذُرُّهُ)، و(ثَلَّهُ -أيضًا- يَثُلُّهُ)، أي: صبَّه، بالضم لا غير.

السادس: (جَدَّ) بالجيم، يقال: (جَدَّ فِي عَمَلِهِ يَجِدُّ، ويَجُدُّ جِدًّا) بالكسر، أي: قصَدَه بعَزمٍ وهِمَّة، وأصله: (جَدَّ الحَبْلَ وغيرَه -أي: قطعَه- يَجُدُّهُ) بالضم لا غير، وكأنه قَطَع كلَّ شَاغِلٍ عنه.

السابع والثامن: (تَرَّتْ)، و(طَرَّتْ)، يقال: (تَرَّتْ يَدُهُ -بالفوقانية- تَتِرُّ وتَتُرُّ)، وكذا: (طَرَّتْ تَطِرُّ وتَطُرُّ) إذا بانت عند القطع، وكذا (النَّواةُ مِنْ تَحْتِ المِرضَاخِ)، وأصله: (تَرَّهَا يَتُرُّهَا) -أي: أبانها- بالضم لا غير.

التاسع: (دَرَّتْ)، يقال: (دَرَّتْ اللَّبَنَ تَدِرُّ وتَدُرُّ)، من قولهم: (دَرَّهَا)، والأكثر: (دَرَّرَهَا -بالتضعيف- تَدْرِيرًا)، أي: استَدَرَّ لبَنَهَا.

العاشر: (جَمَّ) بالجيم، يقال: (جَمَّ المَاءُ يَجِمُّ ويَجُمُّ)، أي: كَثُر واجتمَع، من قولهم: (جَمَّهُ يَجُمُّهُ -بالضم لا غير، إذا جمعه- فهو جَمٌّ)، أي: كثير.

الحادي عشر: (شَبَّ)، يقال: (شَبَّ الحِصَانُ يَشِبُّ، ويَشُبُّ شِبَابًا) بالكسر، إذا مَرِحَ ونَشِط برَفْع يديه جميعًا، من: (شَبَّ النَّارَ يَشُبُّهَا) إذا أوقدها، بالضم لا غير، وأما (شَبَّ الغُلَامُ يَشِبُّ شَبَابًا) -بالفتح- فبالكسر لا غير، ولهذا قيَّده بـ(الحِصَان).

الثاني عشر: (عَنَّ)، يقال: (عَنَّ لَهُ الشَّيءُ يَعِنُّ ويَعُنُّ)، أي: عَرَضَ.

الثالث عشر: (فَحَّتْ)، يقال: (فحَّتِ الأَفْعَى -بالحاء المهملة والمعجمة أيضًا- تَفِحُّ وتَفُحُّ) إذا نَفَخَت بفمها وصوَّتَت.

الرابع عشر: (شَذَّ) بالمعجمتين، يقال: (شَذَّ يَشِذُّ ويَشُذُّ) إذا انفرد عن الجماعة.

الخامس عشر: (شَحَّ)، يقال: (شَحَّ بِمَالِهِ يَشِحُّ ويَشُحُّ)، أي: بَخِلَ به، كما فسره به الناظم.

السادس عشر: (شَطَّتْ)، يقال: (شَطَّتِ الدَّارُ تَشِطُّ وتَشُطُّ)، أي: بَعدَتْ.

السابع عشر: (نَسَّ)، يقال: (نَسَّ اللَّحْمُ وغَيرُه -بالنون والسين المهملة والمعجمة- يَنِسُّ ويَنُسُّ)، أي: جَفَّ وذهبَت رُطُوبَتُه.

الثامن عشر: (حَرَّ)، يقال: (حَرَّ النَّهَارُ يَحِرُّ ويَحُرُّ)، أي: حَمِيَتْ شَمسُه، وفيه لغة أخرى: (حَرَّ يَحَرُّ) بالفتح، فيكون مثلَّثًا؛ لكونه من باب (فَعِلَ) بالكسر[1].

وهناك أفعال وردت مضاعَفةً على وزن (فَعِلَ) المكسور، إلا أن الناظم لم يَحتَجْ إلى ذكره؛ لأن مضارعه مفتوح أبدًا، لازمًا كان أو مُتعدِّيًا، لكن ربما الْتبَس على الطالب مضارعُه بمضارع (فَعَلَ) المفتوح؛ لاتحادهما في الماضي بحسب اللفظ؛ فاحتاج إلى معرفته أيضًا بالنَّقل عن العرب.

فمن أمثلته المشهورة: (خَبَّ يَخَبُّ)، و(صَبَّ يَصَبُّ)، أي: عَشِقَ، و(طَبَّ يَطَبُّ)، و(لَجَّ يَلَجُّ)، و(بَحَّ يَبَحُّ)، و(وَدَّ يَوَدُّ)، و(بَذَّ يَبَذُّ)، و(لَذَّ يَلَذُّ)، و(بَرَّ يَبَرُّ)، و(حَرَّ يَحَرُّ)، أي: عَتَقَ، و(قَرَّ يَقَرُّ)، و(مَرَّ يَمَرُّ مَرَارَةً)، و(حَسَّ يَحَسُّ)، و(خَسَّ يَخَسُّ)، ونحو ذلك، يُراجَع في بابها.

ولما أنهى الناظم ﷺ عين المضارع المضاعف من (فَعَلَ) المفتوح -لازمًا ومعدًّى- عاد إلى ذِكْر باقي القسم الثاني منه، أعني: ما يلزم ضمُّ عين مضارعه، وهو أربعة أنواع: المضاعف الـمعدَّى، وقد سبق، وما يدل على غلبةِ المفاخَرة، وسيأتي، وما عينه أو لامه واو، وإليهما أشار بقوله:

---

(١) وزاد بحرق الحضرمي ثمانيةَ أفعالٍ يجوز فيها الوجهان، وقد نظمها فقال:

وَمِثْـلُ (صَـدَّ) بِوَجْهَيْـهِ ثَمَانِيَـةٌ ... (عَرَّتْ، وَشَـتَّ، وَأَزَّ القِـدْرُ حِـينَ غَـلَا

قَـرَّ النَّهَـارُ، وَأَصَّـتْ نَاقَـةٌ)، وَكَـذَا ... (رَزَّ الجَـرَادُ، وَكَـعَّ، خَـلَّ)، أَيْ: هَـزَلَا

فيصير المستثنى من هذا الضرب ستةً وعشرين، وبها يصير مجموع أمثلة المضاعف اللَّازم مائة وبضعة وثلاثين، ذكرنا لك أهمَّا.

....

... وَالْمُضَارِعُ مِنْ (فَعَلْتَ) إِنْ جُعِلَا

٢١- عَيْنًا لَهُ الْوَاوُ أَوْ لَامًا يُجَاءُ بِهِ[(١)]
مَضْمُومَ عَيْنٍ وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بُذِلَا

٢٢- لِمَا يَدُلُّ عَلَى فَخْرٍ وَلَيْسَ لَهُ
دَاعِي لُزُومِ انْكِسَارِ الْعَيْنِ نَحْوُ: (قَلَا)

الشَّرح: أي: والمضارع المَصُوغ من (فَعَلَ) المفتوح يُجاءُ به مضموم العين إن جُعِلَ الواوُ عينًا له، كـ(تَابَ يَتُوبُ)، و(قَالَ يَقُولُ)، أو لامًا له، كـ(غَزَا يَغزُو)، و(دَعَا يَدعُو)، وقس عليها في بقية أمثلة الباب.

ثم أشار الناظم رَحِمَهُ اللهُ إلى النوع الرابع من القسم الثاني من (فَعَلَ) المفتوح -وهو ما يلزم ضم عين مضارعه- بقوله: وَهَذَا الْحُكْمُ...(قَلَا): أي: أُعطِيَ هذا الحكم -وهو ضَمُّ عين المضارع المَصُوغ من (فَعَلَ) المفتوح- للمضارع الدال على مغالبةٍ فيما يُفتَخَرُ فيه، نحو: (سَابَقَنِي فَسَبَقْتُهُ، فَأَنَا أَسْبُقُهُ) بالضم، أي: فخَرتُه في السِّباقِ، مع أن أصله: (سَبَقَهُ يَسْبِقُهُ) بالكسر.

وهكذا في كل فِعلِ مضارع مكسور بَنْيَتَه للمغالبة، فإنك ترد مضارعه إلى (يَفْعُلُ) بالضم، بشرط ألَّا يكون فيه داعٍ من دواعي الكسر: من كون فائه واوًا -كـ(وَعَدَ)- أو عينه أو لامه ياء -كـ(بَاعَ)، و(رَمَى)- فإنه مانعٌ من الضم، فتقول: (وَاعَدَنِي، فَأَنَا أَعِدُهُ)، و(بَايَعَنِي، فَأَنَا أَبِيعُهُ)، و(رَمَانِي، فَأَنَا أَرْمِيهِ)

---

(١) الإعراب: المضارع: مبتدأ. ويُجَاءُ بِهِ: خبره. والوَاوُ: نائب عن الفاعل. وعَيْنًا: مفعول ثانٍ لـ(جُعِلَ) قُدِّم على (الواو). ولاَمًا: معطوف عليه. ومَضْمُومَ عَينٍ: حال من الضمير المستتر في (يُجَاءُ بِهِ).

بالكسر، ومثله: (قَالَانِي، فَأَنَا أَقْلِيهِ). **والقِلَا** -بالكسر-: البغض.

ثُمَّ أَشَارَ إلى الخلاف بين الكسائي والجمهور في هذا النوع الدال على المفاخرة إذا كان عينه أو لامه حرف حلق هل يُضمُّ مضارعه، أم لا، فقال:

٢٣- **وَفَـتْحُ مَـا حَـرْفُ حَلْـقٍ غَـيْرُ أَوَّلِـهِ ... عَـنِ الكِسَـائِيِّ فِي ذَا النَّـوْعِ قَـدْ حَصَـلَا**

٢٤- **فِي غَـيْرِ هَـذَا لَـدَى الحَلْقِـيِّ فَتْحًـا اشْـعْ ... بِالِاتِّفَـاقِ كـ(آتٍ) صِـيغَ مِـنْ (سَـأَلَا)**

الشَّرْحُ: أي: أن من دواعي الفتح عند الكسائيِّ ﷺ وجود حرف من حروف الحلق في موضع العين أو اللَّام في المضارع الدال على الغلبة والمُفَاخَرَة المبني من (فَعَلَ)، نحو: (فَاهَمَنِي فَفَهَمْتُهُ، فَأَنَا أَفْهَمُهُ)، و(صَارَعَنِي فَصَرَعْتُهُ، فَأَنَا أَصْرَعُهُ) بفتح الميم والعين.

وذهب الجمهور إلى أنَّ وجود الحرف الحَلَقِيِّ في هذا الباب لا أثر له، وهو الصحيح، والدليل على صحة مذهبهم -أي: ضم المضارع- قول العرب: (شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ، فَأَنَا أَشْعُرُهُ) بالضم[(١)].

وقد ذكرنا أن (فَعَلَ) المفتوح ينقسم إلى: ما قياس مضارعه الكسر، وما قياس مضارعه الضم، وقد سبقا بأنواعهما، وإلى: ما يجوز فيه الضم والكسر، وسيأتي، وما قياس مضارعه الفتح، وقد أشار إليه الناظم ﷺ بقوله: (**فِي غَيْرِ**

---

(١) ضعَّف الدماميني مذهب الكسائي بأمرين: **أحدهما**: رواية أبي زيد الضم فيما استدل به. **ثانيهما**: أن العلة الحاملة له على صيرورته إلى الفتح غير مطَّردَة، وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح؛ لمجيء مثل: (دَخَلَ يَدْخُلُ) بالضم، و(نَحَتَ يَنْحِتُ) بالكسر. حاشية "فتح الأقفال" (١٣٧) ط: (دار ابن حزم) بتصرف.

هَذَا لَدَى الحَلْقِيِّ...): أي: في غير باب المغالبة افتح ما كان حلقيَّ العين -كـ(سَأَلَ يَسْأَلُ)، و(بَدَأَ يَبْدَأُ)- أو اللَّام باتفاق النُّحاة، كـ(خَشَعَ يَخْشَعُ)، قال الله تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾[طه:١٠٨] -والخشوع يكون في القلب والحواس- و(خَضَعَ يَخْضَعُ)، قال الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[الشعراء:٤]، والخضوع يكون في الجوارح، وكلها مائة وسبعون مثالًا أوردها الشارح في الأصل، وذلك مشروط بشروط ثلاثةٍ أشار إليها بقوله:

٢٥- إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ وَلَمْ يُشْهَرْ بِكَسْرَةٍ اوْ ... ضَمٍّ كـ(يَبْغِي) وَمَا صَرَّفْتَ مِنْ (دَخَلَا)

الشَّرح: أي: إنما يُفتَح قياسًا عين مضارعِ (فَعَلَ) المفتوح الحلقي -كـ(سَأَلَ يَسْأَلُ)- بثلاثة شروط عدمية: **الأول:** ألَّا يكون مضاعفًا، كـ(صحَّ جِسْمُهُ يَصِحُّ)، و(دَعَّهُ يَدُعُّهُ)، فعلى قياسه السابق من كسر لازِمِه وضمِّ معدَّاه. **الثاني:** ألَّا يَشتَهِر فيه الكسر، كـ(بَغَى يَبْغِي). **الثالث:** ألَّا يَشتَهِرَ فيه الضم، كـ(يَدْخُلُ) المتصرِّف من (دَخَلَ)، و(قَعَدَ يَقْعُدُ).

ولما أنهى الناظم رحمه الله الكلام على الأقسام الثلاثة من أقسام (فَعَلَ) المفتوح -وهي مكسور المضارع قياسًا، ومضمومه قياسًا، ومفتوحه قياسًا- أشار إلى القسم الرابع منه -وهو ما يجوز فيه الضم والكسر- بقوله:

٢٦- عَيْنَ الْمُضَارِعِ مِنْ (فَعَلْتَ) حَيْثُ خَلَا ... مِنْ جَالِبِ الفَتْحِ كَالْمَبْنِيِّ مِنْ (عَتَلَا)

٢٧- فَاكْسِرْ أَوِ اضْمُمْ إِذَا تَعْيِينُ بَعْضِهِمَا ... لِفَقْدِ شُهْرَةٍ اوْ دَاعٍ قَدِ اعْتُزِلَا

الشَّرْح: أي: اضمُمْ أو اكسِر عينَ المضارع من (فَعَلَ) المفتوح عينه، وذلك إذا خَلَا وتجرَّد من جالبِ الفتح، وامتنع تعيين الضم أو الكسر؛ لفقد شُهرَةٍ أو داعٍ من دواعي الضم أو الكسر، كمضارع (عَتَلَهُ -بالمثنَّاة فوق- يَعْتِلُهُ، ويَعْتُلُهُ) إذا دفَعَهُ بعُنفٍ وجالب الفتح هو كَونُ حرفِ الحلقِ في لامه أو عينه[1].

فَصْلٌ

فِي حُكْمِ اتِّصَالِ تَاءِ الضَّمِيرِ أَوْ نُونِهِ بِالفِعْلِ المَاضِي الثُّلاثِيِّ المُعْتَلِّ العَينِ

ضَابِطُ الفَصْلِ: أن الفعل الثلاثيَّ المعتل العين: إن كان من (فَعُلَ) -بالضم- أو (فَعِلَ) -بالكسر- رُوعِيَ فيه التنبيه على وزنه في الأصل، وإن كان من باب (فَعَلَ) -بالفتح- رُوعِيَ فيه التنبيه على عينه المفتوحة هل هي في الأصل واوٌ أو ياء، فصار هذا الفصل مختصًّا بالثلاثي المعتل العين، ولهذا قال:

٢٨- وَانْقُلْ لِفَاءِ الثُّلَاثِي شَكْلَ عَيْنٍ اذَا اعْـ ـتَلَّتْ وَكَانَ بِتَا الإِضْمَارِ مُتَّصِلَا

---

(١) وحاصل ما ذكره المصنف ﷺ في هذا الباب: أن مضارع (فَعُلَ) المضموم مضمومٌ لا غير. ومضارع (فَعِلَ) المكسور مفتوحٌ لا غير، إلا ما شذَّ منها، وما بقي فعلى القياس. ومضارع (فَعَلَ) المفتوح يُكسَر في أربعة مواضع، وذلك إذا كان فاؤه واوًا، أو العين أو اللام ياءً، أو كان مضاعفًا لازمًا، ويُضَمُّ في أربعة مواضع، وذلك إذا كان مضاعفًا متعدِّيًا، أو كان العين أو اللام واوًا، أو دلَّ على المغالَبَة والمفاخَرة، ويُفتَح فيها عينه أو لامه حرف حلق، وهذه القاعدة أغلبية، وخرج منه اثنان: ما كان مضاعفًا، فعلى ما تقدَّم، وما لم يشتهر بضمةٍ أو كسرة، فهو على ما سُمِع، هذا مع وجود حرف الحلق، ويُخيَّر فيه بين الضم والكسر فيما عدا ذلك، ما لم يشتهر بشيء وخلا من الدواعي السابقة، كـ(عَتَلَ يَعْتِلُ، ويَعْتُلُ)، وإلا تعيَّن بأحدهما.

٢٩- أَوْ نُونِـــــهِ وَإِذَا فَتْحًــــــا يَكُـــــونُ فَمِنْـــــ
ــــهُ اعْـتَـضْ مُجَـانِسَ تِلْـكَ العَـيْنِ مُنْـتَقِلَا

الشَّرح: قوله: (وَانْقُلْ لِفَاءِ الثُّلَاثِي...أَوْ نُونِهِ): أي: انقل إلى فاء الثلاثي شكلَ عين الفعل إن كانت معتلَّةً، وكان متصلًا بتاء الضمير أو نونِه، بشرط أن يكون ذلك الشكل غير فتحة، أي: ضمة -كـ(طُلْتُ)، و(طُلْنَ)- أو كسرة، كـ(خِفْتُ)، و(خِفْنَ).

وقوله: (وَإِذَا فَتْحًا يَكُونُ...): أي: وإن كان الشكل فتحًا فلا يُنقَل إلى فائه شكل عينه؛ لأن شكل فاء الماضي أيضًا فتحة، ولا فائدة حينئذٍ في نقل الفتحة، بل اعْتَضْ منه -أي: عَوِّضْ عنه- شكلًا مجانسًا لتلك العين، وهو إمَّا الضم إن كانت العين واوًا، كـ(قُلْتُ)، و(قُلْنَ)، وإمَّا الكسر إن كانت ياء، كـ(بِعْتُ)، و(بِعْنَ).

بَابُ أَبْنِيَةِ[1] الفِعْلِ المَزِيدِ فِيهِ

ومُرَادُهُ: ما يشمل مَزِيدَ الثلاثيِّ، ومَزِيدَ الرُّباعيِّ، وقد سبق أن الفعل المجرَّد ثلاثيٌّ ورباعيٌّ فقط، وأن الثلاثيَّ له ثلاثة أبنية، وليس للرباعي إلَّا بناء واحد، ولم يأت أيضًا من مزيد الرباعي إلَّا ثلاثة أبنية، وهي: (تَفَعْلَلَ)،

(١) جاء في "حاشية ابن حمدون" (٣٠): قوله: الأبنية: جمع (بناء)، والمراد به هنا: جمع الكثرة مجازًا، إلا أن أوزان المزيد فيه أنهى معروفها ومجهولها إلى ستةٍ وستين، وذكر المصنف منها سِتَّةً وأربعين. والمراد بالفعل: الفعل الماضي المبني للفاعل، أما مزيد المضارع والأمر المبني للمفعول فسيأتي. اهـ "فتح الأقفال وحل الإشكال" (١٧٢) ط: (دار ابن حزم).

كـ(تَدَحْرَجَ)، و(افْعَنْلَلَ)، كـ(احْرَنْجَمَ)، و(افْعَلَلَّ)، كـ(اسْبَطَرَّ)، وزاد بعضهم رابعًا، وهو: (افْعَلَّلَ) بثلاث لامات بإدغام الأولى في الثانية، كـ(اهْرَمَّعَ).

وسائر الأمثلة التي ذكرها من مزيد الثلاثي. وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد فيه إلى ستة[1] أحرف، كـ(اسْتَخْرَجَ)، والزيادة حينئذٍ ثلاثة أنواع؛ لأنها إما بحرفٍ واحد يصير به الفعل الثلاثيُّ رباعيًّا، كـ(أَكْرَمَ)، والرباعيُّ خماسيًّا، كـ(تَدَحْرَجَ)، أو بحرفين، كـ(انْطَلَقَ)، و(احْرَنْجَمَ)، أو بثلاثة، كـ(اسْتَقَامَ).

إِشَارَات:

الأولى: اعلم أن الزائد نوعان: **أحدهما:** تكرير الأصل: وهذا لا يختصُّ بأحرف بعينها، وذلك كـ(جَلْبَبَهُ الجِلْبَابَ)، وله شروط معروفة. **ثانيهما:** ما لا يكون بتكرير الأصل، وهذا لا يكون إلا بأحد حروف الزيادة العشرة المشهورة، يجمعها قولك: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، ومعنى تسميتها بـ(حُرُوفِ الزِّيَادَة): أنه لا يزاد في الكلمة لغير تكرار إلَّا بحرف منها، لا أنها تكون أبدًا زائدة؛ لأنها قد تكون أصولًا، وذلك ظاهر.

الثانية: اعلم أنه لا يُعرَف الأصل من الزائد إلَّا بمعرفةِ الميزان، وهو أن يُعبَّر عن أوَّل أصول الكلمة بفائها، وعن ثاني الأصول بعينها، وعن ثالثها وكذا رابعها بلامِها، فتقول في وزن (ضَرَبَ): (فَعَلَ)، و(دَحْرَجَ): (فَعْلَلَ)، وأما الزائد: فإن كان تكريرًا لأصل عُبِّر عنه بلفظِ ذلك الأصل، فتقول في وزن

---

(١) قال ابن مالك ﵀ في «ألفيته»:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

(وَلَّى): (فَعَّلَ)، و(احْلَوْلَى): (افْعَوْعَلَ)، وأما الزائد لغير تكرار فيُعبَّر عنه بلفظه، فيقال في (أَعْلَمَ): (أَفْعَلَ)، و(وَالَى): (فَاعَلَ)، و(انْطَلَقَ): (انْفَعَلَ)، و(اسْتَخْرَجَ): (اسْتَفْعَلَ).

الثالثة: اعلم أنه لا يُحكَم بزيادة حرفٍ إلا بدليل، وأقوى الأدلة: سقوطُه في بعض التصاريف[1]، كسقوط همزة (أَعْلَمَ)، وألف (وَالَى) في (عَلِمَ)، و(وَلِيَ)، لكن شرط الاستدلال بسقوط الحرف على زيادته: ألا يكون سقوطه لعلة تصريفية، فإن كان سقوطه لعلةٍ تصريفية -كسقوط ألف (طَالَ، وخَافَ، وقَالَ، وبَاعَ) في (طُلْتُ، وخِفْتُ، وقُلْتُ، وبِعْتُ)، وسقوطِ واو (وَعَدَ) في (يَعِدُ) و(عِدَةٍ)- لم يكن دليلًا على الزيادة.

الرابعة: اعلم أن العرب لا تزيد غالبًا حرفًا إلَّا لِلدَّلالةِ على معنًى زائد لا يدل عليه الأصل، كدلالة الهمزة في (أَكْرَمْتُهُ)، و(أَعْلَمْتُهُ) على التعدية، والألف في (ضَارَبْتُهُ)، و(قَاتَلْتُهُ) على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في (اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ) على الطلب.

وهذه المعاني كثيرة جدًّا، أشهرها سبعة: التعدية، والاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والطلب، والمبالغة، والصيرورة، والمطاوعة، والإلحاق، ومعرفتها أصلٌ مهمٌّ جدًّا، وسأذكر شيئًا منها، وإنما أهمل الناظم ﷺ التعرض لها؛ لضيق النظم، فذكر أمثلةَ المزيد مسرودة، فقال:

٣٠- كَ(أَعْلَمَ) الفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعْ
(وَالَى، وَوَلَّى، اسْتَقَامَ، احْرَنْجَمَ، انْفَصَلَا)

---

(١) التصاريف: جمع (تصريف)، وهو تقلُّب الكلمة من ماضٍ، إلى مضارعٍ، إلى أمر، ونحو ذلك.

٣١- وَ(افْعَــــلَّ) ذَا أَلِــــفٍ فِي الحَشْـــوِ رَابِعَـــةٍ
وَعَارِيًـــا، وَكَـــذَاكَ (اهْبَـــيَّخَ) اعْتَـــدَلَا

٣٢- (تَدَحْرَجَتْ، عَـذْيَطَ، احْلَـوْلَى، اسْـبَطَرَّ، تَـوَا
لَى) مَـعْ (تَـوَلَّى، وَخَلْـبَسْ، سَـنْبَس) اتَّصَـلَا

٣٣- وَ(احْبَنْطَأَ، احْوَنْصَلَ، اسْـلَنْقَى) تَمَسْكَنَ (سَلْـ
ـقَى، قَلْنَسَـتْ، جَوْرَبَـتْ، هَرْوَلْـتُ مُـرْتَجِلَا

٣٤- زَهْزَقْتُ، هَلْقَمْـتُ، رَهْمَسْـتُ، اكْـوَأَلَّ، تَرَهْـ
ـشَفْتُ، اجْفَـأَظَّ، اسْـلَهَمَّ، قَطْـرَنَ الجَمَـلَا

٣٥- تَرْمَسْتَ، كَلْتَبْتَ، جَلْمَطْـتَ، وَغَلْصَـمَ) ثُـمْ
مَ (ادْلَمَّـسَ، اهْرَمَّعَـتْ، وَاعْلَـنْكَسَ) انْـتُخِلَا

٣٦- وَ(اعْلَوَّطَ، اعْثَوْجَجَتْ، بَيْطَرْتُ، سَنْبَلَ، زَمْـ
ـلَقَ) اضْـمُمَنْ لِـ(تَسَـلْقَى) وَاجْتَنِـبْ خَلَـلَا

الشَّرح: أي: أن الفعل الـماضي يأتي بالزيادة على الثلاثي أو الـرباعي المجرَّد على واحدٍ وخمسين وزنًا، ذكر الناظم منها سِتةً وأربعين:

١ - (أَفْعَلَ): بزيادة همزة قَطعٍ قبل الفاء على الثلاثي، كـ(أَعْلَمَ)، و(أَكْرَمَ)، وضابطها: أن يُجعَلَ فاعل الفعل الثلاثي مفعولًا لـ(أَفْعَلَ)، نحو: (أَكْرَمْتُ زَيدًا).

٢- (فَاعَلَ): بزيادة ألف بين الفاء والعين، وهو للاشتراك في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى، وفي اللفظ أحدهما فاعل، والآخر مفعول، كـ(ضَارَبَ زَيدٌ عمرًا)، و(وَالَى عَمرٌو بَكرًا)، أي: ناصَرَهُ.

٣- (فَعَّلَ): بتضعيف العين، وهو للتعدية كهمزة (أَفْعَلَ)، نحو: (وَلَّيْتُهُ)

أي: صَيَّرْتُه واليًا، و(كَرَّمْتُهُ)، و(فَرَّحْتُهُ)، و(عَلَّمْتُهُ)، ويكون أيضًا لإفادة التكثير، نحو: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ﴾[سبأ:١٩]، ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ﴾[الأعراف:١٦٠]، ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف:٢٣]، ونحو ذلك.

٤- (اسْتَفْعَلَ): بزيادة همزة الوصل والسين والتاء في أوَّله، وبناؤه للطلب غالبًا، نحو: (اسْتَغْفَرَ اللهَ)، أي: طَلَبَ المغفرةَ منه، وقد يأتي للمطاوعة، وضابطها: قبولُ فاعلِ فِعلٍ لازمٍ أثَرَ فاعلِ فِعلٍ متعدٍّ، نحو: (أَقَامَهُ فَاسْتَقَامَ)، أي: قَبِلَ الإقامة، وهو مثال الناظم. وأصل (اسْتَقَامَ): (اسْتَقْوَمَ)، تحرَّكت الواو باعتبار الأصل، وانفتح ما قبلها باعتبار الآن؛ فانقلبت ألفًا.

٥- (افْعَنْلَلَ): بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهو لمطاوعة (فَعْلَلَ) الرباعي، نحو: (حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَتَ)، أي: جمعتُها فاجتمعت.

٦- (انْفَعَلَ): بزيادة همزة الوصل والنون، وهو لمطاوعة (فَعَلَ) غالبًا، نحو: (فَصَلْتُهُ فَانْفَصَلَ)، و(كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ)، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ [التكوير:٢]، وقد يطاوِع (أَفْعَلَ)، كـ(أَغْلَقْتُ البَابَ فَانْغَلَقَ)، و(أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ).

٧- (افْعَالَّ): بزيادة همزة الوصل وألفٍ رابعة بين الألف واللام المضعفة، نحو: (احْمَارَّ الشَّيْءُ) إذا كانت له حمرة لا تثبت، يقال: (فُلَانٌ يَحْمَارُّ تَارَةً ويَصفَارُّ أُخرَى).

٨- (افْعَلَّ): بلا ألف، نحو: (احْمَرَّ الشَّيْءُ) إذا كانت حمرتُه ثابتة، ولا يكون كلٌّ منهما إلا لازمًا.

٩- (افْعَيَّلَ): بزيادة همزة الوصل والياء المثناة تحت المشددة بين العين واللام، نحو: (اهْبَيَّخَ الرَّجُلُ) -بالمعجمة- إذا انتفخ وتكبَّر وتبَختَر في مشيته،

و(اهْبَيَّخَ الصَّبِيُّ) -أيضًا- إذا سمن، (فَهُوَ هَبَيَّخٌ).

١٠- **(افْتَعَلَ)**: بزيادة همزة الوصل وتاء (الافتعال)[١]، ويكون للاتِّخاذ بالمعجمتين، نحو: (اشْتَوَيْتُ اللَّحْمَ)، أي: اتَّخَذْتُ منه شِوَاءً، ولمطاوعة (فَعَّلَ) المضعَّف، كـ(عَدَّلْتُ الرُّمْحَ فَاعْتَدَلَ)، وللاختيار، كـ(انْتَقَاهُ)، و(اصْطَفَاهُ)، ولموافقة الثلاثي، نحو: (كَسَبَ) و(اكْتَسَبَ)، و(كَحَلَ) و(اكْتَحَلَ)، و(رَقِيَ) و(ارْتَقَى)، وبمعنى (تَفَاعَلَ)، كـ(اخْتَصَمُوا)، أي: تَخَاصَمُوا.

١١- **(تَفَعْلَلَ)**: بزيادة التاء في (فَعْلَلَ) الرباعيِّ؛ لمطاوعته تحقيقًا، كـ(دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ)، أو تقديرًا، كـ(تَبَخْتَرَ فِي مَشْيِهِ)، وسُمِّيَ هذا النوع بـ(المقدَّر)؛ لعدم مجيء: (بَخْتَرَ يُبَخْتِرُ).

١٢- **(فَعْيَلَ)**: بزيادةِ ياءٍ مثنَّاةٍ تحت بين العين واللام، كـ(عَذْيَطَ فَهُوَ عُذْيُوطٌ) -كـ(عُصْفُورٍ)- و(عِذْيَوْطٌ) -كـ(فِرْعَوْنٍ)، إذا كان يُحدِثُ عند الجماع، ومثله: (رَهْيَأَ العَمَلَ) بالرَّاء، و(طَشْيَأَهُ) بالشين المعجمة، إذا لم يكن يُحكِمه.

١٣- **(افْعَوْعَلَ)**: بزيادةِ همزة الوصل مع تكرير العين المفصولة بالواو، ويكون للمبالغة، نحو: (اعْشَوْشَبَ المَكَانُ): كَثُرَ عُشبُه، و(اخْشَوْشَنَ): زَادَ فِي خُشُونَتِه. وللصَّيرُورة، نحو: (احْلَوْلَى الشَّرَابُ): صَارَ حُلوًا، و(احْقَوْقَفَ الرَّمْلُ وَالهِلَالُ): صَارَ أعوَجَ. **والحِقْفُ** -بالكسر-: المُعوَجُّ من الرَّمْل، وجمعه (أَحْقَافٌ).

١٤- **(افْعَلَلَّ)**: بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية، وهو من مزيد الرباعي، نحو: (اسْبَطَرَّ الرَّجُلُ) بمعنى: اضطَجَعَ وامتدَّ، و(اسْبَطَرَّتِ الإِبِلُ): مَدَّت أعناقها لتُسرِعَ في سيرها، و(اسْبَطَرَّ الشَّعْرُ): طَالَ، ومنه: (اشْمَعَلَّ فِي

---

(١) سواء بقيت على حالها أو أُبدِلَت لموجب، كإبدالها طاءً في نحو: (اصْطَبَرَ)، أو دالًا في نحو: (ادَّكَرَ)، ونحو ذلك، وسيأتي معك في غير هذا المختصر.

سَيرِهِ) بالشين المعجمة: أَسْرَع فيهِ، و(اطْمَأَنَّ قَلْبُهُ)، و(اقْشَعَرَّ جِلْدُهُ)، و(اشْمَأَزَّتْ نَفْسُهُ): نَفَرَتْ.

١٥- (تَفَاعَلَ): بزيادة التاء والألف، وهو للاشتراك في الفاعلية لفظًا، والمفعولية معنًى، نحو: (تَضَارَبَ زَيدٌ وعَمْرٌو)، وقد يكون لمطاوعةِ (فَاعَلَ) الذي بمعنى (أَفْعَلَ)، نحو: (وَالَيْتُ الصَّوْمَ فتَوَالَى) -كـ(تَابَعْتُهُ فَتَتَابَعَ)- بمعنى أتبعتُ بعضَهُ بعضًا، وهو مثال النَّاظِمِ، ومثله: (بَاعَدْتُهُ فَتبَاعَدَ)، أي: أَبعَدتُهُ، و(ضَاعَفْتُهُ فتَضَاعَفَ)، أي: أَضعَفتُهُ. ويكون أيضًا لإظهار الفاعل بخلاف ما هو عليه، نحو: (تَجَاهَلَ زَيدٌ وَتَغَافَلَ)، أي: أَظهَرَ الجَهْلَ والغَفلَةَ من نفسِه وليس كذلك.

١٦- (تَفَعَّلَ): بزيادة التاء وتضعيف العين، وهو لمطاوعة (فَعَّلَ) المضعَّف، كـ(عَلَّمْتُهُ فَتعَلَّمَ)، و(أَدَّبْتُهُ فتَأَدَّبَ)، و(وَلَّيْتُهُ فتَوَلَّى)، ولموافقة (فَعَّلَ) المضعَّف، نحو: (تَوَلَّى عَنْهُمْ) بمعنى: وَلَّى، ومثال النَّاظِمِ يحتمل المعنيَين.

ويكون أيضًا لتَعاطِي الشَّيءِ تكلُّفًا، نحو: (تَشَجَّعَ)، و(تَصَبَّرَ)، أي: تكلَّفَ ذلك، وهو كـ(تَغَافَلَ)، و(تَجَاهَلَ) في كون كل منهما غير ثابت للفاعل، إلَّا أن الفاعل في (تَشَجَّعَ) يطلب حصول ما تعاطاه، بخلاف (تَجَاهَلَ).

ويكون أيضًا لمجانبة الشيء، كـ(تَهَجَّدَ)، أي: جَانَبَ الهُجُودَ، وهو النَّوم، و(تَحَرَّجَ)، و(تَأَثَّمَ)، أي: جانب الحَرَجَ والإِثْم، ولِلاتِّخاذِ، كـ(تَوَسَّدَ ذِرَاعَهُ)، أي: اتَّخذَها وِسادَة، وللدَّلالة على التكرار، كـ(تَجَرَّعَهُ)، أي: شَرِبَه جُرعَةً بعد جُرعَةٍ، ولِلطَّلب، كـ(اسْتَفْعَلَ)، نحو: (تَكَبَّرَ)، أي: طلب أن يكون كبيرًا.

١٧- (فَعْلَسَ): بزيادة السين في آخره للإلحاق بـ(فَعْلَلَ) الرُّباعي، نحو:

(خَلْبَسَ قَلْبَهُ) بالخاء المعجمة والباء الموحدة، أي: خَدَعَهُ وفتَنَهُ، وأصله: (خَلَبَهُ)، ومنه قولهم: (بَرْقٌ خُلَّبٌ) إذا لم يعقبه مطر، و(لَا خِلَابَه)، أي: لا خداع، لكن مقتضى "الصحاح" و"القاموس" أن سِينَه أصليةٌ؛ لأنهما أورداه في حرف السين، لا الباء.

١٨- (سَفْعَلَ): بزيادة السِّين في أَوَّلِه للإلحاق بـ(فَعْلَلَ) أيضًا، نحو: (سَنْبَسَ فِي سَيْرِهِ) بمعنى: أَسْرَعَ، وأصله: (نَبَسَ)، أي: تحرَّكَ ونَطَقَ.

والتاء في قوله: (تَدَحْرَجَتْ): تاء التأنيث الساكنة، وتسكين آخر (خَلْبَسَ) للضرورة، وقيل للإدغام، وأما قوله: (اتَّصَلَا): فليس بمثال، بل كمَّل به القافية؛ لأن وزنه (افْتَعَلَ) كـ(اعْتَدَلَ)، وقد سبق، وتقديره: (اتَّصَلَ (تَوَالَى) مع (تَوَلَّى) وما بعدهما بما قبلهما).

١٩- (افْعَنْلَأَ): مهموزًا، بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام، والهمزة في آخره أيضًا للإلحاق بـ(احْرَنْجَمَ) مزيد الرباعي، نحو: (احْبَنْطَأَ) إذا عظمت بطنُه من وَجَعٍ يُسمَّى (الحَبَط) محرَّكًا، ويُسمَّى أيضًا (الحُبَاط) بضم الحاء.

٢٠- (افْوَنْعَلَ): بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين، نحو: (احْوَنْصَلَ الطَّائِرُ) -بالمهملتين- إذا ثَنَى عنقَه وأَخرَجَ حَوصَلَتَهُ، وهو مستقر الطعام منه، كالكرش من غيره، وقيل: هي مجرى الطعام، كالحلقوم من الإنسان.

٢١- (افْعَنْلَى): بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام، وألف التأنيث للإلحاق بـ(احْرَنْجَمَ)، كـ(اسْلَنْقَى الرَّجُلُ عَلَى قَفَاهُ) -بمعنى: استَلْقَى، أي: نام على ظهره- و(احْبَنْطَى): عظُمَت بطنُه، و(اسْرَنْدَى)، و(اعْلَنْدَى) -بالمهملات- بمعنى غَلَظ، يقال: (نَاقَةٌ سَرَنْدَاةٌ، وعَلَنْدَاةٌ)، أي: غليظة مُكتَنِزَة

الخَلق، وقيل: مذكَّرة الخَلق، وهذا مما يُمدَح في النوق.

٢٢- (تَمَفْعَلَ): بزيادة التاء والميم للإلحاق بـ(تَدَحرَجَ)، كـ(تَمَسْكَنَ الرَّجُلُ) إذا أَظْهَر المسكنة والخضوع والذِّلَّة، و(تَمَنْدَلَ بِالمِنْدِيلِ)، أي: تمسَّحَ به، و(تَمَدْرَعَ بِالمِدْرَعَةِ): لبِسَهَا. وأصل (المَسْكَنَة) من (السُّكُون)، و(المِنْدِيل) من (نَدَلَ)، و(المِدْرَعَة) من (دَرَعَ).

٢٣- (فَعْلَى): بزيادة ألفٍ للإلحاق بـ(فَعْلَلَ)، كـ(سَلْقَاهُ) إذا ألقاه على قفاه.

٢٤- (فَعْنَلَ): بزيادة النون بين العين واللام، وبناؤه للإلحاق أيضًا بالرباعي المجرَّد، كـ(قَلْنَسَهُ): أَلْبَسَهُ القَلَنسُوَة، وقد يقال: (قَلْسَاهُ) كـ(سَلْقَاهُ)، و(قَلَّسَهُ) أيضًا بالتضعيف.

٢٥- (فَوْعَلَ): بزيادة الواو بين الفاء والعين، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرَّد، كـ(جَوْرَبَهُ): أَلْبَسَهُ الجَورَبَ، بالجيم، وهي لفافة تُلَفُّ على القدمين، و(حَوْقَلَ الرَّجُلُ) -بالحاء المهملة والقاف- إذا أَسَنَّ وضَعُف عن الجماع.

٢٦- (فَعْوَلَ): بزيادة الواو بين العين واللام، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرَّد أيضًا، كـ(هَرْوَلَ فِي مَشْيِهِ): أسرع، و(جَهْوَرَ فِي كَلَامِهِ): جَهَرَ بِهِ. والتاء في قوله: (هَرْوَلْتَ): تاء الفاعل، وفي: (قَلْنَسْتْ)، و(جَوْرَبَتْ): تاء التأنيث الساكنة. وقوله: (مُرْتَحِلًا): كمَّل به القافية، وهو بالحاء المهملة.

٢٧- (عَفْعَلَ): بتكرير العين، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرَّد، نحو: (زَهْزَقَ الرَّجُلُ) بتكرير الزاي، أي: أكثر الضَّحِك، وأصله: (هَزَقَ)، و(دَهْدَمَ الجِدَارَ)، أي: هَدَمَه وقَلَب بعضَه على بعض.

٢٨- (هَفْعَلَ): بزيادة الهاء في أوَّله، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرد، نحو: (هَلْقَمَ الطَّعَامَ)، أي: لَقَمَهُ وابتَلَعهُ.

٢٩- (فَهْعَلَ): بزيادة الهاء بين الفاء والعين، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرَّد، نحو: (رَهْمَسَ الشَّيءَ)، أي: رَمَسَهُ، بمعنى: سَتَرَه ودَفَنَهُ. **والرَّمسُ**: القبر.

٣٠- (افْوَعَلَّ): بزيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين، مع تضعيف اللام، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المزيد فيه بحرفين، وهو بناء (افْعَلَلَّ)، كـ(اكْوَأَلَّ الرَّجُلُ)، بمعنى: قَصُرَ واجْتَمَعَ خَلقُه، و(اكْوَأَدَّ)، و(اكْوَهَدَّ) أيضًا: ارتَعَشَ.

٣١- (تَفَهْعَلَ): بزيادة التاء في أوله والهاء بين الفاء والعين، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد، وهو بناء (تَفَعْلَلَ)، نحو: (تَرَهْشَفَ الشَّرَابَ) -بالشين المعجمة-: ارْتَشَفَهُ، بمعنى: امتَصَّهُ.

٣٢- (افْعَأَلَّ): بزيادة همزة الوصل والهمزة أيضًا بين العين واللام، مع تضعيف اللام، وبناؤه للإلحاق بـ(احْرَنْجَمَ)، نحو (اجْفَأَظَّ) -بالجيم المعجمة- إذا أَشرَفَ على الموت، و(اجْفَأَظَّتِ الجِيفَةُ): انْتَفَخَتْ، وقد يقال: (اجْفَاظَّ) بالمد، كـ(احْمَارَّ).

٣٣- (افْلَعَلَّ): بزيادة همزة الوصل في أوَّله ولامٍ بين الفاء والعين، مع تضعيف اللام، وبناؤه للإلحاق بـ(احْرَنْجَمَ)، كـ(اسْلَهَمَّ الرَّجُلُ) -بالسين المهملة- إذا تغيَّر من آثار شَمسٍ أو سَفَرٍ، بمعنى: سَهَمَ، بالوجهين، كـ(مَنَعَ)، و(كَرُمَ).

٣٤- (فَعْلَنَ): بزيادة النون في آخره، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرَّد، نحو: (قَطْرَنَ الجَمَلَ) إذا طَلَاهُ بالقَطِرَان، بمعنى: قَطَرَه. والتاء في (زَهْزَقْتَ) وما بعده: تاء الفاعل.

٣٥- (تَفْعَلَ): بزيادة التاء في أوله مخففًا، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرَّد، نحو: (تَرْمَسَ الرَّجُلُ) إذا استتر وتغيَّب عن حَربٍ أو أَمرٍ مُهِم، من: (رَمَسَ الشَّيءَ): دَفَنَهُ، و(رَمَسَ الكَلَامَ): كَتَمَهُ وأَخفَاهُ.

٣٦- (فَعْتَلَ): بزيادةِ التاء المثناة فوق بين العين واللام، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرد، نحو: (كَلْتَبَ الرَّجُلُ -إذا دَاهَنَ في الأمر وأَظهَرَ خلافَ ما أضمر- فَهُوَ كَلْتَبٌ)، كـ(جَعْفَر)، و(كُلْتُبٌ) أيضًا كـ(قُنْفُذٍ)، وأصله: (كَلِبَ) بكسر اللام، يقال: (كَلِبَ الرَّجُلُ) إذا غَضِبَ وسَفَهَ في كلامِه.

٣٧- (فَعْمَلَ): بزيادةِ الميم بين العين واللام، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرد، كـ(جَلْمَطَ رَأْسَهُ) بالـجيم والطاء المهملة، بمعنى: حَلَقَهُ، وأصله: (جَلَطَهُ)، و(جَلَطَ الجِلْدَ عَنِ الشَّاةِ)، أي: سلخه.

٣٨- (فَعْلَمَ): بزيادة الميم في آخره، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرد، نحو: (غَلْصَمَهُ) إذا قَطَعَ غَلصَمَتَه، وهي أصل الحلقوم، وأصله: (غَلَصَهُ)، كذا قال الناظم ﷺ، ومقتضى «الصحاح» و«القاموس» أن ميم (الغَلْصَمَة) أصلية.

٣٩- (افْعَمَّلَ): بزيادة همزةِ الوصل في أوَّله والميم المشددة بين العين واللام، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المزيد فيه بحرفين، وهو بناء (احْرَنْجَمَ)، نحو: (ادْلَمَّسَ اللَّيْلُ)، إذا اختلطت ظلمتُه، أصله: (دَلَسَ)، ومنه التَّدْلِيسُ في الكلام، ومثله: (اهْرَمَّعَ الدَّمْعُ)، أي: سَالَ بِسُرعَةٍ، و(اهْرَمَّعَ فِي سَيْرِهِ): أَسرَعَ، أصله: (هَرَعَ)[1].

٤٠- (افْعَنْلَسَ): بزيادة همزة الوصل في أوَّله والنون بين العين واللام والسين المهملة في آخره، وبناؤه للإلحاق بـ(احْرَنْجَمَ)، نحو: (اعْلَنْكَسَ الشَّعْرُ) أي: تراكم لِكثْرَتِه، وأصله من: (عَلَكَ العِلْكَ) إذا مضغه ولَاكَهُ، وقد يقال: (اعْلَنْكَكَ) بتكرِيرِ الكَافِ، ومنه (اقْعَنْسَسَ البَعِيرُ) إذا تَعصَّى عن الانقياد فرفع

(١) قال الحريري ﷺ: لم يظهر لي وجه ذكر الناظم له مع (ادْلَمَّسَ)؛ فإنهما مثالان لوزنٍ واحد، فهو تكرارٌ محض.

رأسه إلى وراء.

وأما قوله: (انْتُحِلَا) -بالحاء المهملة وبالخاء المعجمة أيضًا، بمعنى: اخْتِيرَ- فكمَّل به القافية؛ لأن وزنه (افْتَعَلَ)، كـ(اعْتَدَلَ)، وقد سبق، والتاء في (تَرْمَسْتَ)، و(جَلْمَطْتَ): تاء الفاعل، وفي (اهْرَمَّعَتْ): تاء التأنيث الساكنة، ولا بأس بإشباع ضمة التاء من (جَلْمَطْتَ)؛ لإقامة الوزن.

٤١- (افْعَوَّلَ): بزيادة همزة الوصل في أوَّله وواو مشددة بين العين واللام، وبناؤه للمبالغة، أي: لمبالغة ثلاثيِّه المتعدِّي، وهو نادر، نحو: (اعْلَوَّطَ فَرَسَهُ) -بالمهملتين- إذا تعلَّق بعنقِه ورَكِبَه، و(اعْلَوَّطَنِي غَرِيمِي): لَزِمَنِي.

٤٢- (افْعَوْلَلَ): بزيادة همزة الوصل في أوَّله والواو بين العين واللام الأولى، وتضعيف اللام، وبناؤه للإلحاق بـ(احْرَنْجَمَ)، نحو: (اعْثَوْجَجَ البَعِيرُ) بالعين المهملة والثاء المثلثة والجيم المكررة، بمعنى: ضَخُم وغَلُظ، وبمعنى: أَسرَعَ أيضًا، كذا أورده الناظم رحمه الله تعالى، والمشهور في كتب التصريف: (اعْثَوْثَجَ البَعِيرُ) بتكرير الثاء الذي هو عين الكلمة، وهو المذكور في "الصحاح"، لكن قال في "القاموس": (العَثَوثَجُ)، و(العَثَوجَجُ): البعير الضَّخْمُ السريع. انتهى.

فالفعلان منهما: (اعْثَوْثَجَ)، و(اعْثَوجَجَ)، وقد يوجد في بعض النسخ: (اعْثَوْثَجَتْ)، وكأنه تصرف من بعض الطلبة؛ لشهرة (اعْثَوْثَجَ) دون (اعْثَوجَجَ)، والصواب: (اعْثَوْجَجَتْ)؛ لئلَّا يصير تكرارًا؛ لأن (اعْثَوْثَجَ) وزنه (افْعَوْعَلَ)، كـ(احْلَوْلَى الشَّرَابُ)، و(اعْشَوْشَبَ المَكَانُ)، وقد سبق.

٤٣- (فَيْعَلَ): بزيادة الياء المثناة تحت بين الفاء والعين، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرد، نحو: (بَيْطَرَ الرَّجُلُ) -بالباء الموحدة والطاء المهملة- إذا

عَمِلَ البَيطَرَةَ، وهي معالجة الدَّوابِّ من البطر، وهو الشَّق.

٤٤- (فَنْعَلَ): بزيادة النون بين الفاء والعين، وبناؤه للإلحاق بـ(دَحْرَجَ)، نحو: (سَنْبَلَ الزَّرْعُ) إذا أخرج سنابله، والأكثر أن نونه أصلية؛ فوزنه (فَعْلَلَ).

٤٥- (فَمْعَلَ): بزيادة الميم بينهما أيضًا، وبناؤه للإلحاق بالرباعي المجرد، نحو: (زَمْلَقَ الـفَحْلُ) -بالزاي- إذا أَلْـقَى ماءَه عند الـضِّراب قبل الإيلاج، من (زَلَقَ).

٤٦- (تَفَعْلَى): بزيادة التاء في أوله وألف التأنيث في آخره للإلحاق بـ(تَدَحْرَجَ) مزيد الرباعي، نحو: (تَسَلْقَى) مطاوع (سَلْقَاهُ عَلَى قَفَاهُ فَتَسَلْقَى)[1].

فهذه سبعة وأربعون بناءً ذكرها النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى من أبنية المزيد فيه، لكن سبق أن: (ادْلَمَّسَ) و(اهْرَمَّعَ) وزنهما واحد، فيكون ستة وأربعون، وأنَّ مقتضى "الصحاح" و"القاموس" أن سين (خَلْبَسَ) ونون (سَنْبَلَ) وميم (غَلْصَمَ) أصلية؛ فوزنها (فَعْلَلَ).

والعجب أنه رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر أوزانًا غريبة قَلَّ من تعرَّض لها من الصرفيين، وأهمل أربعة أوزانٍ مشهورة، وهي: **(تَفَعْلَلَ)**: بتكرير اللام، كـ(تَجَلْبَبَ)، أي: لبس الجلباب، مطاوع (جَلْبَبَهُ) الملحق بـ(تَدَحْرَجَ). و**(تَفَوْعَلَ)**: كـ(تَجَوْرَبَ) مطاوع (جَوْرَبَهُ). و**(تَفَعْوَلَ)**: كـ(تَرَهْوَكَ فِي مَشْيِهِ) إذا تموَّج فيه متبخترًا. و**(تَفَيْعَلَ)**: كـ(تَشَيْطَنَ)، أي: أشبه الشيطان، وهذه الأربعة من مزيد الثلاثي للإلحاق بمزيد الرباعي. والله أعلم بالصواب[2].

---

(١) والتاء في (اعْثَوجَجَتْ): تاء التأنيث الساكنة، وفي (بَيْطَرْتُ): تاء الفاعل، والنون في (اضْمُمَنْ): الخفيفة.

(٢) حاصِل مَا سبَق فِي هذا الباب: أنَّ الفِعلَ المزيد فيه ينقسم إلى قسمين: =

فَصْلٌ فِي الْمُضَارِعِ

أي: في أحكامه التي يَتِمُّ بها بناؤه على أيِّ وزنٍ كان ماضيه، وهي ثلاثة: **مَا يُفْتَتَحُ بِهِ**: وهو حروف (نَأْتِي)، كـ(أَدخُلُ)، و(نَدخُلُ)، ونحوهما. **وَحَرَكَةُ أَوَّلِهِ الْمُفْتَتَحِ بِهِ**: كالضم، وذلك في الرباعي مطلقًا، والكسر في لغة غير الحجازيِّين، والفتح، وهو الغالب. **وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**: وهي الكسرة والفتحة، كالمبدوء بالتاء فكُلُّه مفتوح، نحو: (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ)، و(تَكَلَّمَ يَتَكَلَّم).

وأما حركة آخره من رفع ونصب وجزم فمحله علم الإعراب. أما ما يُفتَتَحُ به فأشار إليه بقوله:

٣٧- بِبَعْضِ (نَأْتِي) الْمُضَارِعَ افْتَتِحْ وَلَهُ
ضَمٌّ إِذَا بِالرُّبَاعِي مُطْلَقًا وُصِلَا

٣٨- وَافْتَحْهُ مُتَّصِلًا بِغَيْرِهِ وَلِغَيْـ
ـرِ الْيَاءِ كَسْرًا أَجِزْ فِي الْآتِ مِنْ (فَعِلَا)

= **مزيد الثلاثي**، وهو على ثلاثة: **الأَوَّل**: مزيد بحرف، وتحته ثلاثة أوزان: ١- **(أَفْعَلَ)**: كـ(أَكْرَمَ). ٢- **(فَاعَلَ)**: كـ(قَاتَلَ). ٣- **(فَعَّلَ)**: كـ(زَكَّى). **الثَّاني**: مزيد بحرفين، وتحته خمسة أوزان: ١- **(انْفَعَلَ)**: كـ(انْكَسَرَ). ٢- **(افْتَعَلَ)**: كـ(اتَّصَلَ). ٣- **(افْعَلَّ)**: كـ(احْمَرَّ)، وهذا الوزن يكون غالبًا في الألوان والعُيوب، ونَدر في غيرهما. ٤- **(تَفَعَّلَ)**: كـ(تَعَلَّمَ). ٥- **(تَفَاعَلَ)**: كـ(تَبَاعَدَ). **الثَّالِثُ**: مزيد بثلاثة أحرف، وتحته أربعة أوزان: ١- **(اسْتَفْعَلَ)**: كـ(اسْتَخْرَجَ). ٢- **(افْعَوْعَلَ)**: كـ(اعْشَوشَبَ المَكَانُ). ٣- **(افْعَالَّ)**: كـ(احْمَارَّ)، أي: قَوِيَت حُمْرَتُه. ٤- **(افْعَوَّلَ)**: كـ(اجْلَوَّذَ)، أي: أَسْرَعَ. **ومزيد الرباعي**، وهو على قسمين: **الأَوَّلُ**: مزيد بحرف، وهو واحد فقط: **(تَفَعْلَلَ)**: كـ(تَدَحْرَجَ). **الثَّاني**: مزيد بحرفين، وهو وزنان: ١- **(افْعَنْلَلَ)**: كـ(احْرَنْجَمَ). ٢- **(افْعَلَلَّ)**: كـ(اقْشَعَرَّ)، و(اطْمَأَنَّ).

وما سوى هذه في الباب فهو إما ملحق بـ(دَحْرَجَ)، كـ(سَنْبَلَ)، أو (احْرَنْجَمَ)، كـ(احبَنْطَأَ)، أو (افعَلَلَّ)، كـ(اطْمَأَنَّ).

٣٩- أَوْ مَـا تَصَـدَّرَ هَمْـزُ الْوَصْـلِ فِيـهِ أَوِ التْـ
تَـا زَائِـدًا كَ(تَزَكَّـى) وَهْـوَ قَـدْ نُقِـلَا

٤٠- فِي الْيَـا وَفِي غَيْرِهَـا إِنْ أُلْحِقَـا بِ(أَبَـى)
أَوْ مَـا لَـهُ الْـوَاوُ فَـاءً نَحْـوُ: (قَـدْ وَجِـلَا)

٤١- وَكَسْـرُ مَـا قَبْـلَ آخِـرِ الْمُضَـارِعِ مِـنْ
ذَا الْبَـابِ يَلْـزَمُ إِنْ مَاضِـيهِ قَـدْ حُظِـلَا

٤٢- زِيَـادَةَ التَّـاءِ أَوَّلًا وَإِنْ حَصَـلَتْ
لَـهُ فَـمَا قَبْـلَ الَاخِـرِ افْـتَحَنْ بِـولَا

الشَّرح: قوله: (بِبَعْضِ (نَأْتِي) الْمُضَارِعَ افْتَتِحْ): أي: أَنَّ كلَّ فِعلٍ مضارعٍ -ثلاثيًّا كان، أو رباعيًّا، أو خماسيًّا، أو سداسيًّا- فلابد أن يُفتَتح أوله -زيادة على ماضيه- ببعض حروف (نَأْتِي)، ومنهم من عبَّر عنها بِ(نَأَيْتُ)، وتُسمَّى: (حُرُوفَ الْمُضَارَعَة)، وهي أربعة:

الهمزة: وتكون للمتكلم المنفرد، نحو: (أَنَا أَدْخُلُ)، و(أُكْرِمُ)، و(أَنْطَلِقُ)، و(أَسْتَخْرِجُ)، فإن كان في أول الفعل همزة ولم تدل على متكلم فهو ماض، كَ(أَكْرَمَكَ زَيدٌ).

والنون: وتكون للمتكلم المشارك، كقولك: (نَحْنُ نَدْخُلُ)، و(نُكْرِمُ)، و(نَنْطَلِقُ)، و(نَسْتَخْرِجُ)، فلو كان في أول الفعل نُونٌ ولم تدل على متكلم -كَ(نَصَرَهُ)، و(نَرْجَسَ الدَّوَاءَ)، أي: جَعَلَ فيه النَّرجِسَ- فهو ماض.

والتاء المثناة فوق: وتكون للمخاطب مطلقًا، أي: مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا، مذكَّرًا، أو مؤنثًا، كقولك: (أَنْتَ تَدْخُلُ)، و(تُكْرِمُنِي)، و(أَنْتُمَا

تَنْطَلِقَانِ)، و(أَنْتُمْ تَسْتَخْرِجُونَ)، و(أَنْتِ تَقُومِينَ)، و(أَنْتُنَّ تَقُمْنَ)، فلو كان في أوله تاء وهو غير دالٍّ على مخاطب -نحو: (تَعَلَّمْتُ العِلْمَ)- فهو ماض. وتكون هذه التاء أيضًا للمؤنث الغائب مفردًا أو مثنًّى فقط، نحو: (هِيَ تَقُومُ)، و(الهِنْدَانِ تَقُومَانِ)، دون جمعه، نحو: (هُنَّ يَقُمْنَ)، فإنه بالياء.

والياء المثناة تحت: وتكون للغائب المذكر مطلقًا، أي: مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا، نحو: (هُوَ يَقُومُ)، و(الزَّيدَانِ يَقُومَانِ)، و(هُمْ يَقُومُونَ)، وللغائبات فقط، نحو: (هُنَّ يَقُمْنَ)، فلو كان في أوَّل الفعل ياء ولم تدل على الغائب -نحو: (يَئِسَ مِنْهُ)- فهو ماض.

فائدة: إنما زادوا حرف المضارعة؛ ليحصل الفرق بينه وبين الماضي، واختصَّت الزيادة به دون الماضي؛ لأنه فرعه؛ إذ هو مؤخَّر عنه، والأصل عدم الزيادة، فاختص الأصلُ بالأصلِ والفرعُ بالفرع. وسُمِّيَ (مُضَارعًا)؛ لأن المضارَعة المشابَهة، مأخوذ من ارتضاع اثنين ضرع المرأة، فهما أخوان، وقد شابه اسم الفاعل في حركاته وسكناته، كـ(يَضْرِبُ) و(ضَارِبٌ)، و(يُدَحْرِجُ) و(مُدَحْرِجٌ)، و(يَنْطَلِقُ) و(مُنْطَلِقٌ)، و(يَسْتَخْرِجُ) و(مُسْتَخْرِجٌ)، وبهذه المشابهة أيضًا أُعرِبَ دون غيره من الأفعال.

ثم أشار إلى حركة أوله فقال: (**وَلَهُ ضَمٌّ إِذَا بِالرُّبَاعِي...مُتَّصِلًا بِغَيْرِهِ**): أي: وحقُّ الحرفِ المُفتَتَح به أوَّلُ المضارع الضمُّ إذا اتَّصل بفعلٍ ماضيهِ رباعيٌّ مطلقًا، أي: مجردًا كان -كـ(دَحْرَجَ)- أو مزيد الثلاثي، كـ(أَعْلَمَ) -على وزن (أَفْعَلَ)- و(وَلَّى) -على وزن (فَعَّلَ)- و(وَالَى) على وزن (فَاعَلَ)، فتقول في المضارع: (يُدَحْرِجُ)، و(يُعْلِمُ)، و(يُوَلِّي)، و(يُوَالِي).

فإذا اتصل حرف المضارعة بغير الرباعي فحقُّه الفتح، ثلاثيًّا كان، كـ(ضَرَبَ)، أو خماسيًّا، كـ(انْطَلَقَ)، أو سداسيًّا، كـ(اسْتَخْرَجَ)، فتقول في مضارعها: (يَضْرِبُ)، و(يَنْطَلِقُ)، و(يَسْتَخْرِجُ).

وهذا على لغة الحجاز، وهم قريش وكنانة، وبلغتهم نزل القرآن، وأما غيرهم من تميم وقيس وربيعة: فإنهم يوافقون أهل الحجاز في لزوم ضمِّ أوَّل الرباعي، وكذلك فتح أول مضارع (فَعُلَ) المضموم، كـ(كَرُمَ يَكْرُمُ)، و(فَعَلَ) المفتوح بجميع أنواعه، سواء كان فاؤه واوًا، كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، أو عينه أو لامه ياء، كـ(بَاعَ يَبِيعُ)، و(رَمَى يَرْمِي)، أو واوًا، كـ(قَالَ يَقُولُ)، و(غَزَا يَغْزُو)، أو مضاعفًا لازمًا، كـ(حَنَّ يَحِنُّ)، أو معدًّى، كـ(مَدَّهُ يَمُدُّهُ)، معتلًّا -كما ذكرنا- أو صحيحًا، حلقيًّا، كـ(مَنَعَ يَمْنَعُ)، و(سَأَلَ يَسْأَلُ)، أو غير حلقي، مضموم المضارع، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، أو مكسوره، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، أو بوجهين، كـ(عَتَلَهُ يَعْتُلُهُ، ويَعْتِلُهُ)، فإنهم يوافقون أهل الحجاز في التزام فتح حرف المضارعة من ذلك كله، ما خلا كلمة: (أَبَى يَأْبَى)، فإنهم يكسرون حرف المضارعة منها كما سيأتي.

وإنما سكت الناظم عن ذلك؛ لأنه باقٍ على الأصل السابق من لزوم فتح غير الرباعي، وضم أوَّل الرباعي.

وأما (فَعِلَ) المكسور والخُماسيُّ المبدوء بهمزة الوصل -كـ(انْطَلَقَ)- أو بالتاء -كـ(تَعَلَّمَ)- والسُّداسيُّ المبدوء بهمزة الوصل -كـ(اسْتَخْرَجَ)- فلا يلتزمون فتح حروف المضارعة فيها، ولهم فيها حالتان: حالة يُجِيزُون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقانية دون الياء التحتانية، وحالة يجيزون فيها كسر الجميع: الياء وغيرها.

وإلى الحالة الأولى التي يجيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء دون الياء أشار بقوله: **وَلِغَيْرِ الْيَاءِ كَسْرًا أَجِزْ...كَ(تَزَكَّى)**، أي: أجز الكسر لغير الياء المثناة تحت، من: همزةٍ، أو نونٍ، أو تاءٍ فوقانية في وزن المضارع الآتي -أي: المَصُوغ- من (فَعِلَ) المكسور -كـ(فَرِحَ)- أو من الفعل الخماسي، أو السداسي، وهو المراد بقوله: (أَوْ مَا تَصَدَّرَ هَمْزُ الوَصْلِ فِيهِ أَوِ التَّا زَائِدًا)؛ إذ لا يكون الزائد على أربعة إلَّا مصدَّرًا بهمز الوصل، ويكون خماسيًّا، كـ(انْطَلَقَ)، وسداسيًّا، كـ(اسْتَخْرَجَ)، أو بالتاء المزيدة، ولا يكون إلَّا خماسيًّا، كـ(تَزَكَّى)، فتقول فيها: (أَنَا أَعْلَمُ)، و(أَنْطَلِقُ)، و(أَسْتَخْرِجُ)، و(أَتَزَكَّى) بفتح الهمزة وكسرها، وكذا: (نَحْنُ نَعْلَمُ)، و(نَنْطَلِقُ)، و(نَسْتَخْرِجُ)، و(نَتَزَكَّى)، وكذا (أَنْتَ تَعْلَمُ)، و(تَنْطَلِقُ)، و(تَسْتَخْرِجُ)، و(تَتَزَكَّى) بفتح التاء وكسرها، وتقول: (هُوَ يَعْلَمُ)، و(يَنْطَلِقُ)، و(يَسْتَخْرِجُ) بالفتح لا غير.

وقد قرئ شاذًّا: ﴿وَإِيَّاكَ نِسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥]، و﴿يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[آل عمران:١٠٦]، ﴿وَلَا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[هود:١١٣]، ﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾[يس:٦٠] بكسر حروف المضارعة فيها على هذه اللغة؛ لأن ماضي هذه الأفعال: (اسْتَعَانَ)، و(ابْيَضَّ)، و(اسْوَدَّ) مما تصدَّر بهمزة الوصل، و(رَكِنَ) و(عَهِدَ) كـ(عَلِمَ)، وهو ما يجوز فيه كسر حروف المضارعة: الياء وغيره.

وإلى الحالة الثانية -وهي ما يجوز فيه كسر جميع حروف المضارعة، أي: الياء وغيرها- أشار بقوله: **وَهْوَ قَدْ نُقِلَا...(قَدْ وَجِلَا)**، أي: نُقِل جَوازُ الكسر عنهم في الياء التحتانية وغيرها من حروف المضارعة إن أُلْحِقَا -أي: الياء وغيرها- بكلمة (أَبَى) بالموحدة، أو بكل فِعلٍ ثلاثيٍّ فاؤه واو، أي: إذا كان من باب (فَعِلَ) المكسور، كـ(وَجِلَ)، و(وَجِعَ)، دون (وَعَد) ونحوه، فيقولون: (أَبَى

يَأْبَى) -بالفتح- و(يِئْبَى)[1] بالكسر، و(أَبَيْتُ، أَنَا أَأْبَى، وإِئْبَى)، و(أَبَيْنَا، نَحْنُ نَأْبَى، ونِئْبَى)، و(أَبَيْتَ، أَنْتَ تَأْبَى، وتِئْبَى) بالوجهين.

وكذا يقولون في ما كان الواو له فاءً، وهو المسمَّى بـ(المثال الواوي)، كـ(وَجِلَ زَيدٌ، يَوْجَلُ، ويِيجَلُ)، و(وَجِلْتُ، أَنَا أَوْجَلُ، وإِيجَلُ)، و(وَجِلْنَا، نَحْنُ نَوْجَلُ، ونِيجَلُ)، (وَجِلْتَ، أَنْتَ تَوْجَلُ، وتِيجَلُ).

وأما حركة ما قبل آخر المضارع فأشار إليها بقوله: (**وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِ المُضَارِعِ...افْتَحَنْ بِوِلَا**)، والمراد بذا الباب: باب أبنية الفعل المزيد فيه؛ لأن هذا الباب معقود له، والفصل معقود لمضارعه؛ لأن أبنية الفعل المجرد من ماض أو مضارع قد سبق حكمها في بابها، وإنما استطرد بذكر المجرد وغيره فيما يُفتَح له المضارع؛ لعدم ذكره لذلك من قبل.

والمعنى: أنه يلزم كَسرُ ما قبل آخر المضارع من الفعل المزيد فيه إن لم يكن أوَّلُ ماضيه تاءً مزيدة، ومعنى: (**حَظِلَ**) -بالحاء المهملة والظاء المعجمة-: مَنَع، وذلك نحو: (أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وقَاتَلَ يُقَاتِلُ، ووَلَّى يُوَلِّي، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ)، فإن حصلت التاء المزيدة -أي: المتصدرة- في أول ماضيه فُتِح، أي: بقي ما قبل آخره مفتوحًا، وذلك نحو: (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، وتَغَافَلَ يَتَغَافَلُ).

---

(١) قُلِبَت الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها، كما هو الحال في: (إِيمَان).

فَصْلٌ فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي: في أحكامه التي بها تَتميَّز صيغته عن صيغة الفعل المبني للفاعل، وذلك عند حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول به أو ما يقوم مقامه، وتلك الأحكام ستة، هي:

١- ضَمُّ أوَّلِه إن كان صحيح العين، كـ(ضُرِبَ زَيدٌ). ٢- كسره إن كان معتلَّها، كـ(قِيلَ)، و(بِيعَ). ٣- كسر ما قبل آخر ماضيه حقيقةً، كـ(ضُرِبَ)، أو تقديرًا، كـ(قِيلَ)، أصله: (قُوِلَ)، وفتح ما قبل آخر مضارعه مطلقًا، حقيقةً كـ(يُضرَبُ)، أو تقديرًا كـ(يُقَالُ)، أصله: (يُقوَلُ). ٤- ضم ثالثه أيضًا إن كان مبدوءًا بهمزة وصل، صحيح العين، خماسيًّا -كـ(انْطُلِقَ بزَيدٍ)- أو سداسيًّا، كـ(اسْتُخْرِجَ المَتَاعُ). ٥- كسر ثالثه إن كان مبدوءًا بهمزة الوصل معتلها، كـ(اخْتِيرَ زَيدٌ)، و(انْقِيدَ لَهُ). ٦- ضم ثانيه إن كان مبدوءًا بالتاء المزيدة، ولا يكون إلا خماسيًّا، كـ(تُعُلِّمَ العِلْمُ). وقد ذكر الناظم ﷺ ذلك، فأشار إلى الحكم الأول -وهو ضَمُّ أوله- بقوله:

٤٣- إِنْ تُسْـــنِدِ الْفِعْــلَ لِلْمَفْعُــولِ فَــأْتِ بِــهِ
مَضْـــمُومَ الَاوَّلِ وَاكْسِــــرْهُ إِذَا اتَّصَـــلَا

٤٤- بِعَــيْنٍ اعْتَــلَّ وَاجْعَــلْ قَبْــلَ الَاخِــرِ فِي الْـ
ـمُضِيِّ كَسْـــرًا وَفَتْحًــا فِي سِـــوَاهُ تَــلَا

٤٥- ثَالِــثَ ذِي هَمْــزِ وَصْــلٍ ضُــمَّ مَعْــهُ وَمَــعْ
تَــاءِ الْمُطَاوَعَــةِ اضْــمُمْ تِلْوَهَــا بِــوِلَا

٤٦- وَمَـا لِفَـا نَحْـوِ: (بَـاعَ) اجْعَـلْ لِثَالِـثِ نَحْـ
ـوِ: (اخْتَارَ)، وَ(انْقَادَ) كَ(اخْتِيرَ الَّذِي فَضُـلَا)

الشَّرْح: أي: إذا أُسنِد الفعل إلى المفعول به فضُمَّ أوَّلَه مطلقًا، كـ(ضُرِبَ زَيدٌ، وأُكْرِمَ عَمْرٌو، وانْطُلِقَ بِهِ، واسْتُخْرِجَ المَتَـاعُ، وتُعُلِّمَ الـعِلْمُ)، وهذا إذا كان صحيح العين كما مثَّلنا به، ولفظ الناظم وإن كان مطلقًا فإفراده بالمعتل يقيده.

وإلى الحكم الثاني -وهو كسر أوله- أشار بقوله: (وَاكْسِرْهُ...بِعَيْنٍ اعْتَلَّ)، أي: اكسر أوَّل الماضي إذا كان عينه معتلًّا، نحو: (قِيلَ، وبِيعَ)، وأصلهما (قُوِلَ، وبُيِعَ) بضم أولهما وكسر الواو والياء على وزن (ضُرِبَ)، إلَّا أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة؛ فحذفوا ضمَّة الفاء ونقلوا كسرة العين إلى مكانها، فسلمت الياء من (بِيعَ)، وقلبت الواو من (قِوْلَ) ياءً؛ لسكونها بعد كسرة.

وإلى الحكم الثالث -وهو كسر ما قبل آخر الماضي منه، وفتح ما قبل آخر مضارعه- أشار بقوله: (وَاجْعَلْ قَبْلَ الآخِرِ فِي المُضِيِّ...)، أي: اكسر ما قبل آخر الماضي منه مطلقًا، كـ(ضُرِبَ) و(أُكْرِمَ) و(انْطُلِقَ بِهِ) و(اسْتُخْرِجَ مَتَاعُهُ)، ومنه: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[البقرة:٩٣] -والإشراب هنا: المخالطة- و﴿أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟﴾[الأنعام:٧٠] -أي: ارتهنوا- ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ﴾[البقرة:١٧٣] أي: ذُكِرَ عند ذبحه غيرُ الله، وأصله رفع الصوت عند رؤية الهلال.

وأما مضارعه -وهو مراده بما سوى الماضي- فما قبل آخره مفتوح، كـ(يُضْرَبُ)، و(يُكرَمُ)، و(يُنطَلَقُ بِهِ)، و(يُستَخْرَجُ مَتَاعُهُ)، وذِكرُه له على سبيل الاستطراد؛ لأن أكثر أحكام الفصل تختص بالماضي، ولهذا الأولى رفع قوله: (وَفَتْحٌ فِي سَوَاهُ) على الابتداء، و(تَلَا): خبره، أي: وإذا صرَّفت الفعل من

ماضيه إلى مضارعه تلاه الفتح، فهي كالفائدة الأجنبية، ويجوز أن يكون الجار والمجرور الخبر، أي: وفتحٌ ثابتٌ في سواه، و(تَلَا): نعت لـ(سِوَى)؛ لأنه نكرة لا يتعرَّف بالإضافة كـ(غير)، وذلك متعين إن نصبت (فَتْحًا)، وكأنه قال: (وَاجْعَلِ الفَتْحَ فِي مَضَارِعٍ تَلَاهُ)، أي: تلا الماضي.

وإلى الحكم الرابع -وهو ضم ثالثه أيضًا إذا كان مبدوءًا بهمزة الوصل- أشار بقوله: (**ثَالِثَ ذِي هَمْزِ وَصْلٍ ضُمَّ مَعْهُ**)، أي: وضُمَّ مع ضمِّ همزة الوصل المبدوء به الفعل ثالثَه أيضًا، كـ(انْطُلِقَ بِزَيدٍ)، و(اقْتُدِرَ عَلَيهِ)، و(اسْتُخْرِجَ مَتَاعُهُ)، وهذا مقيَّد بصحيح العين، وسيأتي معتلها.

وإلى الحكم الخامس -وهو ضم ثانيه مع ضم أوله- أشار بقوله: (**وَمَعْ تَاءِ المُطَاوَعَةِ اضْمُمْ...**): أشار بهذا إلى الحكم الخامس، وهو ضَمُّ ثانيه مع ضمِّ أوله. أي: واضمُمْ مع تاء المطاوعة[1] المبدوء بها الفعل تلوها أيضًا، كـ(تُعُلِّمَ العِلْمُ)، و(تُدُحْرِجَ فِي الدَّارِ)، و(تُغُوفِلَ عَنْ زَيدٍ). ومعنى قوله: (**بِوِلَا**): أي موالاة من غير فاصل بينهما.

وإلى الحكم السادس والأخير-وهو كسر ثالثه إن كان مبدوءًا بهمزة الوصل، وهو معتل العين- أشار بقوله: (**وَمَا لِفَا نَحْوِ: (بَاعَ)...**)، أي: واجعل لثالث نحو: (اخْتَارَ)، و(انْقَادَ) -وهو الخماسي المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين- ما جعلته لفاء نحو: (بَاعَ) -وهو الثلاثي المعتل العين- من الكسر، نحو: (اخْتِيرَ زَيدٌ)، و(انْقِيدَ لَهُ)، عوضًا عن الضم في صحيحهما من الثلاثي والخماسي المبدوء بهمزة الوصل؛ لأن الأصل: (اخْتُيِرَ) بضم الفوقانية وكسر التحتانية، و(انْقُوِدَ) بضم القاف وكسر الواو على وزن (اقْتُدِرَ عَلَيهِ)، و(انْطُلِقَ

---

(١) **المطاوعة**: هي حصول أَثَر فِعلٍ قاصر إِثْرَ فِعلٍ مُتعدٍّ، كـ(عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ).

بِهِ)، فاستثقلوا الكسرة بعد الضمة على حرف العلة؛ فحذفوا الضمة، ثم نقلوا الكسرة إلى مكانها، فسلمت الياء من (اخْتِيرَ) كما سلمت في (بِيعَ)، وانقلبت الواو من (انْقُوِدَ) ياءً؛ لسكونها بعد كسرة كما قلبت في (قُوِلَ) أيضًا، فصارا: (اخْتِيرَ)، و(انْقِيدَ).

فَصْلٌ في فِعْلِ الأَمْرِ

أي: صيغة بنـاء الأمر من أيِّ فعلٍ كان ماضيه، وذلك على قسمين: **مَقِيس**، و**شَاذ**.

فالمقيس على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما رباعي بزيادة همزة القطع، كـ(أَكْرِمْ)، أَوْ لا، وإذا لم يكن كذلك: فإما أن يكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة متحركًا، كـ(يَقُومُ)، و(يُدَحْرِجُ)، و(يَتَعَلَّمُ)، أو ساكنًا، كـ(يَضْرِبُ)، و(يَنْطَلِقُ)، و(يَسْتَخْرِجُ). أما الضرب الأول -وهو ما ماضيه رباعي بزيادة همزة القطع- فأشار إليه بقوله:

٤٧- مِـنْ (أَفْعَـلَ) الأَمْـرُ (أَفْعِـلْ) وَاعْـزُهُ لِسِـوَا
هُ كَالْمُضَـارِعِ ذِي الجَـزْمِ الَّـذِي اخْتُـزِلَا

٤٨- أَوَّلُـهُ وَبِهَمْـزِ الْوَصْـلِ مُنْكَسِـرًا
صِـلْ سَـاكِنًا كَـانَ بِالْمَحْـذُوفِ مُتَّصِـلَا

٤٩- وَالهَمْـزَ قَبْـلَ لُـزُومِ الضَّـمِّ ضُـمَّ وَنَحْـ
ـوُ: (اغْـزِي) بِكَسْـرٍ مُشَـمِّ الضَّـمِّ قَـدْ قُـبِلَا

٥٠- وَشَذَّ بِالحَذْفِ: (مُرْ)، وَ(خُذْ)، وَ(كُلْ) وَفَشَـا ﴿وَأْمُرْ﴾ وَمُسْتَنْدَرٌ تَتْمِـيمُ (خُـذْ)، وَ(كُـلَا)

الشرح: قوله: مِنْ (أَفْعَلَ) الأَمْرُ (أَفْعِلْ): أي: صيغة الأمر من (أَفْعَلَ) -وهو كل رباعي بزيادة همزة القطع- على وزن (أَفْعِلْ)، بهمزة قطع مع كسر عينه، كقولك: (أَكْرِمْ زَيدًا)، و(أَعْلِمْ عَمْرًا)، ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ﴾[النمل:١٢]، ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[النمل:١٠].

وأما الضرب الثاني -وهو ما ليس على وزن (أَفْعَلَ)، والحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحركًا- فأشار إليه بقوله: (وَاعْزُهُ لِسِوَاهُ...أَوَّلُهُ)، أي: واعْزُ الأمر -أي: انسبه- لسوى (أَفْعَلَ) كصيغة المضارع المجزوم الذي اختُزِلَ أوَّله، أي: قُطِع منه حرف المضارعة، وهو بالخاء المعجمة والزاي، والمعنى: أنَّ صيغة الأمر منه كمضارعه المجزوم الذي حُذِف منه حرف المضارعة، كقولك في (يَقُومُ)، و(يَبِيعُ)، و(يَخَافُ)، و(يُدَحْرِجُ)، و(يَتَعَلَّمُ): (قُمْ)، و(بِعْ)، و(خَفْ)، و(دَحْرِجْ)، و(تَعَلَّمْ)، كما تقول: (لَمْ يَقُمْ)، و(لَمْ يَبِعْ)، و(لَمْ يَخَفْ)، و(لَمْ يُدَحْرِجْ)، و(لَمْ يَتَعَلَّمْ).

وشملت عبارته ما الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه ساكن، وهو الضرب الثالث، لكنه أخرجه بقوله: (وَبِهَمْزِ الْوَصْلِ مُنْكَسِرًا صِلْ سَاكِنًا...)، أي: وَصِلِ السَّاكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذفه بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسرًا إذا ابتدأت به، كقولك في (يَضْرِبُ)، و(يَنْطَلِقُ)، و(يَسْتَخْرِجُ): (اضْرِبْ)، و(انْطَلِقْ)، و(اسْتَخْرِجْ)، وإنما جلبوا له همزة الوصل ليتوصَّلوا به إلى النطق بالساكن؛ إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن، ولهذا تسقط

الهمزة في الدَّرج.

وشملت عبارته في قوله: (**مُنْكَسِرًا**) ما ثالثه مكسور، كـ(اضْرِبْ)، أو مفتوح، كـ(اذْهَبْ)، و(اشْرَبْ)، و(انْطَلِقْ)، و(اسْتَخْرِجْ)، أو مضموم، كـ(اخْرُجْ)، و(ادْعُ)، وهو كذلك إلَّا فيما ثالثه مضموم، كـ(اخْرُجْ)، فإن همزة الوصل تكون منه إذا ابتدئ به مضمومة، وقد أخرجه بقوله: (**وَالهَمْزَ قَبْلَ لُزُومِ الضَّمِّ ضُمَّ**)، أي: وضُمَّ همز الوصل إذا كان قبل ضمةٍ أصلية لازمة، نحو: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ ﴾[النحل:١٢٥]، و﴿ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾[الأعراف:١٤٣]، و﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا﴾[الأعراف:١٨].

وهذا إذا كان ثالث الفعل مضمومًا بضمَّةٍ أصليَّة لازمة كما مثَّلنا به، فلو كان مضمومًا في الأصل لكن زالت الضمة لِعِلَّةٍ وصارت مكسورة بكسرة لازمة -كما في نحو: (اغْزِي)، و(ادْعِي يَا هِندُ)- جاز في همزته وجهان: الكسر -كما قد شملته عبارته أوَّلًا- نظرًا إلى الحال وهو كسر ثالثه، وإشمام الكسرِ الضَّمِّ دلالةً على أنَّ أصلَه الضم، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (**وَنَحْوُ: (اغْزِي) بِكَسْرٍ مُشَمِّ الضَّمِّ قَدْ قُبِلَا**)، أي: وقد قُبِلَ إشمامُ[1] الكسرِ الضَّمِّ في نحو: (اغْزِي يَا هِنْدُ)، وهو أمر للمؤنثة مما ثالثه مضموم وهو معتل اللام.

وفُهِمَ من قوله: (**قَدْ قُبِلَا**): أنَّ الكسر أَفصَحُ من الإشمام، نظرًا إلى الكسرة اللَّازمة، وهو كذلك، وأصل (اغْزِي): (اغْزُوِي) على وزن (ادْخُلِي)، استُثقِلت الكسرة على الواو فسكنت، ثم نقلت حركتها إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان: الواو والياء، فحُذِفت الواو، فصار: (اغْزِي)، فكسرة الزاي الذي هو ثالث الفعل عارضة؛ لأنَّ أصلها الضم، لكنها صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة.

---

(١) **الإشمام**: هو أن تَجعَل ثُلُثَ أوَّلِ الكلمةِ مضمومًا، وباقي ثُلُثَيْها مكسُورًا.

وأما القسم الثاني -وهو الشاذ- فهو ثلاثة أفعال فقط: (خُذْ)، و(كُلْ)، و(مُرْ)، وقد أشار إليها بقوله: **وَشَذَّ بِالحَذْفِ: (مُرْ)، وَ(خُذْ)، وَ(كُلْ)**، أي: إنَّما شذَّت عن قياس نظائرها من حيث إن ثاني مضارعها ساكن، ولم يتوصَّلوا إليها بهمزة وصل، بل حذفوا ثانيها الساكن أيضًا، فقالوا في الأمر من (يَأْخُذُ)، و(يَأْمُرُ)، و(يَأْكُلُ) -التي هي على وزن (يَدْخُلُ)، و(يَخْرُجُ)-: (خُذْ)، و(مُرْ)، و(كُلْ) تخفيفًا؛ لكثرة استعمالهم لهذه الكلمات مع استثقال اجتماع همزتين[1]، وكان قياسها: (اُؤْمُرْ)، (اُؤْخُذْ)، (اُؤْكُلْ) بهمزة وصل مضمومة ثم همزة ساكنة هي فاء الكلمة؛ لأنها على وزن (تَدْخُل)، و(تَخْرُج)، وصيغة الأمر منهما: (ادْخُلْ) و(اخْرُجْ)[2].

وهذا إذا لم يُستَعمَل (مُرْ) مع حرف العطف، فإن استُعمِل معه جاز فيه وجهان: الحذفُ، فتقول: (وَمُرْهُ بِكَذَا)، والتَّتمِيمُ على الأصل، نحو: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾[طه:١٣٢]، مثل: (وَادْخُلْ)، (وَاخْرُجْ)، وإلى ذلك أشار بقوله: **وَفَشَا (وَأْمُرْ)**، أي: فشا تتميم كلمة (مُرْ) مع حرف العطف، ومع كونه فاشيًا فالحذف أكثر منه.

وأما (خُذْ)، و(كُلْ): فلم يستعملوهما مع العطف ودونه تامَّين إلَّا في الندور، وهو معنى قوله: **وَمُسْتَنْدَرٌ تَتْمِيمُ (خُذْ)، وَ(كُلَا)**، أي: أنَّ تتميمَهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرهما نادرٌ. والألف في قوله: (وَكُلَا): بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة.

---

(١) الأولى متحركة، والثانية ساكنة، فقُلبت الثانية من جنس حركة الأولى، فصارت: (أُوكُلْ، وأُومُرْ، وأُوخُذْ)، ثم لكثرة استعمالها حذفت الهمزتان معًا، فصارت: (كُلْ، ومُرْ، وخُذْ).

(٢) وكذلك تقول في الأمر مما فاؤه همزة -كـ(أَثَرَ الحَدِيثَ يَأْثُرُهُ)، و(أَجَرَهُ عَلَى عَمَلِهِ يَأْجُرُهُ)-: (أُؤْثُرْ)، و(أُؤْجُرْ) على القياس.

بَابُ أَبْنِيَةِ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ[1]

وضابط هذا الباب: أنَّ الأبنية فيه على ضربين: قياسي، وسماعي، والقياسي إما أن يُصَاغ من الثلاثي، أو من أكثر منه، والثلاثي إما مفتوح العين، أو مكسورها، أو مضمومها، وكل من المكسور والمفتوح إما لازم أو متعدٍّ، فالثلاثي خمسة أقسام: لكن المتعدي من (فَعَلَ) المفتوح و(فَعِلَ) المكسور، وكذا اللازم من (فَعَلَ) المفتوح يتَّحد بناء اسم الفاعل منه، فيصير للثلاثي ثلاثة أقسام: أما القسم الأول -وهو اسم الفاعل من (فَعَلَ) المفتوح لازمًا ومتعديًا، و(فَعِلَ) المكسور متعديًا فقط- فأشار الناظم ﷺ إلى بناء اسم الفاعل منهما بقوله:

٥١- كَوَزْنِ (فَاعِلٍ) اسْمُ فَاعِلٍ جُعِلَا
مِنَ الثُّلَاثِي الَّذِي مَا وَزْنُهُ (فَعُلَا)

٥٢- وَمِنْهُ صِيغَ كَ(سَهْلٍ)، وَ(الظَّرِيفِ)، وَقَدْ
يَكُونُ (أَفْعَلَ)، أَوْ (فَعَالًا)، اوْ (فَعَلَا)

٥٣- وَكَ(الفُرَاتِ)، وَ(عِفْرٍ)، وَ(الحَصُورِ)، وَ(غُمْـ
ـرٍ)، (عَاقِرٍ)، (جُنُبٍ)، وَمُشْبِهٍ (ثَمِلَا)

الشَّرْح: قوله: (كَوَزْنِ (فَاعِلٍ) اسْمُ فَاعِلٍ...): أي: يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الذي ليس وزنه على (فَعُلَ) بالضم، بل على (فَعَلَ) بالفتح، أو (فَعِلَ) بالكسر، كـ(فَاعِلٍ)، أي: على وزن (فَاعِل)، نحو: (ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ)، و(ضَرَبَهُ فهو ضَارِبٌ)، ونحو: (شَرِبَهُ فهو شَارِبٌ)، و(عَلِمَهُ فهو عَالِمٌ).

---

(١) أي: المَقِيسَة والسماعية، وبيان أوزانهما. وقوله: (الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ): هذا للتغليب، وإلا تكون هذه الأسماء لغير العقلاء، نحو: (أَسَدٌ قَائِمٌ).

وشملت عبارته (فَعِلَ) -بالكسر- اللَّازم، لكنه أخرجه بقوله فيما بعد: (وَصِيغَ مِنْ لَازِمٍ مُوَازِنٍ (فَعِلَا) بِوَزْنِهِ).

وأما بناؤه من (فَعُلَ) -بالضم- فأشار إليه بقوله: **وَمِنْهُ صِيغَ كَ(سَهْلٍ)، وَ(الظَّرِيفِ)**، أي: ويُصَاغُ اسمُ الفاعل من (فَعُلَ) -بالضم- المذكور في آخر البيت قبله على وزنين قياسيَّين: وهما: (**فَعْلٌ**): بفتح الفاء وسكون العين، نحو: (سَهُلَ الأَمْرُ فهو سَهْلٌ)، و(صَعُبَ فهو صَعْبٌ). و(**فَعِيلٌ**): نحو: (ظَرُفَ الرَّجُلُ فهو ظَرِيفٌ)، و(شَرُفَ الرَّجُلُ فهو شَرِيفٌ)، فهذان الوزنان هما الغالب في اسم الفاعل من (فَعُلَ) المضموم.

وقال المصنف رحمه الله في "شرح التسهيل": ومَنِ استعمَلَ القياسَ فيهما لعدم السماع فهو مصيب.

وإلى قلة غيرهما أشار بقوله: **وَقَدْ يَكُونُ (أَفْعَلَ)، أَوْ (فَعَالًا)...وَمُشْبِهٍ (ثَمِلَا)**، أي: أن (فَعْلًا) و(فَعِيلًا) هما الغالب فيه، وقد يكون اسم الفاعل من (فَعُلَ) -المضموم- على عشرة أوزان غير مقيسةٍ، هي:

١- (**أَفْعَل**): نحو: (حَمُقَ فهو أَحْمَقُ)، و(خَرُقَ -بالخاء المعجمة- فهو أَخْرَقُ)، **والخُرْقُ** -بالضم-: الحُمْقُ وزنًا ومعنًى. و(شَنُعَ لَوْنُهُ -أي: قَبُحَ- فهو أَشْنَعُ).

٢- (**فَعَالٌ**): بفتح الفاء، نحو: (جَبُنَ الرَّجُلُ فهو جَبَانٌ) -أي: هَيُوب- و(حَصُنَتِ المَرْأَةُ فهي حَصَانٌ)، و(حَرُمَ الشَّيء فهو حَرَامٌ).

٣- (**فَعَلٌ**): محرَّكًا، نحو: (حَسُنَ الرَّجُلُ فهو حَسَنٌ)، و(بَطُلَ الرَّجُلُ فهو بَطَلٌ)، أي: شُجاعٌ تبطل عنده الدِّمَاء.

٤- (**فُعَالٌ**): بالضم، كـ(فَرُتَ المَاءُ -أي: عَذُبَ- فهو فُرَاتٌ) و(زَعُقَ فهو

زُعَاقٌ)، أي: مُرٌّ، و(شَجُعَ الرَّجُلُ فهو شُجَاعٌ).

٥- (فِعْلٌ): بكسر الفاء وسكون العين، نحو: (عَفُرَ الرَّجُلُ -بالعين المهملة والفاء- فهو عِفْرٌ، وعِفْرِيتٌ) أيضًا، أي: ذو دَهَاءٍ ومَكرٍ وشَجاعَةٍ، و(بَـدُعَ فهو بِدْعٌ)، أي: غايـة فيما يُنعَت به من عِلـمٍ، أو شـجاعةٍ، أو غـيرهما، و(طَفُلَ كَفُّهُ فهو طِفْلٌ)، أي: رَخْصٌ نَاعِم.

٦- (فَعُولٌ): بفتح الفاء، نحو: (حَصُرَ الرَّجُلُ -بالمهملات- فهو حَصُورٌ)، أي: لا شهوة له بالنساء، و(حَصُرَتِ النَّاقَةُ فهي حَصُورٌ) إذا ضاق مجرى لبنها، والحَصور أيضًا: البخيل السيِّئ الخلق.

٧- (فُعْلٌ): بضم الفاء وسكون العين، نحو: (غَمُرَ الرَّجُلُ -بالغين المعجمة والراء- فهو غُمْرٌ)، وهو الجاهل الذي لم يُجرِّب الأمور[(١)]، و(صَلُبَ الشَّيءُ فهو صُلْبٌ).

٨- (فَاعِلٌ): نحو: (عَقُرَتِ المَرْأَةُ فهي عَاقِرٌ) إذا جاوزت سِنَّ الحمل، و(فَجُرَ الرَّجُلُ فهو فَاجِرٌ)، و(فَرُسَ فهو فَارِسٌ)، أي: حاذِقٌ بركوب الخَيْل، و(فَحُشَ فهو فَاحِشٌ)، و(وَدُعَ فهو وَادِعٌ)، أي: ساكن.

٩- (فُعُلٌ): بضم الفاء والعين معًا، نحو: (جَنُبَ الرَّجُلُ جَنَابَةً فهو جُنُبٌ).

١٠- (فَعِلٌ): بفتح الفاء وكسر العين، وهو المراد بقوله: وَمُشْبِهٍ (ثَمِلَا)،

---

(١) أي: ليس عنده خبرة، قال الشاعر -وهو أبو حيَّان-:

يَظُـنُّ الغُمْـرُ أَنَّ الكُتْـبَ تَهْـدِي ... أَخَـا فَهْـمٍ لِإِدْرَاكِ العُلُـومِ
وَمَـا يَـدْرِي الجَهُـولُ بِـأَنَّ فِيهَـا ... غَـوَامِضَ حَـيَّرَتْ عَقْـلَ الفَهِـيمِ
إِذَا رُمْـتَ العُلُـومَ بِغَـيرِ شَـيْخٍ ... ضَـلَلْتَ عَـنِ الـصِّرَاطِ المُسْـتَقِيمِ
وَتَلْتَـبِسُ الأُمُـورُ عَلَيْـكَ حَتَّـى ... تَصِـيرَ أَضَـلَّ مِـنْ تُومَـا الحَكِـيمِ

«الوسيط في تراجم أُدَباء شنقيط» (٣٥).

نحو: (خَشُنَ فهو خَشِنٌ)، و(فَطُنَ فهو فَطِنٌ).

ولـيس مراده أن (ثَمِلَا) نفسه من جملة أبنية (فَعُلَ) المـضموم؛ لأنه من أبنية (فَعِلَ) المكسور اللازم، وهو الـقسم الثالث، وقد أشار إلى أبنية أسماء الفاعلين منه بقوله:

٥٤- وَصِــــيغَ مِـــنْ لَازِمٍ مُـــوَازِنٍ (فَعِــلَا) بِوَزْنِـــهِ كَ(شَـــجٍ) وَمُشْـــبِهٍ (عَجِــلَا)

٥٥- وَ(الشَّـأْزِ)، وَ(الأَشْـنَبِ)، (الجَـذْلَانِ)......

الشَّرح: أي: ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الـثلاثي اللازم الموازن (فَعِلَ) -المكسور- بكسر العين على ثلاثة أوزان مقيسة فيه: ١- (فَعِلٌ): نحو: (شَجِيَ فهو شَجٍ)، وهذا من معتل اللام، و(عَجِلَ فهو عَجِلٌ)، وهذا من صحيحها. ٢- (أَفْعَلُ): كـ(سَوِدَ فهو أَسْوَدُ)، و(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ)، و(شَنِبَ ثَغْرُهُ فهو أَشْنَبُ). والشَّنَب: دِقَّةٌ وعُذوبَةٌ في أطراف الأسنان. ٣- (فَعْلَانُ): بفتح الفاء وسكون العين، نحو: (شَبِعَ فهو شَبْعَانُ)، و(جَذِلَ -بالجيم والدال المعجمة- فهو جَذْلَانُ)، بمعنى: فَرِحَ.

وهذه الأبنيـة الـثلاثة هي الـغالب في (فَعِلَ) الـلَّازم، وإلى قلـة غيرها أشار بقوله:

..............................ثُمَّـــتَ قَــدْ يَــأْتِي كَ(فَــانٍ) وَشِــبْهِ وَاحِــدِ (الــبُخَلَا)

٥٦- حَمْــلًا عَــلَى غَــيْرِهِ لِنِسْــبَةٍ.............

الشَّرح: أي: وقد يأتي قليلًا اسمُ الفاعل من (فَعِلَ) على (فَاعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، وهو المراد بـ: (فَانٍ)، و وَاحِدِ (البُخَلَاءِ)، أي: (بَخِيل)، بشرط أن يكون محمولًا على اسم الفاعل من غيره؛ لنسبةٍ بين المحمول والمحمول عليه من مشابهةٍ في المعنى، أو مضادة، أي: في العلاقة الوفاقية أو الضِّدِّيَّة. والمراد بغيره: إما (فَعُلَ) المضموم، أو (فَعَلَ) المفتوح.

مثال المحمول من (فَعِلَ) المكسور اللازم على (فَعَلَ) المفتوح قولهم: (فَنِيَ فهو فَانٍ)، أتوا باسم الفاعل منه على (فَاعِل)، وقد سبق أنه قياس (فَعَلَ) المفتوح و(فَعِلَ) المكسور المعدَّى، وحملوه -أي: (فانٍ)- على: (ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ)؛ لما في (الفناء) من معنى ومقارنة (الذَّهَاب)، وكذا (رَضِيَ فهو رَاضٍ)، حملوه على (شَكَرَ فهو شَاكِرٌ)؛ لما في (الرِّضَا) من معنى (الشُّكْر).

ومثال المحمول منه على (فَعُلَ) المضموم قولهم: (بَخِلَ فهو بَخِيلٌ)، أتوا باسم الفاعل منه على (فَعِيلٍ)، وقد سبق أن (فَعْلًا) و(فَعِيلًا) قياس اسم الفاعل من (فَعُلَ) المضموم، كـ(سَهْلٍ)، و(ظَرِيفٍ)، حملوه على (كَرُمَ)؛ لما بين (البُخْل) و(الكَرَم) من التضاد، وكذا: (لَؤُمَ فهو لَئِيمٌ)؛ لما بين (البُخْل) و(اللُّؤْم) من القرب في المعنى، وكذا قولهم: (مَرِضَ فهو مَرِيضٌ)، و(سَقِمَ فهو سَقِيمٌ)، حملوهما على (ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ)؛ لأن الضَّعفَ من لوازم المرض والسُّقْم.

ثم إن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ استطرد نظير ذلك في الحمل لنسبة وإن لم يكن من أبنية (فَعِلَ) المكسور، فقال:

.... كَـ(خَفِيـ

ـفٍ، طَيِّبٍ، أَشْيَبٍ) فِي الصَّـوْغِ مِـنْ (فَعَـلَا)

الشرح: أي: كما قالوا أيضًا في صَوغِ اسم الفاعل من (فَعَلَ) المفتوح المضعَّف: (خَفَّ يَخِفُّ فهو خَفِيفٌ)، ومما عينه ياء منه: (شَابَ يَشِيبُ فهو أَشْيَبُ)، و(طَابَ يَطِيبُ فهو طَيِّبٌ)، فجاءوا به على هذه الأبنية مع أنَّ قياس اسم الفاعل منه على (فَاعِل) كما سبق، لكنهم حملوا (خَفِيفًا) على (ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ) الذي هو اسم الفاعل من (فَعُلَ) المضموم، وحملوا (أَشْيَب) -بالمثناة تحت- على اسم الفاعل من (فَعِل) المكسور، كما سبق في (شَنِبَ ثَغرُهُ فهو أَشْنَبُ)، و(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ)، وحملوا (طَيِّبًا) على (خَبُثَ فهو خَبِيثٌ)، اسم الفاعل من (فَعُلَ) المضموم؛ لأن (فَعِيلًا) و(فَيْعِلًا) أخوان، ولِمَا سبق أن (فَعُلَ) -بالضم- لم يأتِ يائيَّ العين، ولا مضعَّفًا، وأن (فَعَلَ) -المفتح- ينوب عنه فيهما.

ثم إن ما سبق من التفضيل -في كون اسم الفاعل من الثلاثي على هذه الأبنية المختلفة قياسًا في (فَعَلَ) المفتوح و(فَعِلَ) المكسور المعدَّى على (فَاعِل)، وفي (فَعُلَ) المضموم على (فَعْلٍ) و(فَعِيلٍ)، وفي اللَّازم من (فَعِل) المكسور على (فَعِل) بوزنه، كـ(شَجٍ)، و(عَجِلٍ)، و(أَفْعَل) و(فَعْلَان)، وسماعًا في (فَعَلَ) المفتوح على (فَعِيلٍ) كـ(خَفِيفٍ)، و(أَفْعَلَ)، كـ(أَشْيَب)، و(فَيْعِل)[1]، كـ(طَيِّبٍ)، وفي (فَعُلَ) -بالضم- على (أَفْعَل)، كـ(أَحْمَق)، أو (فَعَالٍ) بالفتح، كـ(جَبَانٍ)، أو (فُعَالٍ) بالضم، كـ(الفُرَاتِ)، أو (فَعَلٍ) محرَّكًا، كـ(الوَجْهِ الحَسَنِ)، أو (فِعْلٍ) بالكسر، كـ(عِفْرٍ)، أو (فَعُولٍ)، كـ(الحَصُور)، أو (فُعْل) بالضم، كـ(غُمْرٍ)، أو (فَاعِل)، كـ(عَاقِر)، أو (فُعُلٍ) بضم الفاء والعين، كـ(جُنُبٍ)، أو (فَعِلٍ)، كـ(شَئِزٍ) للمكان الخشن، وفي (فَعِلَ) -بالكسر- اللازم على (فَاعِلٍ)، كـ(فَانٍ)، و(فَعِيلٍ)،

---

(١) أي: وهذا الوزن فرعٌ عن (فَعِيلٍ)، ولا يأتي إلا من الأجوف، كـ(طَيِّبٍ).

كـ(بَخِيلٍ)- كل ذلك إنما هو إذا قُصِد قيام تلك الصفة بموصوفها على سبيل الثبوت، فإن قُصِد بصيغة اسم الفاعل الدلالة على الحدوث والتجدد -وهو تضمينه معنى فِعلِه عند مباشرته له- جاز بناؤه من كل فعل ثلاثي مطلقًا على وزن (فَاعِلٍ) من غير فرق بين المفتوح والمكسور والمضموم، ولا لازم ولا معدًّى، وإلى هذا أشار بقوله:

٥٧- وَ(فَاعِــلٌ) صَــالِحٌ لِلْكُــلِّ إِنْ قُصِــدَ الْـ ـحُدُوثُ، نَحْــوُ: (غَــدًا ذَا جَــاذِلٌ جَــذَلَا)

الشَّرح: أي: ويصلح صَوغُ اسم الفاعل من كل فعلٍ ثلاثيٍّ مطلقًا على وزن (فَاعِل) إن قُصِد به الدلالة على الحدوث والتجدُّد، كقولك: (هَذَا غَدًا جَاذِلٌ جَذَلًا)، أي: فارح فَرَحًا، فقوله: (ذا): اسم إشارة محله الرفع بالابتداء، و(جَاذِلٌ): خبره، و(جَذَلًا): مصدر، و(غَدًا) بالتنوين: ظرف زمان، وإنما قيده به للدلالة على الزمان الذي هو أحد مدلولَي الفعل، والمدلول الثاني: الحدث المدلول عليه بالمصدر.

وقد يصاغ اسم الفاعل من (فَعِلَ) المكسور اللازم على (فَاعِلٍ)، وقياسه: (فَعِلٌ)، كـ(شَجٍ)، و(عَجِلٍ)، و(أَفْعَل) و(فَعْلَان)، كـ(الأَشْنَبِ) -بالنون- و(الجَذْلَانِ)، ومنه قول الشاعر:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

الشَّاهد: (جَازِعٌ، وفَارِحُ)، وكان القياس: (جَزِعٌ، وفَرِحٌ)، وقول الآخر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

الشَّاهد: (ثَاقِلًا). وكذا يجوز أن تقول: (زَيدٌ جَابِنٌ اليَومَ)، أي: جَبَانٌ، من (فَعُلَ) المضموم، بل كون اسم الفاعل من الثلاثي مطلقًا على (فَاعِلٍ) هو الأصل، ويُسمَّى غيره: (صِفَة مُشَبَّهَة بِهِ)، ولهذا كثر مجيئه أيضًا من (فَعُلَ) -بالضم- و(فَعِلَ) -بالكسر- اللازم على (فَاعِلٍ)، كما سبق في (عَاقِرٍ)، و(فَاجِرٍ)، و(فَارِسٍ) وأخواتها، وفي (فَانٍ)، و(رَاضٍ)، و(رَاغِبٍ)، و(رَاهِبٍ) وأخواتها.

ولما أنهى الناظم الكلام على بناء اسم الفاعل من الثلاثي أشار إلى بنائه مما زاد عليه، فقال:

٥٨- وَبِاسْمِ فَاعِلِ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ جِئ
وَزْنَ المُضَارِعِ لَكِنْ أَوَّلًا جُعِلَا

٥٩- مِيمٌ تُضَمُّ ....

الشَّرح: أي: ويُجاءُ ببناء اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي المزيد -رباعيًّا كان، أو خماسيًّا، أو سداسيًّا- على وزن مضارعه، لكن يُجعَل في أوله مكانَ حرف المضارعة ميمٌ مضمومةٌ، سواء أكان أول مضارعه مضمومًا، أو مفتوحًا، وذلك نحو: (أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ)، و(دَحْرَجَ يُدَحرِجُ فهو مُدَحرِجٌ)، و(انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ فهو مُنْطَلِقٌ)، و(اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ فهو مُسْتَخْرِجٌ).

ثم لما أنهى الكلام على بناء اسم الفاعلين من الثلاثيِّ وغيره أشار إلى بناء اسم المفعولين، وبدأ بغير الثلاثي استطرادًا فقال:

....................وَإِنْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ
فَتَحْتَ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ..............

الشَّرْحُ: أي: وإذا فتحت ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي المزيد صار اسم مفعول منه، كـ(المُكْرَمِ)، و(المُنْطَلَقِ بِهِ)، و(المُسْتَخْرَجِ). ثم أشار إلى بناء اسم المفعول القياسيِّ من الثلاثي بقوله:

....وَقَدْ حَصَلَا

٦٠- مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ بِالمَفْعُولِ مُتَّزِنَا ....

الشَّرْحُ: أي: وقد حصل بناءُ اسم المفعول من الفعل الثلاثي متَّزنًا على وزن (مَفْعُولٍ)، كـ(مَفْرُوحٍ بِهِ)، و(مَشْرُوبٍ)، و(مَضْرُوبٍ)، ومنه: ﴿وَٱلطُّورِ * وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ * وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ * وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ * وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾[الطور:١-٦]، وهذا هو الوزن القياسي فيه.[1]

وأما غير المقيس فأشار إليه بقوله:

.... وَمَا أَتَى كـ(فَعِيلٍ) فَهْوَ قَدْ عُدِلَا

٦١- بِهِ عَنِ الأَصْلِ.............................

الشَّرْحُ: أي: وما أتى من الأبنية على وزن (فَعِيلٍ) دالًّا على اسم المفعول من الثلاثيِّ فهو معدول به عن الأصل القياسي الذي هو وزن (مَفْعُول)، وذلك

(١) تنبيه: لا فرق في ذلك بين الصحيح منه والمعتل، إلَّا أن معتلَّ العين واللام -كـ(قَالَ)، و(بَاعَ)، و(دَعَا)، و(رَمَى)- يتغيَّر وزنه لعلة تصريفية، فيقال فيها: (المَقُولُ)، و(المَبِيعُ)، و(المَدْعُوُّ)، و(المَرْمِيُّ)، وتميمٌ يصحِّحون معتل العين بالياء، فيقولون: (مَبْيُوعٌ)، و(مَكْيُولٌ)، و(مَخْيُوطٌ)، بخلاف ما عينه واو؛ لثقل الضمة على الواو.

نحو: (كَحَلْتُهُ فهو كَحِيلٌ)، و(قَتَلْتُهُ فهو قَتِيلٌ). ولما كان وزن (مَفْعُولٍ) مقيسًا، و(فَعِيلٍ) كثيرًا، وبقيت أوزان وردت بقلةٍ أشار إليها بقوله:

..................وَاسْتَغْنَوْا بِنَحْوِ: (نَجًا)

وَ(النِّسْيِ) عَنْ وَزْنِ (مَفْعُولٍ) وَمَا عَمِلَا

الشَّرْح: أي: أنَّهم ربَّما استغنوا عن وزن (مَفْعُولٍ) بوزن (فَعَلٍ) محرَّكًا، أو بوزن (فِعْلٍ) بكسر الفاء وسكون العين، فالأول كـ(القَنَصِ) -بفتح القاف والنون- بمعنى: الصَّيْد المَقنُوص، و(النَّقَضِ) -بضاد معجمة- بمعنى: البِنَاء المَنقُوضِ، ومثله: (النَّجَا) -بالجيم- بمعنى: المَنْجُوِّ، يقال: (نَجَوْتُ الجِلْدَ عَنِ الشَّاةِ -بمعنى: سَلَختُه- فهو مَنْجُوٌّ، ونَجًا). والثاني كـ(الذِّبْحِ) بمعنى: المَذبُوح، و(الطِّحْنِ) بمعنى: المَطحُون، ومنه: (النِّسْيُ) بمعنى: المَنْسِيِّ، ومنه: ﴿وَكُنتُ نِسْيًا مَّنسِيًّا﴾[مريم:٢٣].

وقد يرد أيضًا لفظُ المصدر بمعنى المفعول، كـ(اللَّفْظِ)، و(الصَّيْدِ)، و(الخَلْقِ) بمعنى: المَلفُوظ، والمَصِيد، والمَخلُوق.

ثم أشار بقوله: (وَمَا عَمِلَا): إلى أنَّ ما أتى سماعيًّا نائبًا عن وزن (مَفعُولٍ) فهو إنما ينوب عنه في الدلالة فقط أي: في المعنى، لا في العمل؛ لكونه فرعًا، والفروع لا تعمل عمل الأصل؛ فلا يقال: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نِقْضٍ بِنَاؤُهُ)، و(ذِبْحٍ كَبْشُهُ)، كما يقال: (مَنْقُوضٌ بِنَاؤُهُ)، و(مَذْبُوحٌ كَبْشُهُ).

بَابُ أَبْنِيَةِ المَصَادِرِ

أي: من الثلاثي وغيره، وهي على قسمين: **قِيَاسي**: وهو ثلاثة عشر وزنًا، **وسَمَاعِي**: وهو خمسة وثلاثون وزنًا، وقد بدأ الناظم ﷺ بمصادر الثلاثي مجملةً: السَّماعيِّ منها والقياسي، ثم بيَّن القياسيَّ منها، ثم عقد فصلًا لمصادر غير الثلاثي. أما مصادر الثلاثيِّ مجملة فقد أشار إليها بقوله:

٦٢- وَلِلْمَصَـــــــــادِرِ أَوْزَانٌ أُبَيِّنُهَــــــــا
فَلِلثُّلَاثِـــــيِّ مَـــــا أُبْدِيـــــهِ مُنْـــــتَخِلَا

٦٣- (فَعْــلٌ، وَفِعْــلٌ، وفُعْــلٌ)، أَوْ بِتَــاءِ مُــؤَنْ
نَــــثٍ، أَوِ الْأَلِـــفِ المَقْصُـــورِ مُتَّصِـــلَا[1]

٦٤- (فَعْــلَانُ، فِعْــلَانُ، فُعْــلَانُ)................

الشرح: فيه أنَّ للمصادر أوزانًا كثيرة تزيد على المائة، ثلاثيةً كانت، أو غير ثلاثية، إلا أن الناظم أراد أن يبيِّنَ لنا أشهرَها وأصحَّها وأكثرَها استعمالًا، وهي ثمانية وأربعون بناءً:

١- (**فَعْلٌ**): كـ(ضَرَبتُ ضَرْبًا)، و(قَتَلتُ قَتْلًا)، وسيأتي أنه مقيس المعدَّى.

٢- (**فِعْلٌ**): وهو سماعيٌّ في (فَعَلَ) المفتوح، كـ(فَسَقَ فِسْقًا)، والمكسور، كـ(عَلِمَ عِلْمًا)، والمضموم، كـ(حَلُمَ حِلْمًا) إذا صفح وصبر على الإساءة.

٣- (**فُعْلٌ**): كـ(شَكَرَ شُكْرًا)، و(حَزِنَ حُزْنًا)، و(قَرُبَ قُرْبًا).

٤- (**فَعْلَةٌ**): كـ(تَابَ تَوْبَةً)، و(رَغِبَهُ رَغْبَةً)، و(بَهُجَ بَهْجَةً) إذا حَسُن.

---

(١) قوله: (أَوْ بِتَاءِ مُؤَنَّثٍ): أراد بذلك: (فَعْلَةٌ، و(فِعْلَةٌ)، و(فُعْلَةٌ)، وقوله: (أَوِ الْأَلِفِ المَقْصُورِ مُتَّصِلَا): أراد به: (فَعْلَى)، و(فِعْلَى)، و(فُعْلَى).

٥- (فِعْلَةٌ): بكسر الفاء، كـ(نَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً)، و(أَحِنَ إِحْنَةً).

٦- (فُعْلَةٌ): بضم الفاء، كـ(قَدَرَ قُدْرَةً)، و(حَرُمَ حُرْمَةً)، و(كَدِرَ كُدْرَةً).

٧- (فَعْلَى): بفتح الفاء، كـ(تَقَى اللهَ تَقوَى)، أصله: (وَقْوَى)؛ لأنه من: (وَقَى يَقِي)، قُلِبَت الواو تاءً كما قُلِبَت في (تِجاه)، أصلها: (وِجَاه).

٨- (فِعْلَى): بكسر الفاء، كـ(ذَكَرَ اللهَ ذِكْرَى) إذا أثنى عليه.

٩- (فُعْلَى): بضم الفاء، كـ(قَرُبَ إِلَيهِ قُربَى، ورَجَعَ إِلَيهِ رُجْعَى)، أي: رُجُوعًا.

١٠- (فَعْلَانٌ): نحو: (لَوَاهُ بِدَينِهِ لَيَّانًا) إذا مَطَلَهُ، و(شَنِئَهُ شَنْآنًا) إذا أبغَضَهُ.

١١- (فِعْلَانٌ): بكسر الفاء، كـ(حَرَمَهُ حِرْمَانًا) إذا مَنَعَه.

١٢- (فُعْلَانٌ): بضم الفاء، كـ(غَفَرَ لَهُ غُفْرَانًا)، و(كَثُرَ الشَّيءُ كُثْرَانًا).

فهذه اثنا عشر وزنًا كلُّها بسكون العين، ثم شرع في بيان محرَّك العين -وهي ستَّة وثلاثون بناءً- فقال:

.... وَنَحْوُ: (جَلَا
رِضًى، هُدًى، وَصَلَاحٍ)، ثُمَّ زِدْ (فَعِلَا

٦٥- مُجَرَّدًا، وَبِتَا التَّأْنِيثِ، ثُمَّ (فَعَا
لَةٌ)، وَبِالْقَصْرِ، وَ(الفَعْلَاءُ) قَدْ قُبِلَا

٦٦- (فِعَالَةٌ، وَفُعَالَةٌ)، وَجِيْءْ بِهِمَا
مُجَرَّدَينِ مِنَ التَّا، وَ(الفُعُولَ) صِلَا

٦٧- ثُمَّ (الفَعِيلُ)، وَبِالتَّا ذَانِ، وَ(الْفَعَلَا
نُ)، أَوْ كَـ(بَيْنُونَةٍ)، وَمُشْبِهِ (شُغُلَا)

٦٨- وَ(فُعْلَــلٌ، وَفَعُــولٌ) مَــعْ (فَعَالِيَــةٍ)
كَــذَا (فُعَيْلِيَــةٌ، فُعُلَّــةٌ، فَعَــلَى)

٦٩- مَــعْ (فَعَلُــوتٍ، فُعُــلَّى) مَــعْ (فُعَلْنِيَــةٍ)
كَــذَا (فُعُولِيَّــةٌ)، وَالْفَــتْحُ قَــدْ نُقِــلَا

١٣- (فَعَلٌ): بالتَّحريك، كـ(فَرِحَ فَرَحًا)، و(جَلِيَ رَأْسُهُ جَلًا) إذا انحصر شعر مقدَّم رأسِه، وأصله: (جَلَوٌ)، قُلِبَت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

١٤- (فِعَلٌ): بكسر ففتح، كـ(رَضِيَ رِضًا، وسَمِنَ سِمَنًا، وصَغُرَ صِغَرًا).

١٥- (فُعَلٌ): بضم ففتح، كـ(هَدَاهُ اللهُ هُدًى، وسَرَى سُرًى) إذا مشى ليلًا.

١٦- (فَعَالٌ): بفتحتَين، كـ(ذَهَبَ ذَهَابًا)، و(صَلُحَ الأَمْرُ صَلَاحًا).

١٧- (فَعِلٌ): بفتحٍ فكسر، كـ(كَذَبَ كَذِبًا)، و(ضَحِكَ ضَحِكًا).

١٨- (فَعِلَةٌ): بفتحٍ فكسر، كـ(سَرِقَ سَرِقَةً)، و(سَهِكَتْ يَدُهُ سَهِكَةً) إذا ظهرت منها رائحة كريهةٌ مِن أَكْلِ لحمٍ مُنْتِنٍ.

١٩- (فَعَالَةٌ): بفتحتين، كـ(شَجُعَ شَجَاعَةً، ورَجَحَ الشَّيءُ رَجَاحَةً) إذا ثقل.

٢٠- (فَعَلَةٌ): بفتحتين، كـ(غَلَبَهُ غَلَبَةً) إذا قهرَهُ، و(عَجِلَ عَجَلَةً) إذا أسرع.

٢١- (فَعْلَاءُ): بفتحٍ فسكونٍ، كـ(رَغِبَ إِلَيْهِ رَغْبَاءَ)، أي: رَغبَةً، و(رَهِبَ مِنْهُ رَهْبَاءَ) -أي: رَهْبَةً- إذا خاف منه.

٢٢- (فِعَالَةٌ): بكسر ففتح، كـ(تَجَرَ تِجَارَةً)، و(حَجَمَ حِجَامَةً).

٢٣- (فُعَالَةٌ): كـ(دَعَبَهُ دُعَابَةً) إذا مازَحه، و(خَفَرَ خُفَارَةً) إذا أجاره وحماه.

٢٤- (فِعَالٌ): كـ(فَرَّ فِرَارًا)، و(شَرَدَ شِرَادًا)، و(أَبَى إِبَاءً) إذا امتنع.

٢٥- (فُعَالٌ): بضم الفاء، كـ(سَعَلَ سُعَالًا)، و(زَكَمَ زُكَامًا).

٢٦- (فُعُولٌ): بضمتَين، كـ(قَعَدَ قُعُودًا)، و(جَلَسَ جُلُوسًا).

٢٧- (فَعِيلٌ): كـ(صَهَلَ الفَرَسُ صَهِيلًا، وذَمَلَ البَعيرُ ذَميلًا) إذا أَسرَعَ.

٢٨- (فُعُولَةٌ): كـ(صَعُبَ الأَمْرُ صُعُوبَةً)، و(سَهُلَ الأَمْرُ سُهُولَةً).

٢٩- (فَعِيلَةٌ): بفتحٍ فكسر، كـ(نَمَّ فِي الحَدِيثِ نَمِيمَةً) إذا أظهَرَهُ على وجه الإفساد، و(نَصَحَ لَهُ نَصِيحَةً) إذا أخلَصَ له المودَّة. وهذان الوزنان الأخيران هما المرادان بقوله: (وَبِالتَّا ذَانِ)، أي: وهذان الوزنان يكونان ملتبسَينِ بتاء التأنيث، أي: تقول فيهما: (فُعُولَةٌ) و(فَعِيلَةٌ).

٣٠- (فَعَلَانٌ): بفتحتَين، كـ(جَالَ الفَرَسُ فِي المِيدَانِ جَوَلَانًا) إذا طَافَ فيه، و(طَافَ بِالبَيتِ طَوَفَانًا) إذا دَارَ به.

٣١- (فَيْلُولَةٌ): بفتح الفاء وحذف العين، أصله: (فَيْعَلُولَةٌ)، كـ(بَانَ الشَّيءُ بَيْنُونَةً) إذا ظَهَرَ، أصله: (بَيَّنُونَة) بوزن (فَيْعَلُولَة)، فخُفِّفَ بحذف المُدغَم فيه، فصار: (بَيْنُونَةً) بوزن (فَيْلُولَةٍ)، ومثله: (كَانَ كَيْنُونَةً)، وهذا الوزن -أي: (فَيْلُولَة)- هو المراد بقوله: أَوْ كـ(بَيْنُونَةٍ)، فـ(أو) هنا بمعنى (الواو).

٣٢- (فُعُلٌ): بضمَّتين، كـ(شَغَلَهُ بِكَذَا شُغُلًا) إذا جعله مشغولًا به، وإليه أشار بقوله: وَمُشْبِهِ (شُغُلَا).

٣٣- (فُعْلَلٌ): بضمٍّ مع فتح الثالث وضمِّه، أي: بجواز الوجهين في اللام، كـ(سَادَقَوْمَهُسُؤْدَدًا، وسُؤْدُدًا، وعَاطَتِ النَّاقَةُ أُعْطَطًا، وأُعْطُطًا) إذا اشتهت الفحل.

٣٤- (فَعُولٌ): كـ(وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا) إذا اشتعلت، و(قَبِلَ البَيْعَ قَبُولًا).

٣٥- (فَعَالِيَةٌ): بفتح الفاء مع تخفيف الياء، كـ(كَرِهَ الشَّيْءَ كَرَاهِيَةً)، و(طَمِعَ فِيهِ طَمَاعِيَةً) إذا رَغِبَ فيه، و(عَلَنَ الأَمْر عَلَانِيَةً) إذا ظَهَر.

٣٦- (فُعَيْلِيَةٌ): بضم الفاء مخففًا، كـ(وَلَدَتِ المَرْأَةُ وُلَيْدِيَةً)، أي: وِلَادَةً[1].

---

(١) وهو المذكور بقولـه: كَذَا (فُعَيْلِيَةٌ)، أي: وزن (فُعَيْلِيَة) كائن كهذا المذكور في كونه من أوزان =

٣٧- (فُعُلَّةٌ): بضم الفاء والعين، مع تشديد اللام المفتوحة، كـ(غَلَبَهُ غُلُبَّةً)، أي: غَلَبَةً، بالتَّحريك.

٣٨- (فَعَلَى): بفتحات مخفَّفًا، كـ(جَمَزَتِ النَّاقَةُ جَمَزَى) إذا أسرعَت، و(مَرِضَتِ الدَّابَّةُ مَرَضَى)، أي: مَرَضًا.

٣٩- (فَعَلُوتٌ): بفتح الفاء والعين معًا، نحو: (رَغِبَ رَغَبُوتًا)، و(رَهِبَ رَهَبُوتًا)، و(رَحِمَ رَحَمُوتًا)، أي: رَغْبَةً، ورَهْبَةً، ورَحْمَة.

٤٠- (فُعُلَّى): بضمتَين مع تشديد اللام، نحو: (غَلَبَهُ غُلُبَّى)، أي: غَلَبَةً.

٤١- (فُعَلْنِيَةٌ[1]): بضم الفاء، وفتح العين، وسكون اللام، وكسر النون، وتخفيف الياء، نحو: (سَحَفَ رَأْسَهُ -بالمهملتين- سُحَفْنِيَةً)، أي: حَلَقَهُ.

٤٢- (فُعُولِيَّةٌ): بتشديد الياء مع ضم الفاء وفتحها، وهو معنى قوله: (وَالْفَتْحُ قَدْ نُقِلَا)، وذلك نحو: (خَصَّهُ بِالأَمْرِ خُصُوصِيَّةً، وخَصُوصِيَّةً).

ولـمَّا فرغ من المصادر الغير ميميَّة المسمَّاة عند بعضهم بـ(المَصَادِرِ العَادِيَّة) -وهي اثنان وأربعون وزنًا- شرع في ذكر المصادر المِيمِيَّة وهي ستة، فقال:

٧٠- وَ(مَفْعَـلٌ، مَفْعِـلٌ، وَمَفْعُـلٌ)، وَبِتَـا الـتْـ
تَأْنِيـثِ فِيهَـا، وَضَـمٌّ قَلَّـمَا حُمِـلَا

٤٣- (مَفْعَلٌ): بفتح فسكون ففتح، كـ(ذَهَبَ مَذْهَبًا)، و(خَرَجَ مَخْرَجًا).

٤٤- (مَفْعِلٌ): بفتح فسكون فكسر، كـ(وَعَدَ مَوْعِدًا)، و(وَثِقَ مَوْثِقًا).

٤٥- (مَفْعُلٌ): بفتح فسكونٍ فضم، كـ(هَلَكَ مَهْلُكًا)، و(كَرُمَ مَكْرُمًا).

٤٦- (مَفْعَلَةٌ): بفتح الأول والثالث، وهو المراد بقوله: (وَبِتَا التَّأْنِيثِ فِيهَا)،

= مصادر الثلاثي.

(١) وهو المذكور بقوله: مَعْ (فُعَلْنِيَةٍ)، أي: حالة كون (فُعُلَّى) مع (فُعَلْنِيَةٍ) في عدِّه من مصادر الثلاثي.

كـ(ضَرَبَ مَضْرَبَةً)، أي: ضربًا.

٤٧- (مَفْعِلَةٌ): بفتح الأول وكسر الثالث، كـ(وَعَدَ مَوْعِدَةً)، أي: وَعْدًا.

٤٨- (مَفْعُلَةٌ): بفتح الأول وضم الثالث، كـ(قَدَرَ عَلَيهِ مَقدُرَةً)، أي: قُدرَةً، و(كَرُمَ مَكْرُمَةً)، أي: كَرَمًا.

وقوله: (وَضَمٌّ قَلَّمَا حُمِلَا): أي: قَلَّ حَمْلُ ونَقلُ ضَمِّ عينِ (مَفعُلٍ)، سواء كان بالتاء، أم لا، فيُقتَصَر فيه على السماع.

فهذه مصادر الثلاثي مجملةً: السَّماعيُّ منها والقياسي. ثم شرع في بيَان القياسي منها فقال:

٧١- (فَعْـلٌ) مَقِيسُ المُعَـدَّى، وَ(الفُعُـولُ) لِغَيْـ ـرِهِ سِـوَى فِعْـلِ صَـوْتٍ ذَا (الفُعَـالُ) جَـلَا

الشَّرح: أي: أن قياس المصدر من الفِعلِ الثلاثي المعدَّى أن يكون على (فَعْلٍ) بفتح الفاء وسكون العين، وشمل ذلك المعدَّى من (فَعَلَ) المفتوح، و(فَعِلَ) المكسور، نحو: (ضَرَبَهُ ضَرْبًا)، و(فَهِمَهُ فَهْمًا).

وأما غير المعدَّى -أي: اللَّازم، وهو المراد بقوله: (وَ(الفُعُولُ) لِغَيْرِهِ)- فقياس مصدره أن يكون على (فُعُولٍ)، كـ(قَعَدَ قُعُودًا)، و(جَلَسَ جُلُوسًا)، إلا ما دلَّ منه على صوت، فقياس مصدره على (فُعَالٍ)، (صَرَخَ صُرَاخًا)، و(بَكَى بُكَاءً)، وهو المراد بقوله: (سِوَى فِعْلِ صَوْتٍ...)، ومعنى (جَلَا): ظَهَرَ.

وأما مصدر (فَعِلَ) المكسور اللازم -وهو الرَّابع- فذكره بقوله:

٧٢- وَمَـا عَـلَى (فَعِـلَ) اسْـتَحَقَّ مَصْـدَرُهُ إِنْ لَمْ يَكُـنْ ذَا تَعَـدٍّ كَوْنَـهُ (فَعَـلَا)

الشَّرْح: أي: وما كان من الثلاثي على (فَعِلَ) -بكسر العَين- فقياس مصدره إن لم يكن معدًّى أن يكون على (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين معًا، سواء أكان صحيحًا، كـ(فَرِحَ فَرَحًا)، أو معتلًّا، كـ(جَوِيَ جَوًى) بالجيم -**والجوى**: وَجَعُ الجَوفِ- أو مضاعفًا، كـ(شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا)، أي: فسَدَت.

وأما مصدر (فَعُلَ) المضموم -وهو الخامس والسادس- فأشار إليه بقوله:

٧٣- وَقِسْ (فَعَالَةً) اوْ (فُعُولَةً) لـ(فَعُلْـ ـتَ) كَـ(الشَّجَاعَةِ) وَالجَارِي عَلَى (سَهُلَا)

الشَّرْح: أي: وَقِسْ (فَعَالَةً) -بالفتح- أو (فُعُولَةً) -بالضم- مصدرَ (فَعُلَ) بالضم، كـ(الشَّجَاعَةِ) في (شَجُعَ)، و(السُّهُولَةِ) في (سَهُلَ). ثم أشار بقوله:

٧٤- وَمَا سِوَى ذَاكَ مَسْمُوعٌ..................

إلى أنَّ هذه الستة الأوزان التي ذكرها -وهي (فَعْلٌ) بالفتح، و(الفُعُولُ)، و(الفُعَالُ) بضمِّهما، و(الفَعَلُ) محرَّكًا، و(الفَعَالَةُ)، و(الفُعُولَةُ)- مَقِيسَةٌ، وسائر أوزان المصادر السابقة سماعية؛ فيُحفَظ المسموع ولا يقاس عليه. ثم أشار بقوله:

........................وَقَدْ كَثُرَ (الْـ ـفَعِيلُ) فِي الصَّوْتِ......................

إلى ما ذكرناه قبل من أنَّ شرطَ اطِّراد (فُعُولٍ) -بالضم- في (فَعَلَ) المفتوح اللَّازم: ألَّا يكون فِعلَ صَوتٍ، وأن فِعلَ الصوت مصدره: إمَّا (الفُعَالُ) بالضم -وقد سبق كما في قوله: (سِوَى فِعْلِ صَوْتٍ...)- أو (الفَعِيلُ) وهو هذا، نحو: (ضَجَّ ضَجِيجًا)، و(أَجَّتِ النَّارُ أَجِيجًا)، و(حَنَّ حَنِينًا)، و(هَرَّ الكَلْبُ هَرِيرًا)، و(فَحَّتِ الأَفعَى فَحِيحًا)، و(زَأَرَ الأَسَدُ زَئِيرًا)، و(نَهَقَ الحِمَارُ نَهِيقًا)، و(نَعَقَ

الغُرَابُ -بالمعجمة- نَغِيقًا)، و(صَهَلَ الفَرَسُ صَهِيلًا)، و(زَفَرَ زَفِيرًا).

وإنَّما قال: (وَقَدْ كَثُرَ (الْفَعِيلُ) فِي الصَّوْتِ)؛ لأنه قد سبق أن قياس فِعْلِ الصَّوت (الفُعَالُ) بالضم.

وقد أشار بقوله:

......................وَالـدَّاءُ الْمُمِـضُّ جَـلَا

٧٥- مَعْنَــاهُ وَزْنُ (فُعَــالٍ) فَلْــيُقَسْ.............

إلى ما ذكرناه قبل من أنَّ شرطَ اطراد (فُعُولٍ): ألَّا يكون فِعلَ داء، فإن كان فِعلَ داءٍ فقياسه (فُعَالٌ) بالضم، نحو: (سَعَلَ سُعَالًا، وعَطَسَ -بالمهملة- عُطَاسًا، وزَكَمَ زُكَامًا) بالزاي. ومعنى قوله: (الْمُمِضُّ): الموجع. وكذا أشار بقوله:

...................................وَلِـذِي

فِـــرَارٍ اوْ كَفِـــرَارٍ بِ(الْفِعَـــالِ) جِـــلَا

إلى ما ذكرناه أيضًا من أنَّ شرطَ اطِّرادِ (فُعُولٍ) فيه: ألَّا يكون فِعلَ فِرارٍ أو شبهه، فإن كان كذلك فلمصدره (الفِعَالُ) بالكسر، نحو: (شَرَدَ شِرَادًا، وفَرَّ فِرَارًا، وأَبَقَ إِبَاقًا)، والمراد بشبهه: ما يدلُّ امتناع، كـ(أَبَى إِبَاءًا، ونَفَرَ نِفَارًا، وجَمَحَ جِمَاحًا). وقوله: (جِلَا): بالقصر والمد، أي: وضوح وظُهور. وكذا أشار بقوله:

٧٦- (فَعَالَــــةٌ) لِخِصَـــالٍ وَ(الْفِعَالَـــــةَ) دَعْ

لِحِرْفَـــــةٍ أَوْ وِلَايَـــــةٍ وَلَا تَهِــــــلَا

إلى ما ذكرناه أيضًا من أن شرط اطراد (الْفُعُولِ) فيه: ألا يُصَاغَ من فِعلِ حرفةٍ أو وِلايَة، فإن كان كذلك فقياس المصدر منه: (الفِعَالَة) بالكسر، نحو:

(كَتَبَ كِتَابَةً)، و(تَجَرَ تِجَارَةً)، و(وَلِيَ وِلَايَةً)، و(وَزَرَ وِزَارَةً)، و(أَمَرَ إِمَارَةً).[(١)]

ومعنى قوله: (وَلَا تَهِلَا): أي: لا تنسَ ما ذكرته لك. ثم لـما أنهى الـكَلَام على مصادر الثلاثي إجمالًا وتفصيلًا أتبعها بذكر نوعٍ منها فقال:

٧٧- لِمَـــرةٍ (فَعْلَـــةً)، وَ(فِعْلَـــةً) وَضَـــعُوا
لِهَيْئَـــةٍ -غَالِبًـــا- كَ(مِشْـــيَةِ الخُـــيَلَا)

الشَّرح: أي: أنَّهم وضعوا لِلدَّلالةِ على المَرَّة الواحدة من مصدر الثلاثي المجرد: (فَعْلَة) بفتح الفاء، وللدلالة على الهيئة منه: (فِعْلَة) بكسرها، لازمًا كان الفعل أو متعديًا، مفتوحَ العَينِ أو مكسورَها:

أَمَّا المَرَّةُ: فنحو: (جَلَسَ جَلْسَةً)، و(ضَرَبَ ضَرْبَةً)، أي: واحدة منه، وكذا: (فَرِحَ فَرْحَةً)، و(شَرِبَ شَرْبَةً). **وأَمَّا الهَيْئَةُ** -وهي: الحالة التي يكون عليها الفاعل حال مباشرته للفعل- فنحو: (جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَةً)، و(رَكِبَ الرِّكْبَةَ)، و(مَشَى مِشْيَةَ الخُيَلَاءِ)، و(سَارَ فِي قَومِهِ سِيرَةً حَسَنَةً).

وأشار بقوله: (غَالِبًا): إلى ما شذَّ من قولهم: (لَقِيتُهُ لِقَايَةً)، و(أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً)، والقياس: (لَقْيَة)، و(إِتْيَة)، بالفتح في المَرَّة، وبالكسر في الهيئة.

فَصْلٌ فِي مَصَادِرِ مَا زَادَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ

وهي سبعة أنواع: **سُدَاسِيٌّ**: ولا يكون إلا مبدوءًا بهمزة الوصل كـ(اسْتَخْرَجَ)، **وخُمَاسِيٌّ مَبدُوءٌ بِهَا**: كـ(انْطَلَقَ)، و(اقْتَدَرَ)، **أو بِالتَّاءِ**: كـ(تَدَحْرَجَ)،

(١) ذكر ابن الناظم أن هذا البيت إعادة محضة، وذكر الشارح أن هذا ليس بإعادة، وإنما أراد هنا أن يبيّن أن أفعال الخِصَال من أيِّ فِعلٍ كانت تُصَاغُ على (فَعَالَة)، كـ(ظَرُفَ ظَرَافَةً)، و(فَطُنَ فَطَانَةً)، و(غَبِيَ غَبَاوَةً)، ونحو ذلك، وقد صرَّح بغير ذلك غيره. "حاشية ابن حمدون على شرح بحرق" (٧٣) ط: (المكتبة العصرية).

ورُبَاعِيٌّ مجرَّدٌ: كـ(دَحْرَجَ)، أو **مِنْ مَزِيدِ الثُّلاثِيِّ**: وهو إما **بِهمْزَةِ قَطْعٍ**: كـ(أَكْرَمَ)، **أو بِالتَّضْعِيفِ**: كـ(قَطَّعَ)، **أو بِأَلِفٍ بَيْنَ فَائِهِ وعَيْنِه**: كـ(قَاتَلَ).

ولكل من هذه الأنواع مصدر مَقِيسٌ لا يتوقف على سماعٍ، وما سُمِعَ له من غير القياسي حُفِظ ولم يُقَسْ عليه.

وقد ذكر الناظم من هذه الأنواع ستة وأَهمَلَ الرُّباعِيَّ المبدوء بهمزة القطع الصحيح العين، كـ(أَكْرَمَ)، وبدأ بالمبدوء بهمزة الوصل سداسيًّا وخماسيًا، فقال:

٧٨- **بِكَسْرِ ثَالِثِ هَمْزِ الْوَصْلِ مَصْدَرُ فِعْـ ـلٍ حَازَهُ مَع مَدِّ مَا الأَخِيرُ تَلَا**

الشرح: أي: بناء المصدر من كل فِعلٍ حاز همزة الوصل -خماسيًّا كـ(انْطَلَقَ)، أو سداسيًّا كـ(اسْتَخْرَجَ)- يكون بكسر ثالثِهِ، كالطاء من (انْطَلَقَ)، والتاء من (اسْتَخْرَجَ)، مع مدِّ الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير، وهو اللام -مثلًا- من (انْطَلَقَ)، والرَّاء من (اسْتَخْرَجَ).

والمراد بمده: إشباع فتحتِه حتى يتولَّدَ منها ألف، فيصير: (انْطِلَاقًا)، و(اسْتِخْرَاجًا)، ومثله: (اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا)، و(احْمَرَّ احْمِرَارًا) في الخماسي، وكذلك: (احْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا)، و(احْمَارَّ احْمِيرَارًا)، و(احْلَوْلَى احْلِيلَاءً) في السُّداسي. ثم أشار إلى النوع الثالث -وهو مصدر الخماسي المبدوء بالتاء- بقوله:

٧٩- **وَاضْمُمْهُ مِنْ فِعْلٍ التَّا زِيدَ أَوَّلُهُ وَاكْسِرْهُ سَابِقَ حَرْفٍ يَقْبَلُ الْعِلَلَا**

الشرح: أي: واضمم ما قبل الأخير إذا بَنَيتَ المصدر من فِعلٍ زيدتِ التاء في أوَّل ماضيه إن كان صحيح اللام، كـ(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا)، و(تَغَافَلَ تَغافُلًا)،

و(تَكَلَّمَ تَكَلُّمًا)، فإن زيدت التاء في أوَّله وهو معتل اللَّام فاكسر ما قبل آخره، كـ(تَسَلْقَى تَسَلْقِيًا)، و(تَوَلَّى تَوَلِّيًا).

ثم أشار إلى النوع الرابع -وهو مصدر الرباعي المجرد- بقوله:

٨٠- لِـ(فَعْلَـــلَ) ائْـــتِ بِـ(فِعْـــلَالٍ) وَ(فَعْلَلَـــةٍ)

....

الشَّرْح: أي: وائتِ بوزن المصدر من (فَعْلَلَ) -وهو الرباعي المجرد، كـ(دَحْرَجَ)- على (فِعْلَالٍ) بكسر الفاء، أو (فَعْلَلَةٍ) بفتحها، كـ(دِحْرَاج، ودَحْرَجَةٍ)، ومثله: (زَلْزَلَ زِلْزَالًا، وزَلْزَلَةً) في المضاعَف، و(حَوْقَلَ الرَّجُلُ حِيقَالًا، وحَوْقَلَةً) -في المزيد الملحق بـ(فَعْلَلَ)- إذا أَسنَّ وضعُف عن الجِماع، و(سَرْهَفْتُ الصَّبِيَّ سِرْهَافًا، وسَرْهَفَةً) إذا غَذَّيتَه الأغذيةَ الطيِّبة.

ثم أشار إلى النوع الخامس -وهو مصدر الرباعيِّ الذي هو من مزيد الثلاثي بالتضعيف- بقوله:

....

وَ(فَعَّـلَ) اجْعَـلْ لَـهُ (التَّفْعِيـلَ) حَيْـثُ خَـلَا

٨١- مِـــنْ لَامٍ اعْتَـــلَّ لِلْحَاوِيـــهِ (تَفْعِلَـــةً)

الْـــزَمْ وَلِلْعَـــارِ مِنْـــهُ رُبَّـــمَا بُـــذِلَا

الشَّرْح: أي: اجعَل مصدرَ (فَعَّلَ) المضعَّف (التَّفْعِيلَ)، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، و﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب:٥٦]، وهذا إذا كان صحيح اللام، فإن كان معتلَّها فالْـزَمْ في مصدره (التَّفْعِلَة)، نحو: (زَكَّى

تَزْكِيَةً)، و(صَلَّى اللَّحْمَ تَصْلِيَةً)، أي: شَوَاهُ، وهذا هو القياس فيهما.

وربَّما جاء على غيره، فيُحفَظ، فمن ذلك أنهم ربَّما شبهوا الصحيح منه بالمعتل، فقالوا في مصدر الصحيح أيضًا: (تَفْعِلَةً)، وإليه أشار بقوله: (**وَلِلْعَارِ مِنْهُ رُبَّمَا بُذِلَا**)، أي: ربَّما بذلوا وأعطَوا وزن (تَفْعِلَة) لـ(فَعَّلَ) العاري عن اللام المعتلة، نحو: (بَصَّرَهُ تَبْصِرَةً، وذَكَّرَهُ تَذْكِرَةً)، والقياس: (تَبصِيرًا، وتَذْكِيرًا).

تَنبِيهَان:

الأول: لما كان للمهموز شبهٌ بالصحيح من وجه وبالمعتل من وجه اطَّرد في مصدره (التَّفْعِيل) و(التَّفْعِلَة) معًا، ولم يذكر ذلك الناظم، نحو: (جَزَّأَهُ تَجْزِيئًا، وتَجْزِئَةً)، و(خَطَّأَهُ تَخْطِيئًا، وتَخْطِئَةً).

الثاني: لم يذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ تعالى تشبيه المعتل بالصحيح، عكس ما ذكره؛ لأنهم ربَّما بذلوا (التَّفْعِيلَ) للمعتل، كقول الشاعر:

بَاتَـــتْ تُنَـــزِّي دَلْوَهَـــا تَنْزِيَّـــا

وقياسه: (تَنْزِيَةً). ومراده أيضًا المقيس، دون السماعي، ومن ذلك: مجيء مصدر (فَعَّلَ) الصحيح على (فِعَّالٍ) بكسر الفاء مضعفًا، نحو: (كَذَّبَ كِذَّابًا)، وعلى (تَفْعَالٍ) بفتح التاء مخففًا إذا قصدوا الدلالة على الكثرة، نحو: (طَوَّفَ تَطْوَافًا)، و(سَيَّرَ تَسْيَارًا)، وقد ذكره الناظم رَحِمَهُ اللهُ مع غيره فقال:

٨٢- **وَمَـــنْ يَصِـــلْ بِـ(تِفِعَّـــالٍ) (تَفَعَّـــلَ) وَ(الْــ ـــفِعَّالِ) (فَعَّـــلَ) فَاحْمَـــدْهُ بِـــهَا فَعَـــلَا**

٨٣- **وَقَـــدْ يُجَـــاءُ بِـ(تَفْعَـــالٍ) لِـ(فَعَّـــلَ) فِي تَكْثِـــيرِ فِعْـــلٍ كَـ(تَسْـــيَارٍ) وَقَـــدْ جُعِـــلَا**

٨٤- مَـــــا لِلثُّلَاثِــــيِّ (فِعِّـــيلَى) مُبَالَغَـــــةً
وَمِــنْ (تَفَاعَــلَ) أَيْضًــا قَــدْ يُــرَى بَــدَلَا

٨٥- وَبِـ(الْفُعَلِّيلَـــةِ) (افْعَلَـــلَّ) قَــدْ جَعَلُـــوا
مُسْـــتَغْنِيًا لَا لُزُومًـــا فَـــاعْرِفِ المُـــثُلَا

الشَّرْحُ: أي: أن ما مضى من المصادر المقيسة قد يَشرَكُها غيرها، فيُحفَظ ذلك ولا يُقاسُ عليه، فمن ذلك قولهم في (تَفَعَّلَ): (تِفِعَّالًا)، كـ(تَمَلَّقَ تِمِلَّاقًا)، كما قد نبَّهنا عليه في موضعه، وفي (فَعَّلَ) المضعَّف: (فِعَّالًا)، نحو: (كَذَّبَ كِذَّابًا)، وإنما قال (يَصِلْ)؛ لأن المصدر يُوصَل بفعله عند تصريفه، وعلى هذا: فصواب العبارة: وَمَنْ يَصِلْ (تِفِعَّالًا) بـ(تَفَعَّلَ)، فانعكس على الناظم.

وكذا قالوا في مصدر (فَعَّلَ) المضعَّف: (تَفْعَالًا) أيضًا؛ للدلالة على الكثرة، كـ(طَوَّفَ تَطْوَافًا)، وقد نبَّهنا على ذلك قريبًا. ومن ذلك أنه يجيء مصدر الثلاثي على (فِعِّيلَى) بكسر الفاء والعين المشددة؛ للدلالة على المبالغة، نحو: (خَصَّهُ بِالشَّيءِ خِصِّيصَى)، و(حَثَّهُ عَلَى الأَمْرِ حِثِّيثَى)، وربَّما جاء ذلك في مصدر (تَفَاعَلَ) -وهو من الخماسي المبدوء بالتاء- بدلًا عن مصدره وهو (التَّفَاعُل)، كقولهم: (تَرَامَى القَومُ رِمِّيًّا)، بدل من (تَرَامِيًا).

ومن ذلك قولهم في مصدر (افْعَلَلَّ) من السداسيِّ المبدوء بالهمزة: (فُعَلِّيلَةٌ)، كـ(اقْشَعَرَّ جِلْدُهُ قُشَعْرِيرَةً)، و(اطْمَأَنَّ قَلْبُهُ طُمَأْنِينَةً)، وقد سبق أن قياس مصدره: (الافْعِلَّالُ) بكسر ثالثه ومد ما قبل آخره، كـ(اقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا)، و(اسْتَقَرَّ اسْتِقْرَارًا)، و(اطْمَأَنَّ اطْمِئْنَانًا)، وقد سبق أيضًا التنبيه على هذا.

وأشار بقوله: (مُسْتَغْنِيًا لَا لُزُومًا): إلى أن ذلك إنما جاءوا به على سبيل

النيابة عن المصدر المقيس، لا على سبيل اللزوم والاطِّراد. وقوله: (**فَاعْرِفِ الْمُثُلَا**): بضم الميم، جمع (مِثَالٍ)، أي: فاعرف المقيس منها المطَّرد من السماعيِّ المحفوظ؛ لتميِّز بينهما. ثم أشار إلى النوع السادس -وهو مصدر الرباعي الذي هو من مزيد الثلاثي، بزيادة ألفٍ بين فائه وعينه- بقوله:

٨٦- **لِـ(فَاعَـلَ) اجْعَـلْ (فِعَـالًا) أَوْ (مُفَاعَلَـةً)**
وَ(فِعْلَـةٌ) عَـنْهُمَا قَـدْ نَـابَ فَاحْتُمِـلَا

الشَّرْح: قوله: **لِـ(فَاعَلَ)...أَوْ (مُفَاعَلَةً)**: فيه أنَّ لِـ(فَاعَلَ) مصدرَين مقيسَين، وهما: (**الفِعَالُ**) بكسر الفاء مخففًا، و(**المُفَاعَلَةُ**)، نحو: (قَاتَلَهُ قِتَالًا، ومُقَاتَلَةً)، و(جَادَلَهُ جِدَالًا، ومُجَادَلَةً). ثم أشار إلى غير المقيس في (فَاعَلَ) بقوله: (**وَ(فِعْلَةٌ) عَنْهُمَا...**): أي: أنَّ (فِعْلَةً) -بكسر الفاء- قد تنوب عن (الفِعَالِ) و(المُفَاعَلَةِ) في (فَاعَلَ)، نحو: (مَارَاهُ مُمَارَاةً، ومِرَاءً، ومِرْيَةً) أيضًا، **والمِرْيَةُ**: الشَّكُّ.

٨٧- **مَـا عَيْنُـهُ اعْتَلَّـتِ (الإِفْعَـالُ) مِنْـهُ وَ(الِاسْـ**
ـتِفْعَالُ) بِالتَّـا، وَتَعْـوِيضٌ بِهَـا حَصَـلَا

٨٨- **مِـنَ الْمُـزَالِ وَإِنْ تُلْحَـقْ بِغَيْرِهِمَـا**
تَـبِنْ بِهَـا مَـرَّةً مِـنَ الَّـذِي عُمِـلَا

٨٩- **وَمَـرَّةُ المَصْـدَرِ الَّـذِي تُلَازِمُـهُ**
بِـذِكْرِ وَاحِـدَةٍ تَبْـدُو لِمَـنْ عَقَـلَا

الشَّرْح: قوله: (**مَا عَيْنُهُ اعْتَلَّتِ...مِنَ الْمُزَالِ**): أشار به إلى نوعين من مصادر مُعَلِّ العين، وهما: (**الإِفْعَالُ، والِاسْتِفْعَالُ**)، أي: فإنهما كنظيرهما من الصحيح، إلَّا أنهما زِيدَت عليهما تاء التأنيث عِوَضًا عن عينهما المُزالَة لالتقاء الساكنين.

أما (الإِفْعَالُ): فهو المصدر الرباعيُّ المزيد فيه همزة القطع، وهو النوع السابع، وقد ذكرنا أن الناظم ﵀ قد ذَهَل عن ذكر مصدره الصحيح، وقياسه إن كان صحيح العين (الإِفْعَالُ)، كـ(أَكْرَمَ إِكْرَامًا)، فإن كان معلًّها -كـ(أَعَانَ)، و(أَقَامَ) جاء المصدر منه أيضًا على قياس الصحيح، لكن تسقط العين في مصدره لالتقاء الساكنين، وهما: الألف المبدلة عن عينه، وألف (الإِفْعَالِ) المزيدةُ بين فائه وعينه للدلالة على المصدر؛ لأن أصل (أَقَامَ إِقَامَة): (أَقْوَمَ إِقْوَامًا)، على وزن (أَكْرَمَ إِكْرَامًا)، فلما نُقِلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها انقلبت ألفًا، فاجتمع ألفان، فحُذِفت إحداهما، فصار: (إِقَامًا)، فزادوا عليه تاء التأنيث عوضًا عن المحذوف، فصار: (إِقَامَةً).

وأما (الاِسْتِفْعَالُ): فهو مصدر السداسيِّ المبدوء بهزة الوصل، وقد سبق أن قياس مصدره بكسر ثالثه ومدِّ ما قبل آخره، كـ(اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا)، وقيَّدناه هناك بصحيح العين، فإن كان مُعلًّها -كـ(اسْتَعَانَ)، و(اسْتَقَامَ)- جاء المصدر منه أيضًا على قياس الصحيح، لكن تسقط العين في مصدره، فأصل (اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً): (اسْتَقْوَمَ اسْتِقْوَامًا)، على وزن (اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا)، فلما نُقِلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها انقلبت ألفًا، فاجتمع أَلِفان، فحُذِفَت إحداهما، فصار: (اسْتِقَامًا)، فعُوِّض عنها التاء، فصار: (اسْتِقَامَةً).

ثم لما فرغ من ذكر مصادر المزيد على الثلاثي أتبعها بذكر المرة منها فقال: (وَإِنْ تُلْحَقْ بِغَيْرِهِمَا...)، أي: وإذا لحقت تاء التأنيث بغير (الإِفْعَالِ) و(الاسْتِفْعَالِ) المُعْتلَّين -نحو: (الإِقَامَةِ)، و(الاِسْتِقَامَةِ)- من سائر المصادر المقيسة المذكورة في هذا الفصل مما ليست فيه التاء، كان ذلك لبيان المرَّة من المصدر المعمول، وسمَّاه (مَعْمُولًا)؛ لأنه مفعول مطلق، فقوله: (عُمِلَا): هو

بضم العين بالبناء للمفعول، وذلك نحو: (اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجَةً)، و(انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً)، و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجَةً)، و(سَلَّمَ تَسْلِيمَةً)، و(عَلَّمَهُ تَعْلِيمَةً)، و(أَكْرَمَهُ إِكْرَامَةً)، فالتاء في ذلك للدلالة على المَرَّة، وكذلك: (دَحْرَجَهُ دِحْرَاجَةً)، و(قَاتَلَهُ قِتَالَةً)، لا (دَحْرَجَةً)، ولا (مُقَاتَلَةً) إلا بذكر الواحدة.

وكذا سائر المصادر التي تلازمها التاء، وإلى ذلك أشار بقوله: (وَمَرَّةُ المَصْدَرِ الَّذِي تُلَازِمُهُ...)، أي: فإذا أردت الدلالة على المرة بما فيه التاء وصفته بـ(الواحدة)، كقولك: (أَعَانَ إِعَانَةً وَاحِدَةً)، و(اسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً وَاحِدَةً)، ولا يختص ذلك بنحو: (الإِقَامَة) و(الاسْتِقَامَة)، بل كلامه عام لما فيه التاء، وقد سبق في هذا الفصل جملة مما فيه التاء، كـ(الفَعْلَلَةِ)، و(المُفَاعَلَةِ)، و(التَّفْعِلَةِ)، نحو: (دَحْرَجَهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً)، و(قَاتَلَهُ مُقَاتَلَةً وَاحِدَةً)، و(زَكَّاهُ تَزْكِيَةً وَاحِدَةً)، وكذا: (اقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً وَاحِدَةً)؛ إذ لا يختص ذلك بالمقيس، نعم لا يجوز إلحاق التاء للدلالة على المرة بما ليس بالمقيس، فلا تقول: (تَمَلَّقَ تِمِلَّاقَةً)، ولا (كَذَّبَ كِذَّابَةً)، ولا (سَيَّرَ تَسْيَارَةً).

فعلى هذا: مَنْ جعل (الفِعْلَالَ) مَقِيسًا لـ(فَعْلَلَ) -كالناظم- جوَّز إلحاقه التاء، ومن جعل المقيس (الفَعْلَلَة) فقط منع إلحاق (الفِعْلَالِ) التاء. والله أعلم.

بَابُ (المَفْعَلِ) وَ(المَفْعِلِ) وَمَعَانِيهِمَا

أي: بفتح العين وكسرها، مفتوحَي الميم، المقيس منهما والشاذ.

وضابط الباب: أنَّه يُصَاغُ من كلِّ فِعلٍ ثلاثيٍّ متصرفٍ؛ للدلالة على

مصدره وظرفه -وهو زمانه ومكانه الذي فُعِل فيه- (مَفْعَلٌ)، و(مَفْعِلٌ) بفتح العين وكسرها، وذلك على قسمين:

قياسي: وهو ثلاثة أَضرُبٍ: مفتوح العين مطلقًا، أي: سواء كان مصدرًا، أو ظرفًا، ومكسورها مطلقًا، أي: لَهُما، وضَربٌ ثالثٌ يكون المصدر منه مفتوحًا والظرف مكسورًا.

وسماعي: وهو خمسة وأربعون كلمة، وتنقسم كالقياسي إلى ثلاثة أضرُب: ضربٌ جاء فيه وجهان: الفتح والكسر، وهو اثنان وعشرون كلمة أشار إليهما بقوله: (مَظْلَمَةٌ)، (مَطْلَعٌ)...وَجْهَاهُ قَدْ حُمِلَا، وضربٌ جاء فيه الكسر فقط، وهو ثمانية عشر كلمة أشار إليها بقوله: وَالكَسْرَ أَفْرِدْ...وَاسْقُطَنْ (رَجَعَ)، (اجْزُرْ)، وضربٌ جاءفيه ثلاثة أوجُه: الفتح والكسروالضمُّ، وهو سبع كلمات ذكر الناظم خمسًا بقوله: (ثُمَّ (مَفْعِلَةٍ) (اقْدِرْ)...التَّثْلِيثُ قَدْ بُذِلَا).

وقد بدأ الناظم ﷺ بالقسم القياسي وأشار إلى الضرب الأول منه بقوله:

٩٠- مِـنْ ذِي الثَّلَاثَـةِ لَا (يَفعِـلُ) لَـهُ ائْـتِ بِ(مَفْـ
ـعَـلٍ) لِمَصْـدَرٍ اوْ مَـا فِيـهِ قَـدْ عَمِـلَا

الشَّرْح: أي: يُـجاءُ من الـفعل الثلاثيِّ الذي لا يكون مضارعه على (يَفعِلُ) -بكسر العين، بل على (يَفْعُلُ) بضمها، أو (يَفْعَلُ) بفتحها- بوزن (مَفْعَلٍ) بفتح العين؛ للدلالة على المصدر منه -ويُسَمَّى: (المصدر المِيمِي)- أو الظرف الذي فُعِل فيه ذلك الفعل من مكانٍ أو زمان.

ودخل فيه: مصدر المضارع المضموم، نحو: (دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلًا)، أي: دُخولًا، و(كَرُمَ يَكْرُمُ مَكْرَمًا)، أي: كَرَمًا، أو المفتوح، نحو: (ذَهَبَ يَذْهَبُ

مَذْهَبًا)، أي: ذَهَابًا، و(شَرِبَ يَشْرَبُ مَشْرَبًا)، أي: شُربًا. وتقول في إرادة الظرف الزماني أو المكاني الذي فُعِل فيه الفعل: (هَذَا مَخْرَجُ زَيدٍ ومَذْهَبُهُ)، أي: وقت خروجه وذهابه، أو موضعه.

وخرج بقوله: (لَا (يَفْعِلْ) لَـهُ): نحو: (ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِبًا)، و(وَعَدَ يَعِدُ مَوْعِدًا)، و(بَاعَ يَبِيعُ مَبِيعًا)، و(رَمَى يَرْمِي مَرْمًى)، و(حَلَّ يَحِلُّ مَحِلًّا)؛ لأن قياس المضارع من هذه كلها (يَفْعِلُ) بالكسر. فأما نحو: (رَمَى) فهو ملحَقٌ بما قبله، وإليه أشار بقوله:

٩١- كَـــذَاكَ مُعْتَـــلُّ لَامٍ مُطْلَقًـــا وَإِذَا الْـــ
ـفَـــا كَـــانَ وَاوًا فَكَـــسْرٌ مُطْلَقًـــا حَصَـــلَا

الشرح: أي: فإن (المَفْعَل) من معتل اللام يكون مفتوحًا مطلقًا، أي: للمصدر والظرف، صحيح الفاء أو معتله -كما سيأتي- ولو كان مضارعه على (يَفْعِلُ) بالكسر، كـ(رَمَى يَرْمِي مَرْمًى)، أي: رميًا، و(هَذَا مَرْمَى زَيدٍ)، أي: وقته أو موضعه، ومثله: (وَلِيَ يَلِي مَوْلًى)، فإن فاءه واو كما سيأتي، فنحو: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم:١٥]، ﴿وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد:١٩] (مَفْعَلٌ) من (أَوَى يَأْوِي)، و(ثَوَى يَثْوِي).

وأما نحو: (وَعَدَ): فهو بعكس ما قبله، وهو الضرب الثاني، وإليه أشار بقوله: (وَإِذَا الْفَا كَانَ وَاوًا...): وإذا كان فاء الفعل واوًا فـ(المَفْعِلُ) منه بكسر العين مطلقًا، أي: سواء أُرِيدَ به المصدر أم الظرف، نحو: (وَعَدَ يَعِدُ مَوْعِدًا)، أي: وعدًا، و(جِئْتُهُ فِي مَوْعِدِهِ)، أي: وَقت موعِدِه أو مكانه، فنحو: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف:٥٨]، ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] (مَفْعِلٌ) من (وَعَدَ)، و(وَأَلَ)، و(وَعَظَ)، و(وَأَلَ إِلَيهِ): الْتجَأَ.

وشمل إطلاقه ما فاؤه واو ومضارعه مفتوح، سواء أكان من باب (فَعَلَ) بالفتح، كـ(وَضَعَ يَضَعُ)، أو من باب (فَعِلَ) بالكسر، كـ(وَجِلَ يَوْجَلُ)، وشمل أيضًا معتل اللام مما فاؤه واو، نحو: (وَقَاهُ) و(وَفَى بِوَعْدِهِ) و(وَلِيَ أَمْرَهُ)، لكن أخرجه بقوله:

٩٢- وَلَا يُــــؤَثِّرُ كَـــــوْنُ الْـــــوَاوِ فَــــاءً اذَا
مَــا اعْتَــلَّ لَامٌ كَ(مَــوْلًى) فَــارْعَ صِــدْقَ وِلَا

الشَّرح: أي: أنه سبق أن كونَ اللام معتلًّا يُوجِب فتح (المَفْعَلِ) مطلقًا، وكون الفاء واوًا يُوجِب كسره مطلقًا، فلو اجتمعا معًا في فِعلٍ لم يؤثر كون الفاء واوًا، بل يكون حكمه حكم (رَمَى يَرْمِي) من معتل اللام مما ليس فاؤه واوًا، وقد سبق أن (المفعل) منه مفتوح مطلقًا، فتقول: (وَقَاهُ يَقِيهِ مَوْقًى) أي: وقاية، بالكسر والفتح، وكذا: (وَلِيَهُ يَلِيهِ مَوْلًى)، أي: وَلايَة، بفتح الواو وكسرها، وولاءً أيضا، **والولاء:** هو الموالاة بالنُّصرة والصُّحبة والقرابة والمجاورة؛ لأن (المَوْلَى) يجيء بمعنى: الناصر، والصاحب، والقريب، والجار.

ومعنى قوله: (**فَارْعَ صِدْقَ وِلَا**): أي: كن حافظًا لوَلائِك صادقًا فيه، وهو بفتح الواو ممدودًا، وإنما قصره لضرورة الشعر. وأما نحو: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، و(حَنَّ يَحِنُّ) فهو الضرب الثالث، وإليه أشار بقوله:

٩٣- فِي غَــيْرِ ذَا عَيْنُــهُ افْــتَحْ مَصْــدَرًا، وَسِــوَا
هُ اكْسِــرْ وَشَــذَّ الَّــذِي عَــنْ ذَلِــكَ اعْتُــزِلَا

الشَّرح: أي: وفي غير ما سبق افتح عين (المَفْعَل) للدلالة على المصدر، واكسرها للدلالة على ما سوى المصدر -أي: الظَّرف- من زمانٍ أو مكان.

وخرج من ذلك ما سبق مما مضارعه مضموم، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، و(كَرُمَ يَكْرُمُ)، أو مفتوح، كـ(مَنَعَ يَمْنَعُ)، و(فَرِحَ يَفْرَحُ)، أو مكسور وهو معتل اللام، كـ(رَمَى يَرْمِي)، فهذه قياسها فتح (المفعل) مطلقًا، أو فاؤه واو غير معتل اللام، كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَرِثَ يَرِثُ)، وهذا قياسه كسر (المَفْعِلِ) مطلقًا، وغير ما سبق، نحو: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، و(حَنَّ يَحِنُّ)، و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(جَلَسَ يَجْلِسُ)، و(فَرَّ يَفِرُّ)، فتقول في المصدر منه: (جَلَسَ يَجْلِسُ مَجْلَسًا) بالفتح، أي: جلوسًا، و(فَرَّ يَفِرُّ مَفَرًّا) بالفتح، أي: فِرارًا، وفي الظرف: (هَذَا مَجْلِسُ زَيدٍ) بالكسر، أي: مكانه أو زمانه، وكذا: (هَذَا مَفِرُّهُ)، أي: موضع فراره أو وقته، فنحو: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾[الكهف:٥٣] مصدر من (صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ)، و﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾[البقرة:١٩٦]، و﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾[القيامة:١٠] مصدر من (فَرَّ يَفِرُّ)، وكذا: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾[طه:٣٩] من (حَبَّهُ يَحِبُّهُ -الشَّاذ- فهو مَحْبُوبٌ).

وشمل ذلك أيضًا نحو: (بَاعَ يَبِيعُ مَبِيعًا)، وسيأتي آخر الباب ما فيه من الاضطراب، وذلك بقوله: (وَكَالصَّحِيحِ...). ثم أشار إلى القسم الثاني -وهو السماعي- بقوله: (**وَشَذَّ الَّذِي عَنْ ذَلِكَ اعْتَزِلَا**)، أي: وما خرج عن الضابط فشاذٌّ يُحفَظ ولا يقاس عليه، ثم إن الشاذ على ضربين: ضَربٌ جاء فيه الشذوذ مع القياس، وضَربٌ جاء شاذًّا فقط، وقد أشار إلى الضرب الأول بقوله:

٩٤- **(مَظْلَمَةٌ)**[1]**، (مَطْلَعُ)، (المَجْمَعُ)، (مَحْمَدَةٌ)**

(مَذَمَّةٌ)، (مَنْسَكٌ)، (مَضَنَّةُ الْبُخَلَا)

---

(١) قوله: (مَظْلَمَةٌ) -بالرفع-: إما بدلٌ من فاعل (شَذَّ)، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: وهي مَظْلَمَةٌ)، وما بعده معطوف بحذف العاطف.

٩٥- (مَزَلَّـــةٌ)، (مَفْــرَقٌ)، (مَضَـــلَّةٌ)، وَ(مَـــدَبْـ
ـبٌ)، (مَحْشَرٌ)، (مَسْـكَنٌ)، (مَحَـلُّ مَـنْ نَـزَلَا)

٩٦- وَ(مَعْجَـــزٌ)، وَبِتَـــاءٍ، ثُـــمَّ (مَهْلَكَـــةٌ)
(مَعْتَبَةٌ)، (مَفْعَلٌ) مِنْ (ضَعْ) وَمِـنْ (وَجِـلَا)

٩٧- مَعْهَا مِنِ (احْسِبْ)[١] وَ(ضَرْبٍ) وَزْنُ (مَفْعَلَةٍ)
(مَوْقِعَـــةٌ)، كُـــلُّ ذَا وَجْهَـــاهُ قَـــدْ حُمِـــلَا[٢]

الشَّرح: تقدم معك أن الشَّاذَّ ثلاثةُ أضرب: الضرب الأول: ما جاء فيه وجهان: الفتح والكسر، وهو اثنان وعشرون كلمةً:

١- المصدر من: (ظَلَمَ يَظْلِمُ)، يقال فيه: (مَظْلَمَةٌ)، و(مَظْلِمَةٌ)، بالفتح على القياس، والكسر شاذ، وقياس الظرف منه الكسر؛ لأن مضارعه على (يَفْعِلُ) بالكسر.[٣]

٢- المصدر من: (طَلَعَ يَطْلُعُ)، قالوا فيه: (المَطْلَعُ)، و(المَطْلِعُ)، فالقياس فتح مصدره وظرفه معًا؛ لأن مضارعه على (يَفْعُلُ) بالضم، والكسر شاذٌّ.

٣- المكان من: (جَمَعَ يَجْمَعُ)، قالوا فيه: (المَجْمَعُ)، و(المَجْمِعُ)، والقياس فتح مصدره وظرفه معًا؛ لأن مضارعه على (يَفْعَلُ) بالفتح، والكسر شاذٌّ، ومنه: ﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[الكهف:٦٠]، أي: موضع اجتماعهما.

٤،٥- المصدر من: (حَمِدَ يَحْمَدُ)، كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ)، ومن: (ذمَّ يَذُمُّ)، كـ(نَصَرَ

---

(١) قوله: مَعْهَا مِنِ (احْسِبْ): متعلق بقوله: وَزْنُ (مَفْعَلَةٍ)، وهو معطوف أيضًا على (مَظْلَمَةٌ)، وكذا: (مَوْقِعَةٌ).

(٢) (حُمِلَ): بضم الحاء، أي: فهذه كلها قد حَمَلَ الرُّواةُ فيها عن العرب وجهين.

(٣) وفي "القاموس": المَظْلِمَةُ -بكسر اللام-: ما يظلِمُه الرجل، فجعلها مفعولًا به، لا مصدرًا.

يَنْصُرُ)، قالوا فيهما: (المَحْمَدَةُ)، و(المَحْمِدَةُ)، و(المَذَمَّةُ)، و(المَذِمَّةُ)، والقياس الفتح في المصدر والظرف، والكسر شاذٌّ.

٦- المكان من: (نَسَكَ يَنْسُكُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، بمعنى: عَبَدَ، قالوا فيه: (المَنْسَكُ)، و(المَنْسِكُ)، والقياس فتح مصدره وظرفه معًا؛ لأن مضارعه مضموم على اللغتين، ولهذا إذا أرادوا المصدر قالوا: (المَنْسَك) بالفتح لا غير.(١)

٧- المصدر من: (ضَنَّ بِالشَّيْءِ يَضِنُّ)، كـ(حَنَّ يَحِنُّ)، بمعنى: بَخِل به، قالوا فيه: (المَضَنَّةُ)، و(المَضِنَّةُ)، وقياسه فتح المصدر، وكسر الظرف، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وفيه لغة كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ)، وعليه فقياسه فتح المصدر والظرف معًا، ولعل الناظم رحمه الله أضافه إلى (البُخْل)؛ لئلَّا يشتبه بالمظَنَّة من: (ظَنَّ) بمعنى: حَسِب، وسيأتي.

٨- المكان من (زَلَّ يَزِلُّ)، كـ(حَنَّ يَحِنُّ)، بمعنى: أخطأ، قالوا فيه: (مَزَلَّةُ أَقْدَامٍ)، و(مَزِلَّةُ أَقدَامٍ)، فالكسر هو قياس ظرفه، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وقياس مصدره الفتح، لكن في "القاموس": (زَلِلْتَ مَزِلَّةً -بكسر الزاي- وزَلَلًا) اهـ. ومقتضاه: أن المصدر جاء منه مكسورًا، فيكون من الضرب الثاني.

٩- المكان من: (فَرَقَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ يَفْرُقُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، بمعنى: فَصَل بينهما، قالوا فيه: (المَفْرَقُ)، و(المَفْرِقُ)، والقياس فتح مصدره وظرفه معًا؛ لأنه مضموم، قال الله تعالى: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[المائدة:٢٥].

١٠- المصدر من: (ضَلَّ يَضِلُّ)، كـ(حَنَّ يَحِنُّ)، ضد (اهْتَدَى)، قالوا فيه: (مَضَلَّةٌ)، و(مَضِلَّةٌ)، وقياسه فتح المصدر وكسر الظرف، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)،

---

(١) كقراءة الجماعة: ﴿جَعَلۡنَا مَنسَكٗا﴾[الحج:٣٤]، أي: عبادة، وقراءة حمزة والكسائي: ﴿مَنسِكًا﴾ بالكسر، أي: موضع نُسُكٍ، ومناسِكُ الحج: مواضع عمله.

وفيه لغة كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ)، وعليها فقياسه فتح المصدر والظرف معًا، وفي «القاموس»: (أَرْضٌ مَضَلَّةٌ -بالفتح- ومَضِلَّةٌ) بالكسر: يُضَلُّ فيها، فجعل الوجهين في المكان.

١١- المكان من: (دَبَّ عَلَى الأَرْضِ يَدِبُّ)، كـ(حَنَّ يَحِنُّ)، قالوا فيه: (مَدَبُّ النَّمْلِ، ومَدِبُّه)، وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه، فالفتح فيه هو الشاذ، وقد جاء المصدر منه بالفتح لا غير على القياس.

١٢،١٤،١٣- المكان من: (حَشَرَ يَحْشُرُ)، كـ(نَصَرَ) و(ضَرَبَ)، بمعنى: جَمَع، ومِن: (سَكَنَ الدَّارَ يَسْكُنُهَا)، و(حَلَّهَا يَحُلُّهَا)، كـ(نَصَرَ)، بمعنى: نزلَها، قالوا فيه: (المَحْشَرُ)، و(المَحْشِرُ)، و(المَسْكَنُ)، و(المَسْكِنُ)، و(المَحَلُّ)، و(المَحِلُّ)، وقياسها فتح المصدر والظرف معًا، نعم قد جاء أيضًا في مضارع (حَلَّ بِالمَكَانِ) -إذا لم يتعدَّ بنفسه- الكسر، كما في مضارع (حَشَرَ)، فعليها يكون قياس الظرف منهما الكسر، وقيَّد الناظم (حَلَّ) بـ(المَنزِل) احترازًا من: (حَلَّ الدَّينُ) ونحوه اللازم، فإنه على القياس، فالمصدر منه مفتوح، والظرف مكسور، فتقول: (حَلَّ الأَجَلُ مَحَلًّا) بالفتح، أي: حلولًا، و(بَلَغَ الأَجَلُ مَحِلَّهُ) بالكسر، أي: وقته، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ﴾[البقرة:١٩٦]، أي: مكانه الذي يُنحَر فيه.

١٥،١٦،١٧- المصدر من: (عَجَزَ يَعْجِزُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ومن: (هَلَكَ يَهْلِكُ) مثله، ومن: (عَتَبَ عَلَيْهِ يَعْتِبُ) كذلك، قالوا فيه: (المَعْجَزُ)، و(المَعْجِزُ) بالفتح والكسر مجرَّدًا عن التاء، وكذلك: (المَعْجَزَةُ)، و(المَعْجِزَةُ)، و(المَعْتَبَةُ)، و(المَعْتِبَةُ)، و(المَهْلَكَةُ)، و(المَهْلِكَةُ) بتاء التأنيث فيها، والقياس فيها الفتح في المصدر، والكسر في الظرف، وربما قالوا: (عَتَبَ عَلَيهِ يَعْتُبُ) كـ(نَصَرَ

يَنْصُرُ)، و(عَجِزَ يَعْجَزُ)، كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ)، وكذا: (هَلِكَ يَهْلَكُ)، وعليها فالقياس الفتح في المصدر والظرف معًا.

وإنما قيَّد الناظم (المَعْتَبَة) و(المَهْلَكَة) بالتاء؛ لأن (المَعْتَب) -بمعنى: (العِتَاب)- لم يأتِ إلَّا بالفتح على القياس، وأما (المَهْلَك) فسيأتي أنه مُثلَّث العين، وكذا (المَهْلَكَة) وإن أوهمت عبارتُه خلافَ ذلك.

١٨، ١٩- المكان من: (وَضَعَ يَضَعُ)، و(وَجِلَ يَوْجَلُ)، قالوا فيهما: (المَوضَعُ) و(المَوْضِعُ) و(المَوْجَلُ) و(المَوْجِلُ)، وقد سبق أن ظاهر عبارة الناظم فيما فاؤه واو أن المصدر منه والظرف معًا (مَفْعِلٌ) بالكسر، سواء أكان مضارعه مكسورًا، كـ(وَعَدَ يَعِدُ مَوعِدًا)، و(وَثِقَ يَثِقُ مَوْثِقًا)، أو مفتوحًا، كـ(وَجِلَ يَوجَلُ)، و(وَضَعَ يَضَعُ)، وعلى هذا فالشاذ في (المَوضِع) و(المَوجِل) الفتح.[1]

٢٠- (المَفْعَلَة) من: (حَسِبَ يَحْسَبُ، ويَحْسِبُ) بمعنى: ظَنَّ، قالوا فيه: (المَحْسَبَةُ)، و(المَحْسِبَةُ)، وظاهر النظم أن ذلك في مصدره وظرفه معًا، فإن كان الوجهان في ظرفه -كما هو ظاهر كلام بدر الدين- فالوجهان فيه على اللغتين في مضارعه، وإن كانا في مصدره -كما هو ظاهر «القاموس» حيث قال: (حَسِبَهُ مَحْسَبَةً، ومَحْسِبَةً، وحِسبَانًا) بالكسر: ظَنَّهُ- فالشاذ هو الكسر؛ لأن قياس مصدره الفتح مطلقًا.

٢١- (المَفْعَلَةُ) من: (ضَرَبَ)، قالوا فيها: (مَضْرَبَةُ السَّيْفِ، ومَضْرِبَتُهُ)،

---

(١) ولكن جاء عن بدر الدين ﵀ أن المختار اختصاص ذلك بمكسور المضارع -كـ(وَعَدَ)، و(وَثِقَ)- دون مفتوحه، وعليه فالشاذ فيهما الكسر، كما في (فَرِحَ يَفْرَحُ)، و(ذَهَبَ يَذْهَبُ). وقضية النظم أن الوجهين في ظرفه ومصدره معًا، وقيَّده بدر الدين بالمكان، لكن في «القاموس»: (وَجِلَ وَجَلًا، ومَوْجَلًا) كـ(مَقْعَد)، وللموضع كـ(مَنْزِل)، فجعل المصدر منه مفتوحًا على القياس، والظرف مكسورًا، فالشذوذ فيه، ويكون من الضرب الثاني.

جعلوها اسمًا لحديدَتِه التي ضرب منها، وأصلها المكان، والشاذ فيها هو الفتح؛ لأن قياس ظرفِه الكسر، ومصدرِه الفتح.

٢٢- المكان من: (وَقَعَ يَقَعُ)، قالوا فيه: (مَوْقِعَةُ الطَّائِرِ، ومَوْقَعَتُهُ): للموضع الذي يقع عليه، وهو نظير (وَضَعَ يَضَعُ)، وقد سبق ما فيه، فعلى ظاهر النظم الشاذ فيه الفتح، وعلى المختار -وبه صرَّح بدر الدين هنا- الشاذ الكسر.

فهذه اثنان وعشرون فعلًا جاء في (المَفْعَلِ) منها الوجهان: الفتح والكسر، والناظم لم يبيِّن كون الشذوذ ورد في مصادرها أو ظروفِها، وكذا في "التسهيل"، وما قيدته به من كون الشذوذ مرةً في المصدر ومرةً في الظرف تَبِعتُ فيه بدر الدين وبعض شروح "التسهيل"، ونقلت ما اقتضى مخالفة ذلك في "القاموس" في (**المَظْلَمَة**)، و(**المَطْلَع**)، و(**المَزَلَّة**)، و(**المَضَلَّة**)، و(**المَوْجَل**)، و(**المَحْسَبَة**)؛ ليُعلَم ذلك. والله أعلم. ثم أشار إلى الضرب الثاني -وهو ما جاء شاذًّا فقط- بقوله:

٩٨- وَالْكَسْرَ أَفْرِدْ لِـ(مَرْفِقٍ)، وَ(مَعْصِيَةٍ)
وَ(مَسْجِدٍ)، (مَكْبِرٍ)، (مَأْوٍ حَوَى الإِبِلَا)

٩٩- مِنِ (ائْوِ، وَاغْفِرْ، وَعُذْرٍ، وَاحْمِ) (مَفْعِلَةٍ)
وَمِنْ (رَزَا، وَاعْرِفِ، اظْنُنْ، مَنْبِتٍ) وَصِلَا[1]

١٠٠- بِـ(مَفْعِلٍ)(اشْرُقْ)مَعَ(اغْرُبْ،وَاسْقُطَنْ،رَجَعَ،اجْـ
ـزُرْ)..................................

---

(١) قوله: مِنِ (ائْوِ): متعلق بقوله: (مَفْعِلَةٍ)، وهي مجرورة بالعطف على (المَرْفِق)، أي: و(المَفْعِلَة من (ائْوِ)، وكذا قوله: (مَنْبِتٍ): مجرور بتقدير العطف على (المَرْفِق). و(صِلْ): فعل أمر، أي: وصِلْ ما سبق بـ(مَفْعِلٍ) (اشْرُقْ)....

الشَّرْح: أي: جاء الكسر في هذه الأوزان مفردًا مع أنه شاذ، وهي ثمانية عشر كلمة:

١- المصدر من: (رَفَقَ يَرْفُقُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ): (المَرْفِقُ) بالكسر، بمعنى: الرِّفْق، وقياسه فتح مصدره وظرفه.

٢- المصدر من: (عَصَى يَعْصِي)، كـ(رَمَى يَرْمِي): (المَعْصِيَةُ)، ومنه: ﴿وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[المجادلة:٨]، وقياس معتلِّ اللام فتح مصدره وظرفه مطلقًا، كـ(المَرْمَى)، و(المَوْلَى).

٣- المكان من: (سَجَدَ يَسْجُدُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ): (المَسْجِدُ)، وقياسه فتح مصدره وظرفه معًا، ومنه: ﴿ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾[البقرة:١٤٤].

٤- المصدر من: (كَبِرَ الرَّجُلُ يَكْبَرُ)، كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ) -بمعنى: أَسَنَّ-: (المَكْبِرُ)، أي: الكِبَر، وقياسه فتح مصدره وظرفه معًا.

٥- المكان من: (أَوَتِ الإِبِلُ -بقصر الهمزة- تَأْوِي)، كـ(رَمَى يَرْمِي): (المَأْوِي) بكسر الواو منقوصًا، وقياسه الفتح مطلقًا؛ لأنه معتل اللام، وفي غير الإبل: (المَأْوَى) بالفتح على القياس، كذا ذكره الناظم هنا، وفي "التسهيل": أن في (مَأْوَى الإِبِلِ) وجهين، فجعله من الضرب الأول مما يجوز فيه الوجهان.

٦- المصدر من: (أَوَى لَهُ -بقصر الهمزة- يَأْوِي)، إذا رَكَنَ لَهُ: (مَأْوِيَةٌ)، والقياس فتح مصدره وظرفه معًا؛ لأنه معتل اللام، كـ(رَمَى يَرْمِي).

٧،٨- المصدر من: (غَفَرَ يَغْفِرُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ): (المَغْفِرَةُ)، وكذا من: (عَذَرَهُ يَعْذِرُهُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ): (المَعْذِرَةُ)، ومنه: ﴿قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾[الأعراف:١٦٤]، و﴿لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعۡذِرَتُهُمۡ﴾[الروم:٥٧]، وقياسهما فتح المصدر وكسر الظرف.

٩،١٠- المصدر من: (حَمِيَ عَنْ كَذَا يَحْمَي)، كـ(رَضِيَ يَرْضَى)، بمعنى: أَنِفَ منه: (المَحْمِيَة)، ومن: (رَزَأَهُ -مهموزًا- يَرْزَؤُهُ)، كـ(مَنَعَهُ يَمْنَعُهُ)، بمعنى: نَقَصَه، أو أَصابَهُ بمصيبة: (المَرْزِئَةُ)، وقياسهما فتح المصدر والظرف معًا.

١١- المصدر من: (عَرَفَ يَعْرِفُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ): (المَعْرِفَةُ)، والقياس فتح مصدره وكسر ظرفه.

١٢- المكان من: (ظَنَّ يَظُنُّ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، بمعنى: حَسِب: (هَذَا مَظِنَّةُ كَذَا)، أي: موضعه الذي يُظَنُّ وجوده فيه.

١٣- المكان من: (نَبَتَ البَقْلُ يَنْبُتُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ): (المَنْبِتُ).

١٤،١٥- المكان من: (شَرَقَتِ الشَّمْسُ تَشْرُقُ)، و(غَرَبَتْ تَغْرُبُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ): (المَشْرِقُ)، و(المَغْرِبُ)، ومنه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾[البقرة:١١٥].

١٦- المكان من: (سَقَطَ يَسْقُطُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، قالوا فيه: (هَذِهِ الدَّارُ مَسْقِطُ رَأْسِي)، و(هَذَا مَسْقِطُ النَّجْمِ)، وقياسهما فتح المصدر والظرف معًا.

١٧- المصدر من: (رَجَعَ يَرْجِعُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ): (المَرْجِعُ)، ومنه: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٤]، أي: رجوعكم، وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه.

١٨- المكان من: (جَزَرَ الإِبِلَ)، أي: ذبحها: (المَجْزِرُ).(١)

وهذه أيضًا ثمانية عشر وزنًا شاذَّة بالكسر، على ما في (المَأْوَى) و(المَجْزِر)

---

(١) وقضية الحكم بشذوذه: أن مضارعه مضموم، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، ومقتضى "القاموس": أن المشهور فيه الكسر؛ لأن وزنه: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ثم قال: (وَقَدْ يُضَمُّ آتِيهِ)، أي: مضارعه، فعلى ما في "القاموس": كسر ظرفه هو القياس، وفي "ضياء الحلوم": (جَزَرَ الجُزُورَ يَجْزُرُهَا) بضم الزاي وكسرها، لغتان، فعلى ما في "القاموس": يكون كسر ظرفه جاريًا على القياس في اللغة المشهورة، نعم في نسخ من "التسهيل" بدل (المَجْزِر): (المَزْجِر)، بتقديم الزاي، من: (زَجَرَ الكَلْبَ يَزْجُرُهُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، وقد قالوا فيه: (قَعَدَ مِنِّي مَزْجِرَ الكَلْبِ) بالكسر، فوجه شذوذه ظاهر.

من الاضطراب. ثم أتبعها الناظم ﷺ بما جاء مع شذوذه مثلث العين، أي: ثلاثة أوجه: الفتح على القياس، والكسر والضم على الشذوذ، وهو سبع كلمات ذكر الناظم منها خمسة فقال:

.....ثُـمَّ (مَفْعِلَـةٍ) (اقْـدِرْ)، وَ(اشْرُقَـنْ بِخَـلَا)

١٠١- وَ(اقْـــبُرْ)، وَمِـــنْ (أَرِبٍ)، وَثَلِّـــثَ ارْبَعَهَـــا
كَـــذَا لِـ(مَهْلِـــكٍ) التَّثْلِيـــثُ قَـــدْ بُـــذِلَا

الشَّرْح: أي: ثم صِل أيضًا بـ(مَفْعِلَة) ما يلي من هذه الأوزان الخمسة:

١- المصدر من: (قَـدَرَ يَقْدِرُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، قالـوا فيه: (المَـقْدَرَةُ) بالفتح على القياس، و(المَقْدِرَةُ)، و(المَقْدُرَةُ) بالكسر والضم على الشذوذ.

٢- المكان من: (شَرَقَتِ الشَّمْسُ تَشْرُقُ)، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ): (المَشْرَقَةُ)، و(المَشْرِقَةُ)، و(المَشْرُقَةُ)، كـ(هَذَا مَشْرَقُ زَيدٍ)، فقياس مصدره وظرفه الفتح.

٣- المكان من: (قَبَرَ المَيِّتَ يَقْبُرُهُ، ويَقْبِرُهُ) أيضًا، من باب (نَصَرَ)، و(ضَرَبَ): (المَقْبَرَةُ)، و(المَقْبِرَةُ)، و(المَقْبُرَةُ)، لموضع دفن الموتى.

٤- المصدر من: (أَرِبَ الرَّجُلُ يَأْرَبُ)، كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ)، بمعنى: صَارَ أَرِيبًا عاقِلًا: (المَأْرَبَةُ) بالفتح على القياس، والكسر والضم على الشذوذ.

بتثليث العين في هذه الأربعة الأوزان، فالضم شاذٌّ مطلقًا، وكذا كسر المصدر من: (قَدَرَ)، و(أَرِبَ)؛ لأن قياس (قَدَرَ) فتح مصدره وكسر ظرفه، وقياس (أَرِبَ) فتح مصدره وظرفه معًا، وكذا كسر الظرف من (شَرَقَ) شاذٌّ؛ إذ قياسه فتح مصدره وظرفه معًا، وأما (قَبَرَ) ففتح ظرفه قياس ضمِّ مضارعه، وكسره قياس كسره، ففي إيراد الناظم له فيما شذ بالكسر نظر.

٥- المصدر من: (هَلَكَ يَهْلِكُ)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ) على المشهور: (المَهْلَكُ)، و(المَهْلِكُ)، و(المَهْلُكُ)، بمعنى (الهَلَاك) مثلَّثًا، فالضم فيه شاذ، والفتح قياس، وهي قراءة أبي بكر: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلَكِهِمْ﴾[الكهف:٥٩]، و﴿مَهْلَكَ أَهْلِهِۦ﴾[النمل:٤٩]، وكذا الكسر شاذ في مصدره؛ لأن القياس فتح مصدره وكسر ظرفه، وهي قراءة حفص في الموضعين بتأويل زمان إهلاكهم، ومكان مهلك أهله، وقد سبق أن فيه لغةً كـ(فَرِحَ)، وعليها فالقياس فتح مصدره وظرفه معًا.

وقضية النظم أن (المَهْلَكَة) -بزيادة تاء التأنيث- لم يأت فيها الضم، لكنه ذكرها في "التسهيل" مثلثة العين.

وقوله: (وَثَلِّثَ ارْبَعَهَا): بنقل فتح الهمزة من (أَرْبَعهَا) إلى ثاء (ثَلِّث).

ثم لما كان قوله أوَّلًا: (فِي غَيْرِ ذَا عَيْنُهُ افْتَحْ...) إلخ شاملًا لنحو: (بَاعَ يَبِيعُ) -كما قدَّمناه، وكان فيه خلافٌ قويٌّ- نبَّه على ذلك بقوله:

١٠٢- وَكَالصَّحِيحِ الَّذِي الْيَا عَيْنُهُ وَعَلَى ... رَأْيٍ تَوَقَّفْ وَلَا تَعْدُ الَّذِي نُقِلَا

الشَّرح: أي: ما عينه ياء -وهو الأجوف اليائي، كـ(بَاعَ يَبِيعُ)- كالصحيح، أي: فيكون حكمه حكم (ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرَبًا) بفتح مصدره وكسر ظرفه، فتقول: (عَاشَ يَعِيشُ مَعَاشًا) للمصدر، و(مَعِيشًا) للظرف، لكن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه:١٢٤]، ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾[النبأ:١١]، عكس ما زعموه، وخُرِّجَ على أنه سماعي[1]، وهذا المذهب هو المشهور.

---

(١) اعلم -رحمك الله- أن جميع ما جاء في هذا الباب من مواد المعتل العين بالياء تسعون مادَّة كما ذكره بحرق، قد سبق بعضها في أمثلة المضارع المكسور، وأما المصدر الميمي منها فمنه ما جاء على وجهين، وهو خمسة: (عَابَ المَتَاعَ مَعَابًا، ومَعِيبًا)، و(عَاشَ الرَّجُلُ مَعَاشًا، ومَعِيشًا)،=

وهناك مذهبان آخران: **الأول**: أنك مخيَّر في مصدره، أي: إن شئت فتحتَه، وإن شئت كسرتَه. **الثاني**: أن مصدره موقوف على السماع، ولا يتعدَّى المنقول، بل يُكسَر ما كسروه، ويُفتَح ما فتحوه، ولا يقاس على الصحيح.

قال في "التسهيل": وهذا أولَى، وهو معنى قول الناظم: (وَعَلَى رَأْيٍ تَوَقُّفْ).

ولما فرغ من ذكر (المَفْعَلِ، والمَفْعِلِ) من الثلاثي ذكر نظيرهما من غير الثلاثي فقال:

١٠٣- **وَكَاسْمِ مَفْعُولِ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ صُغْ ... مِنْهُ لِمَا (مَفْعَلٌ) أَوْ (مَفْعِلٌ) جُعِلَا**

الشرح: أي: أنه يصاغ من غير الثلاثي -رباعيًّا كان أو أكثر؛ للدلالة على مصدره الميمي أو ظرفه اللذَين صِيغَ لهما (المَفْعَلُ، والمَفْعِلُ)(١) من الثلاثي- على وزن (المَفْعُولِ) من ذلك الفِعل، نحو: (أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا)، و(أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا)

= و(حَاصَ عَنْهُ مَحَاصًا، ومَحِيصًا)، أي: مَالَ، ومنه: ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾[إبراهيم:٢١]، و﴿هَلْ مِن مَّحِيصٍ﴾[ق:٣٦]، و(كَالَ الطَّعَامَ مَكَالًا، ومَكِيلًا)، و(مَالَ الشَّيءُ مَمَالًا ومَمِيلًا)، ومنه ما جاء مكسورًا فقط، وهو عشرة: (جَاءَ مَجِيئًا)، و(شَابَ رَأْسُهُ مَشِيبًا)، و(غَابَ عَنْهُ مَغِيبًا)، و(بَاتَ مَبِيتًا)، و(زَادَ مَزِيدًا)، و(سَارَ مَسِيرًا)، و(صَارَ مَصِيرًا)، و(حَاضَتِ المَرْأَةُ مَحِيضًا)، ومنه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾[البقرة:٢٢٢] للمصدر، و﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾[البقرة:٢٢٢] للظرف، أي: مُدَّته، و(بَاعَهُ مَبِيعًا)، و(قَالَ فِي الهَاجِرَةِ مَقِيلًا)، أي: قَيْلُولَة، ويحتملها: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[الفرقان:٢٤].

وأما سائر مواده -وهي خمسة وسبعون مادة- فمقتضى "الصحاح" أنه لم يُسمَع فيها شيء، وأنه لم يَرِد شيء منه بالفتح، فالمختار حينئذٍ الذي تقتضيه القاعدة أن يكون قياس مصدر معتل العين بالياء الكسر؛ حملًا على أكثر الوارد منه وهو الخمسة الواردة بالوجهين والعشرة الواردة بالكسر، وللفرق بينه وبين معتل العين بالواو، كـ(المَآبِ)، و(المَتَابِ)، و(المَمَاتِ)، ونحوها. انتهى من "فتح الأقفال" (٢٨٤-٢٨٥) ط: (دار ابن حزم) بتصرف.

(١) ومعانيهما، وهو المصدر والظرف الميميَّانِ، وعلى هذا فالمصادر على أربعة: ١- (مصدر عام)، ويُسمَّى بـ: (المصدر العادي)، وهو أصل المصادر. ٢- (مصدر المرَّة). ٣- (مصدر الـهَيْئَة). ٤- (المصدر الميمي)، وهذا النوع يفيد ما يفيده المصدر العام.

بضم الميم، وكذا: (هَذَا مُدْخَلُ زَيدٍ ومُخْرَجُهُ) بالضم، أي: مكانه أو زمانه، ومنه: ﴿رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ﴾[الإسراء:٨٠] أي: إدخال وإخراج، وكذا: (انْطَلَقَ مُنْطَلَقًا)، أي: انطِلاقًا، و(تَبَوَّأَ مُتبَوَّأً)، و(اسْتَخْرَجَ مُسْتَخْرَجًا)، أي: استِخراجًا، و(هَذَا مُنْطَلَقُ زَيدٍ، ومُتَبَوَّؤُهُ، ومُسْتَخْرَجُهُ)، أي: موضعه ووقته، ومنه: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء:٢٢٧] للمصدر، و﴿خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا﴾[الكهف:٣٦] للظرف، ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ﴾[الأعراف:٢٤] للمصدر، ويحتملهما: ﴿مُبَوَّأَ صِدۡقٖ﴾[يونس:٩٣].

فَصْلٌ فِي بِنَاءِ (المَفْعَلَة) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الكَثْرَة

أي: في بناء (المَفْعَلَةِ) بفتح الميم والعين وصفًا للمكان؛ للدلالة على الكثرة من اسم ما كَثُرَ في الأرض وصفًا لـها. وأوزان ما يدل على الكثـرة ثلاثة: (مَفْعَلَةٌ)، و(مُفْعِلَةٌ)، و(أَفْعَلَتْ).

ولما كان فيه شبه بالظروف الميميَّة أَلحَقَهَا بها، ولكنها لا تُصاغُ إلَّا من أسماء الأعيان الغير المشتقَّة، ولهذا أفردَها بفصلٍ. ولا تصاغ إلا من اسم ثلاثي لفظًا وأصلًا، أو أصلًا فقط، هو مزيد الثلاثي بعد حذف الزيادة، ولهذا قال:

١٠٤- مِنِ اسْمِ مَا كَثُرَ اسْمُ الأَرْضِ (مَفْعَلَةٌ)
كَمِثْلِ: (مَسْبَعَةٍ)، وَالزَّائِدُ اخْتُزِلَا

١٠٥- مِنْ ذِي المَزِيدِ كَ(مَفْعَاةٍ)، وَ(مُفْعِلَةٌ)
وَ(أَفْعَلَتْ) عَنْهُمُ فِي ذَا قَدِ احْتُمِلَا

١٠٦- غَـــيْرُ الثُّلَاثِـــيِّ مِـــنْ ذَا الوَضْـــعِ مُمْتَنِـــعٌ
وَرُبَّـــمَا جَـــاءَ مِنْـــهُ نَـــادِرٌ قُـــبِلَا

الشَّرْحُ: أي: تُسمَّى الأرض وتُوصَف بوزن (مَفْعَلَةٍ) -بفتح الميم والعين- مبنيًّا ذلك من اسم ما كثُر فيها؛ للدلالة على الكثرة، بشرط أن يكون ذلك الاسم ثلاثيًّا أصلًا ولفظًا، نحو: (أَرْضٌ مَأْسَدَةٌ، ومَسْبَعَةٌ)، من (أَسَدٍ) و(سَبُعٍ)، وكذا إن كانت حروفه الأصلية ثلاثة فقط، أو أكثر في اللفظ بحروف الزيادة فإنه يُبنَى منه (المَفْعَلَة) بعد حذف الزائد، وهو معنى قوله: (وَالزَّائِدُ اخْتُزِلَا مِنْ ذِي المَزِيدِ)، أي: اقتُطِع، كقولهم: (أَرْضٌ مَفْعَاةٌ، ومَقْثَاةٌ)؛ لكثرة الأفعى والقِثَّاء بحذف الهمزة من (أَفْعَى) وتخفيف (القِثَّاء).

وإن شئت صُغْتَ من اسم ما كثر في الأرض بدل (المَفْعَلَةِ) فعلًا رباعيًّا من مزيد الثلاثي بزيادة همزة القطع، ووصفتها باسم الفاعل منه، وهو المراد بقوله: (وَ(مُفْعِلَةٌ) وَ(أَفْعَلَتْ) عَنْهُمُ فِي ذَا قَدِ احْتُمِلَا)، أي: احتُمِل ونُقِل عنهم في الدلالة على كثرة ما كثر في الأرض بدلًا عن (المَفْعَلَةِ): (أَفْعَلَتْ فهي مُفْعِلَةٌ) بضم الميم اسم فاعل من (أَفْعَلَ)، نحو: (أَعْشَبَتْ فهي مُعْشِبَةٌ)، و(أَبْقَلَتْ فهي مُبْقِلَةٌ)، و(أَسْبَعَتْ فهي مُسْبِعَةٌ)، بضم الميم فيها كلها وكسر العين.

والشرط أيضًا أن يكون الاسم الذي يصاغ منه الفعل ثلاثيًّا، كـ(العُشْبِ) و(البَقْلِ)، ولهذا قال: (غَيْرُ الثُّلَاثِيِّ مِنْ ذَا الوَضْعِ...)، أي: فلا يصاغ (المَفْعَلَةُ) ولا (أَفْعَلَتْ) من خماسيِّ الأصول، كـ(سَفَرْجَلٍ)، ولا رباعيِّ الأصول، كـ(ضِفْدَعٍ)، إلا ما ندر من قولهم: (أَرْضٌ مُعَقْرَبَةٌ، ومُثَعْلَبَةٌ)، أي: كثيرة العقرب والثعلب، حكاهما سيبويه.

تَنْبِيهٌ: كما تبنى (المَفْعَلَةُ) للدلالة على الكثرة تُبنَى أيضًا وصفًا لما هو سبب، نحو: «الْوَلَدُ مَبْخَلَةٌ، مَجْبَنَة...»[1] الحديث، أي: سبب البخل والجبن.

فَصْلٌ فِي بِنَاءِ الآلَة

ولما كان لها شَبَهٌ بالمصادر والظروف الميمية ألحقها بها، وهي على قسمين: قياسي، وسماعي، وإلى القياسي أشار بقوله:

١٠٧- كَ(مِفْعَلٍ)، وَكَ(مِفْعَالٍ)، وَ(مِفْعَلَةٍ)
مِنَ الثُّلَاثِي صُغِ اسْمَ مَا بِهِ عُمِلَا

الشَّرح: أي: يصاغ من الفعل الثلاثيِّ المجرَّد دون غيره لبناء اسم الآلة التي يُعمَل بها ذلك الفعل الثلاثي اسم ميمي، إما على وزن (مِفْعَلٍ): مذكرًا، كـ(المِحْلَبِ)، و(المِقْدَحِ)، و(المِقْلَى)، أو مؤنثًا، كـ(المِسْرَجَةِ)، و(المِسْبَحَةِ)، و(المِسْجَدَةِ)، أو (مِفْعَالٍ) مذكرًا فقط، كـ(المِصْبَاحِ)، و(المِفْتَاحِ)، و(المِسْوَاكِ).

وإلى الشاذ أشار بقوله:

١٠٨- شَذَّ (المُدُقُّ)، وَ(مُسْعُطٌ)، وَ(مُكْحُلَةٌ)
وَ(مُدْهُنٌ)، (مُنْصُلٌ)، وَالْآتِ مِنْ (نَخَلَا)

الشَّرح: أي: من الأسماء التي شذَّت بالضم -فتُحفَظ ولا يقاس عليها-: ١- (المُدُقُّ): وهو الآلة التي يُدَقُّ بها. ٢- (المُسْعُطُ): وهو الإناء الذي يُجعَل فيه السَّعُوط، والسَّعُوطُ -بفتح السين-: الدواء الذي يُصَب في الأنف.

---

(١) صحيح: صححه الألباني في "الجامع الصغير" برقم: (١٩٨٩) بلفظ: «إِنَّ الوَلَدَ...».

٣- (**المُكْحُلَةُ**): وهي الإناء الذي يُجعَل فيه الكحل، وأما (المِكْحَلُ) و(المِكْحَالُ) -بكسر الميم على القياس- فهو المِيل الذي يُكتَحَل به. ٤- (**المُدْهُنُ**): وهو الإناء الذي يُجعَل فيه الدُّهْن. ٥- (**المُنْصُلُ**): وهو من أسماء السَّيف. ٦- (**المُنْخُلُ**): وهو ما يُنخَل به الدَّقيق.

فهذه الستة جاءت بضم الميم والعين على خلاف القياس، ثم إن الضم في هذه الآلات الشاذة إنما هو عند إطلاق الاسم عليها تشبيهًا لها بأسماء الأعيان الغير المشتقة، وأما إذا قُصِد بها الاشتقاق مما عُمِل بها فإنه يجوز فيها مراعاة القياس؛ فتُكسَر على الأصل، ولهذا قال:

١٠٩- وَمَــــنْ نَــــوَى عَمَــــلًا بِهِــــنَّ جَــــازَ لَــــهُ
فِــيهِنَّ كَسْــــرٌ وَلَـــمْ يَعْبَــأْ بِمَــنْ عَــذَلَا

الشَّرْح: أي: فيجوز أن يقال: (سَعَطْتُهُ بِالمِسْعَطِ)، و(نَخَلْتُهُ بِالمِنْخَلِ). وقوله: (**وَلَمْ يَعْبَأْ**): أي: لم يُبَالِ بمن لامه على ذلك، وهو مهموز.

الْخَاتِمَة

ولما يسر الله ﷻ له تمام قصده حمد الله على ذلك، فقال:

١١٠- وَقَـــدْ وَفَيْـــتُ بِـــمَا قَـــدْ رُمْـــتُ مُنْتَهِيًـــا
فَالحَمْـــــدُ لله إِذْ مَـــــا رُمْتُـــــهُ كَمُــــلَا

١١١- ثُـــــمَّ الصَّـــــلَاةُ وَتَسْـــــلِيمٌ يُقَارِنُهَـــــا
عَـــلَى الرَّسُـــولِ الكَـــرِيمِ الخَـــاتِمِ الرُّسُـــلَا

١١٢- وَآلِـــهِ الغُـــرِّ وَالصَّـــحْبِ الكِـــرَامِ وَمَـــنْ
إِيَّـــاهُمُ فِي سَـــبِيلِ المَكْرُمَـــاتِ تَـــلَا

١١٣- وَأَسْـــأَلُ اللهَ مِـــــنْ أَثْـــوَابِ رَحْمَتِـــــهِ
سِـــتْرًا جَمِـــيلًا عَـــلَى الـــزَّلَّاتِ مُشْـــتَمِلَا

١١٤- وَأَنْ يُيَسِّـــــرَ لِي سَـــــعْيًا أَكُـــونُ بِـــهِ
مُسْتَبْشِـــرًا جَـــذِلًا، لَا بَـــاسِرًا وَجِـــلَا

المحتويات